جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية

قسم : العلاقات الدولية

التنمية المستديمة و مكافحة الفساد

مقياس

مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية جذع مشترك

من إعداد: د. العقون جلول- أستاذ محاضر بكلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، بجامعة الجزائر3

السنة الدراسية /2022/2021

المحور	الصفحة
مقدمة المطبوعة	04
الجزء الأول: التنمية المستديمة	05
المحور الأول :التنمية المستديمة المفهوم و النشأة	05
مفهوم النمو الإقتصادي	05
مفهوم التنمية الاقتصادية	08
مفهوم التنمية المستديمة و نشأتها	10
المحور الثاني :خصائص التنمية المستديمة	18
الاستدامة	18
البعد المكاني	22
البعد الزمني	23
تعدد المجالات	26
تعدد المعايير	26
خاصية الحاجات	28
المحور الثالث: أبعاد التنمية المستديمة	28
الأبعاد الرئيسية	31
الأبعاد الفرعية	37
المحور الرابع: مؤشرات التنمية المستديمة	40
المؤشرات الاجتماعية	41
المؤشرات البيئية	45
المؤشرات الاقتصادية	50
المحور الخامس: الاتجاهات الفكرية للتنمية المستديمة	53
الأستدامة الضعيفة	53
الإستدامة القوية	61
الجزء الثاني: مكافحة الفساد	69
المحور الأول: التعريف-اللغوي و الاصطلاحي و المؤسساتي	70
المحور الثاني: المفهوم المعياري	71
الفساد الاقتصادي	71
الفساد السياسي	71
الفساد الإداري	72
الفساد المؤسساتي	74
الفساد القانوني	74
المحور الثالث: آثارالفساد كظاهرة مركبة	78
المحور الرابع: انواع الفساد	83
المحور الخامس: الفساد من حيث الانتشار	86
المحور السادس:أسباب و مظاهر الفساد	87
المحور السابع:مؤشرات قياس الفساد	95
المحور الثامن:الآليات الوقائية لمحاربة الفساد	96
المحور التاسع: النتائج المترتبة على مكافحة الفساد	101
المحور العاشر: تأثير الفساد على التنمية المستديمة	102
قائمة المراجع:	104

مقدمة:

يبدو موضوع التنمية المستديمة للوهلة الأولى موضوع متشعب و معقد، بل و يذهب البعض من الأكاديميين إلى وضعه في سياق الرؤية التي لا يمكن لها أن تنزل من إطارها النظري، و ستظل بعيدة عن أرض الواقع، غير أن الواقع ذاته يكذب هذا الطرح حتى و إن كان على مستوى بعض الجزئيات لدى بعض الدول التي أمسكت بزمام الرؤية و حولتها إلى مشروع قابل للتطبيق، و لعل من بين الإعتبارات التي ساهمت في خلق نوع من الفجوة المعرفية بين هؤلاء هي الحجم الهائل من المتغيرات التي تتحكم و ترتبط بهذه الرؤية إرتباط وثيقا و التعقيدات المتراكمة التي ولدت اليأس حيال الفهم و الإلمام بالموضوع، و عليه و حتى نتجنب هذه التعقيدات فقد وضعنا خطة محكمة تنعكس عما يجب فهمه، و ما يجب فعله حيال الرؤية، و ذلك من خلال مجموعة من المحاضرات في سياق خطي لمجموعة الأدبيات التي تدخل في نطاق الفكر التنموي و مقدماته، إلى بروز رؤية التنمية المستديمة كنموذج بديل يأخذ في الحسبان جميع الأبعاد المتصلة بالتنمية المستديمة، و مؤسسا على خصائصها ، ثم فهم ظاهرة الفساد و مكوناتها مع تبيان الإرتباطات العكسية بين التنمية و الفساد على نطاقات مختلفة و توضيح سبل معالجتها، و عليه فالسؤال الذي لابد أن يطرح كإشكال رئيسي هو: ما هي جملة المتغيرات التي تجمع بين التنمية المستديمة و مكافحة الفساد؟

- و كأسئلة توجيهية لهذه المحاضرات نطرح الأسئلة التالية:
- ما هو الإطار المفاهيمي للتنمية المستديمة؟ و ما هي خصائصها؟
- ما هي الأبعاد و النطاقات التي تتقاطع فيها هذه الأبعاد لتحديد مسار هذا المنظور؟
- ما هي ظاهرة الفساد و مكوناتها؟

الجزء الأول: التنمية المستديمة

المحور الأول :التنمية المستديمة نشأة المفهوم

بطبيعة الحال لا يمكن الكلام عن التنمية المستديمة قبل الكلام عن السوابق التاريخية التي هيأت لظهور هذا المفهوم، و ذلك لاعتبار أن المفهوم ذاته هو نتيجة للإخفاق الذي ميز الأدبيات التي نمت في مضمون المفاهيم السابقة لاسيما النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية، و على هذا يمكن تناول هذه المفاهيم في سياق تمهيدي لظهور رؤية التنمية المستديمة، و يمكن تناول ذلك فيما يلي:

أولا : مفهوم النمو الإقتصادي:"يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل مع مرور الزمن[1]" ومتوسط دخل الفرد = الدخل الكلي÷عدد السكان: أي أن النمو الإقتصادي يُشير إلى النصيب الذي يتحصل عليه الفرد من حاصل الدخل الكلي للمجتمع، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يتوقف عند مجرد الزيادة في الدخل الكلي وإنما يتعدى ذلك إلى تحسن في مستوى معيشة الفرد الذي تعكسه الزيادة في نصيبه من الدخل الكلي،

و لحدوث هذا التغيير أو التحسن في معيشة السكان تتدخل بعض المتغيرات الأخرى نذكرها كما يلي:

أن هذا التغيير لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي (الناتج الكلي) معدل نمو السكاني، فإذا كان معدل نمو الدخل الكلي معادلا لمعدل النمو السكاني، فإن نصيب الفرد من الدخل الكلي يكون ثابتا بفعل زيادة السكان.

أما إذا كانت الزيادة في الدخل الكلي (الناتج الكلي) بمعدل أقل من معدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف ينخفض وبالتالي يتدهور مستوى معيشته، وتعني هذه الحالة حدوث نوع من التخلف الاقتصادي، و هذا ما يصطلح عليه بالنمو السلبي،و منه فإن متغير النمو السكاني يعطينا ثلاثة حالات مختلفة للنمو الإقتصادي، النمو الإيجابي و النمو السلبي و المستقر أو الثابت.

---

[1]. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية 2000 ، ص: 11

ومما سبق يمكن أن نستنتج أن:

معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل الكلي ÷ معدل النمو السكاني[2]

وبالتالي لن يكون هذا المعدل موجبا إلاّ إذا كان معدل نمو الدخل الكلي أكبر من معدل النمو السكاني.

أما المتغير الثاني فهو متغير يتصل بالزيادة النقدية و مستوى الأسعار، فالنمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة حقيقية في الدخل الفردي و ليست زيادة نقدية (عدد الوحدات النقدية التي يتحصل عليها الفرد)،فالزيادة النقدية يمكن لها أن تظل إسمية من خلال الزيادة في المستوى العام للأسعار و عليه يمكن أن نستنتج:

أن الدخل الحقيقي = يساوي الدخل النقدي÷المُستوى العام للأسعار.

و عليه فإن الدخل الحقيقي يشير إلى كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله الفردي خلال فترة زمنية معينة، و منه فإن المستوى العام للأسعار قد ينتج لنا ثلاثة حالات كذلك في معادلة النمو الإقتصادي هي:

- إذا زاد الدخل النقدي بنسبة مساوية للمستوى العام للأسعار، فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا ولا يحدث تحسن في مستوى معيشة الفرد.
- إذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في الأسعار (معدل التضخم) فإن الدخل الحقيقي للفرد ينخفض، ومن ثم لن يحدث هناك نمو اقتصادي إلاّ إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم، ففي هذه الحالة يزداد الدخل الحقيقي مُمثلا في كمية السلع والخدمات التي يُمكن للفرد أن يحصل عليها خلال فترة معينة ، وعليه نلاحظ مما سبق أن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي - معدل التضخم.

ومن ثم لن يكون هناك هذا المعدل موجبا إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي أكبر من معدل التضخم.

---

[2]. *نفس المرجع السابق ص: 11*

كما يجب الإشارة إلى أن الزيادة في الدخل يجب أن تنجم عن تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبيا حتى تعتبر نموا اقتصاديا، أما الزيادة في الدخل الناتجة عن الإعانات الدولية فهي لا تعتبر نموا اقتصاديا.

ويلاحظ في هذا الصدد أن مفهوم النمو الاقتصادي يركز عن التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل التوزيع للدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها، فالزيادة في متوسط الدخل لا تعني أن كل فرد من أفراد المجتمع قد زاد دخله من الناحية المطلقة أو من الناحية النسبية، فقد تحصل طبقة قليلة من الأغنياء على كل الزيادة في الدخل الكلي وتحرم منها الطبقة العريضة من الفقراء ، وبالرغم من ذلك يزداد متوسط الدخل الفردي، بل أكثر من ذلك فقد تنخفض الدخول المطلقة لطبقة الأغلبية من الفقراء أو ينخفض نصيبهم النسبي من الدخل الكلي وعلى الرغم من ذلك يزداد متوسط الدخل الفردي و إن كان على مستوى المؤشر.

إذن مفهوم النمو الاقتصادي لا يهتم بهيكل توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، ومن جهة أخرى لا يركز النمو الاقتصادي على نوعية التغيير في الإنتاج، وعليه فإن مفهوم النمو يركز أساسا على كمية التغيير وليس على نوعية التغيير.

كما يلاحظ أن النمو الاقتصادي مفهوم غير شامل لكل ما يحدث من تغيير في رفاهية الفرد ، مثلما يلاحظ كذلك إهماله للرقم الأساسي في معادلة حسابه وذلك للأسباب التالية:

أ) لا يعكس التغيرات السلبية التي تصاحب التقدم الاقتصادي المادي كزيادة درجة التلوث وزيادة معدل الجريمة، معدل العمر، التعليم، الصحة...الخ.

ب) يركز على الجانب المادي للرفاهية ويهمل الجوانب الأُخرى كحرية الرأي والمشاركة السياسية والوعي الثقافي وغيره، و التي يعتبرها العالم الإقتصادي الهندي الشهير"أمارتيا سن" من أهم دعائم التنمية، بل و عرف التنمية بالحرية و التحرر من القيود.

ت) عدم إدماجه لرقم إهتلاك الثروة المستعملة في الإنتاج و تحقيق النمو، أو ما يعرف حاليا بعملية طرح النمو من الحسابات القومية، أو بالأحرى تغاضي النمو عن المقومات البيئية رغم أنها محدد رئيسيا في ذلك. و في هذا الصدد يقول رئيس معهد المناخ و البيئة و الطاقة الأستاذ (إيرنست ويز ساكر") تهاوت الإشتراكية البيروقراطية لأنها لم تسمح للأسعار بقول الحقيقة الإقتصادية . و قد يدمر إقتصاد السوق البيئة، و قد يدمر نفسه في نهاية الأمر إذا لم يسمح للأسعار بقول الحقيقة الإيكولوجية "[3]

و خلاصة لذلك فإن مفهوم النمو لم يفي بمتطلبات التنمية، غير أن المسار الذي تخطاه للوصول إلى هذه الغاية كان بمثابة العنصر الأكثر ديناميكية و الذي تجلت عنه بقية المفاهيم ،و التي غيرت بدورها في مضمونه و لكنها لم تسقطه عن محورية الإطار التنموي، خاصة و أن فكرة النمو سوف تضل محورية بالنسبة لكافة الإطوار التي مرت بها التنمية ،و سوف نتطرق بحول الله إلى مفهوم آخر و الذي ترتب أساسا عن إخفاق المفهوم السابق وهو مفهوم التنمية الاقتصادية.

ثانيا: مفهوم التنمية الإقتصادية

يتضح الإختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية، حيث يشتق لفظ" التنمية "من 'لمّى "بمعنى الزيادة والإنتشار .أما لفظ" النمو "من" نما" ينمو نماء ،فإنه يعني الزيادة ومنه ينمو نموا .وإذا كان لفظ النمو أقرب إلى الاشتقاق العربي الصحيح، فإن إطلاق هذا اللفظ على المفهوم الأوروبي يشوه اللفظ العربي . فالنماء يعني أن الشيء يزيد حالا بعد حال من نفسه، لا بالإضافة إليه. وطبقا لهذه الدلالات لمفهوم التنمية فإنه لايعد مطابقا للمفهوم الإنجليزي"Development "الذي يعني التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيقا لأهداف وذلك وفق رؤية المخطط الاقتصادي) الخارجي غالبًا وليس وفق رؤية جماهير الشعب وثقافتها ومصالحها الوطنية بالضرورة[4].

[3] ستيفن شميد هايني. **تغيير المسار**. منظور عالمي للأعمال التجارية و الصناعية حول التنمية و البيئة ، ترجمة :د.علي حسين حجاج. مراجعة : د.مهندس موفق الصقار. دار البشير- عمان – الأردن، 1996، ص 41

[4] د. نصر عارف ، **في مفاهيم التنمية و مصطلحاتها**، مجلة ديوان العرب – القاهرة- عدد حزيران 2008.ص16

برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الإقتصادي البريطانيا لبارز "آدم سميث "في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلاعلى سبيلال إستثناء، فالمصطلح ان اللذان اسُتخدما للدلالة على حدوثا لتطورالمشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي و التقدم الإقتصادي، وحتى عندما أثيرت مسألة تطوير بعض إقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانتا لإصطلاحات المستخدمة هي التحديث أو التصنيع.

و يلاحظ أنه على العكس من النمو الاقتصادي، تنطوي التنمية الاقتصادية: على حدوث تغيير في هيكل توزيع الدخل وتغيير في هيكل الإنتاج وتغير في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد بجانب التغير في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط، ولعلّ هذا يعني أن التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على التغيير الكمي وإنما تمتد لتشمل التغير النوعي والهيكلي.

و يمكن تعريفها عموما بأنها التغيير الكمي في هيكل الإنتاج و الذي يصاحبه تغييرا نوعيا في هيكل التوزيع و الذي يمس جميع الفئات السكانية ، كما تعرف "بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير في هيكل الإنتاج"[5]

غير أن التنمية وفق هذا المفهوم لم تشر في سبيل تحقيق غايتها إلا للزيادة القسوة في وتيرة النمو الإقتصادي بحكم الإدراك الضعيف لجوهر التنمية وفق المتغيرات التي ظهرت بعدها، خاصة بإتكازها في ذلك على النمو كمحور بدون محددات، مما أدى إلى كسر حاجز الرغبات وزيادة درجة النهم للماديات، بالإضافة إلى إحداث تدمير للبيئة بما يصاحب عملية التنمية من إهدار و إستنزاف للثروة و إحداث تلوث هوائي ومائي وصوتي، وذلك نتيجة للإفراط في عملية الإنتاج و الإستخراج على حساب التوازن و التفاعل الإجابي لعناصر البيئة، و ما ينجر عن ذلك من وفورات خارجية سلبية يتعدى فيها مجال التأثير حدود الممتلكات و الثروات، مما يؤدي حتما إلى الحد من عملية التنمية التي أخفقت في ضبط المتغيرات المتصلة بها إتصالا وثيقا، و خاصة تلك التي جاءت منذرة بما تخفيه حالة التدهور و التردي البيئي في

---

[5]) *د. نصر عارف. نفس المرجع السابق ص: 17*

حق الإقتصاد و المجتمعات، بل و في حق البيئة ذاتها و الكوكب الذي يئن تحت و طأة النظام الرأسمالي و مالكي الشركات العابرة للحدود.

و نظرا للإخفاق الذي ميز مفهوم التنمية الإقتصادية من خلال إحداثها للخلل في تعاطي العمليات الإقتصادية مع البيئة ظهر مفهوم التنمية المستديمة كبديل استراتيجي متكامل وهو موضوعنا في المحور الموالي بحول الله. و الذي سوف نتناوله بكل تفصيلاته توخيا في ذلك للتأصيل الخاطئ و المجانب لحقيقة المفهوم

ثالثا: مفهوم التنمية المستديمة و نشأتها

إن التركيز على الجانب المادي لعملية النمو قد تراجع ليحل محله مجال الإهتمام بالعنصر البشري على أساس أن الإنسان هو هدف التنمية و وسيلتها في نفس الوقت، و قد تجلت بعض الإحاءات القديمة في الإشارة إلى البعد الزمني من خلال كتابات القس "مالتوس " في أواخر عام 1700 م ، حول خطورة تزايد السكان مع عدم كفاية الثروة.و لكن بداية التركيز و الإهتمام بموضوع التنمية المستديمة بشكل ضمني تجلى من خلال ما يعرف ب "إعلان كوكويوك" Cocoyoc Declaration الصادر عام 1974 و الذي أوضح أهمية احترام و مراعاة القيد الداخلي و المرتبط بإشباع الحاجات الإساسية للإنسان للقيد الخارجي و الذي يقصد به قدرة الأرض على الحمل. ثم جاء تقرير يوم القيامة و هو التقرير الذي صدرلدونيلا إتش ميدوزعام 1972 عن النمو السكاني الأسي الاقتصادي و النمو السكاني بإمداد محدود من الموارد، واستند التقرير إلى دراسة استخدمت نموذج المحاكاة بالكمبيوتر، كما استند النموذج إلى خمسة متغيرات: "السكان ، وإنتاج الغذاء ، والتصنيع ، والتلوث ، و استهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة ". و في وقت الدراسة كانت كل هذه المتغيرات تتزايد وكان من المفترض أن تستمر في النمو أضعافا مضاعفة ، بينما نمت قدرة التكنولوجيا على زيادة الموارد زيادة خطية فقط . وخلصت الدراسة إلى نتائج مخيفة جاءت كما يلي:

1- أن عدم وجود تغيرات في اتجاهات النمو التاريخية و وضع قيود على النمو (حدود النمو) ستصبح الأرض جرداء بعد مئة سنة أي بحلول سنة 2072، بحيث تتخلل هذه المدة مجموعة من النتائج هي كالآتي:

- الناتج الصناعي يصل نصيب الفرد إلى ذروته في عام 2008 ، يليه انخفاض سريع.

- الغذاء يصل نصيب الفرد ذروته في حوالي عام 2020 ، يليها انخفاض سريع.
- يصل نصيب الفرد من الخدمات إلى ذروته في عام 2020 ، يليه انخفاض سريع.
- عدد سكان العالم يصل إلى ذروته في عام 2030 ، متبوعًا بانخفاض سريع.

2- اتجاهات النمو الموجودة في عام 1972 يمكن تغييرها بحيث يمكن تحقيق الاستقرار البيئي والاقتصادي المستدام.

3- كلما بدأ سكان العالم في السعي لتحقيق النتيجة الثانية أعلاه ، كان ذلك أفضل فرصة لتحقيق ذلك.

و مهد هذا التقرير المخيف إلى مؤتمر استوكهولم لنفس السنة، و ما تمخض عنه كمقدمات لتقرير مستقبلنا المشترك الذي سوف نستعرضه لاحقا.

من المؤكد أن هناك حيثيات تاريخية أسست لهذا المفهوم فقد سلفنا الذكر بخصوص معنى "النمو" و "التنمية الإقتصادية" كمحصلة للجدل الفكري الذي صاحب كل نموذج، و كنتيجة لذلك تبين بأن أن النمو لا يعنى إلا بالزيادة المستمرة في متوسط الدخل الكلي و منه الفردي، مثلما بينا أنه يهتم بهيكل الإنتاج و لا يهتم بهيكل التوزيع. و من خلال هذا يتضح لنا الفارق بين مفهوم النمو. و مفهوم التنمية الاقتصادية الاجتماعية المستندة لسياسات اقتصادية و اجتماعية متكاملة تجسد تدخل الدولة كلاعب أساسي فيها، أما مفهوم التنمية المستديمة فهو أقرب إلى التنمية المشار إليه..ولكن مفهوم التنمية المستدامة يتميز عنه بأمرين:[6]

1- تشترط التنمية المستديمة صراحة وإلزاما ديمومة العملية التنموية وتوزيع الموارد والمنافع الاقتصادية إجمالاً بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة . فهي بذلك لا تبقي على الأرصدة النقدية و لا على السلع لتتوارثها الأجيال القادمة، بل من الواجب من خلال هذه الرؤية الإبقاء على مقومات القدرة على العيش و التعاطي مع الوسط.

---

[6]) عمار ديوب، ***قراءة في التنمية المستدامة***،الحوار المتمدن، العدد: 1824 - 2007 / 2 / 12، ammardaub@aemail4u.com

2-وضع البعد البيئي للاستدامة كأحد الأبعاد الأساسية، وكذلك البعد السياسي، وهو ما يعمق مفهوم التنمية المستديمة لتتضمن البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ..الخ. و هذا سوف نتطرق له لاحقا بإجاز و تفصيل.

كما أن محصلة العمل الدولي في السبعينات والثمانينات بشأن العلاقات المتبادلة بين البيئة والتنمية، أدت إلى بروز مفهوم التنمية المستديمة بشكل صريح، ففي عام 1987، جعلت اللجنة العالمية للبيئة و التنمية، التي قام السكرتير العام للأمم المتحدة بتعيينها برئاسة " غرو هارلم بروندتلاند" رئيسة وزراء النرويج ، قبل ذلك بثلاثة سنوات، بحيث جعلت موضوع التنمية المستديمة محور تقريرها بأكمله، و هو التقرير الذي صدر بعنوان (مستقبلنا المشترك)، (Our common future) . بحيث قامت اللجنة بإعطاء تعريف للتنمية المستديمة على النحو التالي:

> أنها شكل من أشكال التنمية أو التقدم الذي يلبي حاجة الحاضر دون أن يكون ذلك على حساب قدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها[7]وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة « المنظور البيئي لسنة 2000 وما بعدها» في نفس السنة، ليحظى بعد ذلك باعتراف رسمي أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ب (ريو دي جانيرو) سنة 1992[8] ، ويرجع الفضل أساسا إلى أحد دعاة التوفيق بين البيئة والتنميةإغناسي ساكس .IGNACY Sachs الذي عمل في سنوات السبعينات على النهوض بالتنمية الايكولوجية بشكل محسوس خاصة في دول الجنوب، حيث أسس سنة 1973 بباريس لدى المركز الدولي للبحث في التنمية والبيئة ومنذ سنة 1977 بدأ بنشر مجلات التنمية الايكولوجية، كما قام في سنة 1980 تحت عنوان «**إستراتجية التنمية الايكولوجية** » بتناول السبل الكفيلة للتوفيق بين الأيكولوجيا والاقتصاد مع اقتراح استراتجيات لإخضاع القرارات الاقتصادية للمتطلبات المستعجلة من أجل الحفاظ على البيئة.

---

[7] محمد كامل عارف ، مراجعة . علي حسين حجاج، **مستقبلنا المشترك**، اللجنة العالمية للبيئة و التنمية، عالم المعرفة، الكويت، العدد 142، أكتوبر 1989، ص 69.

[8] محمد *فائز بوشدوب*، ***التنمية المستديمة في ضوء القانون الدولي للبيئة***، *رسالة ماجيستير في القانون الولي والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 2002ص: 24*

والواقع أن مفهوم التنمية الأيكولوجية لم يجد صدى واسع خصوصا في الدول الأنجلوسكسونية بخلاف مفهوم التنمية المستديمة الذي لاقى رواجا كبيرا [9].

و عليه لا بد من التركيز و التمحيص في لب هذا الموضوع، و الذي يمثل أساس موضوعنا ف (التنمية المستديمة: Développement durable)، أو (المستدامة: Soutenable ou viable) و هو ترجمة لا تستجيب للمصطلح الإنجليزي (Sustainable development) الذي يمكن ترجمته أيضا بالتنمية « القابلة للإدامة »، «الموصولة»، أو « القابلة للاستمرار »، ولقد تم اختيار « مستديمة » لأنه المصطلح الذي يوفق بين المعنى والقواعد النحوية.[10]

وقد عرفت اللجنة العالمية للبيئة و التنمية ، التنمية المستديمة كما أسلفنا الذكر على أنها « **التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المُقبلة على الوفاء باحتياجاتها** » . وتتمثل بعض العوامل المهمة، التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند مناقشة هذا المفهوم في الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والطاقة و معالجة التلوث وتغيّر المناخ. كما تعني الاستدامة في مفردات التنمية، النمو المسئول ـ أي ذلك النمو الذي يتحقق عندما يتم التوفيق بين المتطلبات الاجتماعية وقدرة البيئية على تحملها من خلال تفاعلها مع النسق الاقتصادي.

و قد جاء في نص المفوضية العالمية للبيئة و التنمية سنة 1987 ، " تشمل التنمية المستدامة ما يزيد على النمو . فهي تتطلب تغيرًا في محتوى النمو بحيث يصبح أقل مادية واستخدامًا للطاقة وأكثر عدالة في تأثيراته . ويجب تحقيق هذه التغيرات في جميع الدول كجزء من مجموعة الإجراءات للمحافظة على رأس المال البيئي ولتحسين توزيع الدخل وتخفيض درجة الحساسية للأزمات الاقتصادية"[11] . و ما نلحظه في هذا النص أنه بمثابة الدعوة إلى تغيير بعض الأنماط، بداية من التغيير في محتوى النمو من حيث التغيير في نمط الإنتاج، و نمط إستخدام الثروة خاصة فيما يتعلق بالطاقة، مع

---

[9] *نفس المرجع: ص16*

[10] *محمد كنفوش، مرجع سابق.*

[11] دوناتو رومانو ،مرجع سابق ، ص 63

الإشارة إلى التغيير في نمط التوزيع من خلال السعي نحو فكرة العدالة في التوزيع لما لها من تأثير على مسألة التنمية ذاتها، **كما نلاحظ أن التنمية المستديمة في هذا السياق هي ذات نطاق شامل تتجه وفق هذه النظرة إلى تعاطي جميع الدول معها.**

و هناك جملة من التعريفات التي تناولها الباحثون حول فكرة التنمية المستديمة، فقد عرفه اوليامر ولكزهاوس (W. Ruchelshaus) مديرحماية البيئة الأمريكية، بأنها" **:تلك العملية التي تقرب ضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم والقدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية، والمحافظة على البيئة،هي عمليات متكاملة وليست متناقضة .**

و في سنة 1989عرفها باربير بشكل أكثر عمومية والتي تشمل إنشاء نظام اجتماعي واقتصادي يضمن الدعم لتحقيق الأهداف التالية : زيادة في الدخل الحقيقي، و تحسن في التعليم، و تحسين صحة السكان، و هو تعريف يركز بالأساس على البعد الاجتماعي.[12]

اما "روبرت سولو(Robert Solow 1991), فقد عرفها بأنها عدم الاضرار بالطاقة الانتاجية للأجيال و تركها على الوضع الذي ورثتها عليه، فالطاقة الانتاجية ليست فقّط الموارد االاستهلاكية التي تستهلكها لأجيال الحالية، بل تتعدى ذلك لتشمل الطاقة الانتاجية التي تتعدى الجانب المادي و تشمل الجانب المعنوي و المعرفي كما تتضمن طبيعة و حجم الادخار و نوعية الاستثمارات لهذه الفوائض و الاستهلاك العقلاني للثروة حاضرا و مستقبلا.[13]

كما جاء تعريفها في قاموس (Webester)بأ ّنها" **:تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أوتدميرهاجزئياً أوكلياً .**) [14]"

وقد عرفت التنمية المستديمة بأنها: « **التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار** »، و« **التنمية التي لا تتعارض مع البيئة** » و « **التنمية التي تضع نهاية لمفهوم لا نهائية الموارد الطّبيعية** ». و قد ذهب في ذلك "بول دي باكر" إلى أن التنمية المستديمة

---

[12] معتصم محمد اسماعيل،دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2015 ص 68.

[13] نفس المرجع ص،68

[14] عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط. **إشكالية التنمية المستديمة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة** .دراسات في العلوم الإدارية، منشورات كلية دائرة الأعمال جامعة البلقاء التطبيقية الأردن 2008،المجلّد 35، العدد 1 ، ص 176.

هي ليست فقط تلبية الحاجات للجيل الحالي بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة لتلبية حاجاتها ، بل هي كذلك محاسبة الذات على ما إقترفته في الماضي و الذي تسبب في هذا الواقع المتردي ، و منه البحث عن المخرج الملائم و السبل التي تمكن من إرساء مشروع التنمية المستديمة.[15] ذلك لأن الإقتصاد الحالي هو في نظر البيئيين قائم على السحب من ثروة المستقبل، بمعنى أننا اليوم نأكل من خبز الغد.

غير أن هذه التعاريف تفتقد للعمق النظري والتحليلي، وفي المقابل، هناك تعاريف معقدة و منها أن التنمية المستديمة هي: « **التنمية التي لا تؤدي مع مرور الزمن إلى تناقص الرأسمال البشري والطبيعي والبيئي على الصعيد المحلي والعالمي** »، و « **التنمية التي تقوم أساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث وحجم النفايات والمخلفات والاستهلاك الراهن للطاقة وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء والهواء والموارد الحيوية الأخرى** »، وهي بدورها تعاريف تعاني من التعميم المفرط، وفي كل الأحوال تخلط بين التنمية المستديمة من ناحية ومتطلباتها من ناحية أخرى، وهذا ما أوضحه تقرير الموارد العالمية لسنة 1992 الذي تناول موضوع التنمية المستديمة واستطاع حصر عشرون تعريفا لها.[16]

كما نالت التنمية المستديمة اهتماما كبيرا من طرف الاقتصاديين منهم (هيرمان دالي: Herman daly) الذي يعرفها بأنها «**العملية التي يتم بمقتضاها الحفاظ على التنمية النوعية في الفترة الطويلة، والتي يصبح فيها النمو الاقتصادي مقيد بدرجة متزايدة بطاقة النظام البيئي الاقتصادي الاجتماعي لأداء وظيفتين رئيسيتين في الأجل الطويل وهما إعادة توفير الموارد الاقتصادية والبيئية واستيعاب فضلات النشاط البشري**»[17]

إن هذا التنوع الشديد في التعاريف يتجلى بوضوح في تقرير "برانتلاند"، بحيث يشير التقرير على أنها: «**التنمية القائمة على تشجيع أنماط استهلاكية ضمن حدود وإمكانيات البيئة وبما يحقق التوازن بين الأهداف البيئية والاقتصادية في العملية التنموية**»

---

[15] Paul de Backer**, Les Indicateurs financiers du développement durable**: Coûts, tableau de bord, rentabilité (Paris: Editions d'organisation, 2005), p.16.

[16]) محمد كنفوش، *نفس المرجع السابق ص: (30 .31. 32) على الترتيب.*

[17]**التنمية المستديمة في ظل القانون الدولي الراهن**: مرجع سبق ذكره ص: 30

وبالتالي فإن التنمية المستديمة تسعى إلى:

- تحقيق توازن بين «التنمية» خصوصا و النمو الاقتصادي الذي يُعد وليد احتياجات أجيال الحاضر لاسيما الذين نوعية حياتهم متدهورة بسبب الفقر، الأمر الذي يفرض تحسين نوعية حياتهم.

- و «الاستدامة» التي تسعى إلى تحقيق مكاسب اليوم دون التضحية بالمستقبل على حساب الأجيال القادمة، كما أنها تنمية تحترم الطبيعة وتحافظ على مواردها بشكل يضمن دوامها حتى تتمكن الأجيال المقبلة من ممارسة حقها في التنمية، دون أن يمنع ذلك من استمرارية التنمية الاقتصادية.

إلا أن التعريف الأكثر شمولية و دقة ، هو تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية (**P.N.U.D**) في تقريره العالمي بشأن التنمية البشرية لعام 1992 بأنها: « **عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، الضريبية، التجارية، الطاقوية، الزراعية والصناعية كلها بقصد إقامة تنمية تكون اقتصاديا، اجتماعيا وايكولوجيا مستديمة** »[18] ،و بناء على التعاريف السابقة يتضح بان مفهوم التنمية المستديمة تندرج عنه جملة من الخصائص التي تميزه عن جملة المفاهيم الأخرى ، فهو يعتبر أن جوهر التنمية المستديمة هو التفكير في المستقبل وفي مصير الأجيال القادمة، إذن فعنصر الزمن والمستقبل هو أهم ما يميز التنمية المستديمة، بعكس المفاهيم التنموية الأخرى التي تتجاهل البعد المستقبلي وتتغاضى عن احتياجات الأجيال المقبلة.

نظرا لارتباط مفهوم التنمية المستديمة بأبعاد و ميادين مختلفة، فقد تنوعت معانيه على إختلاف المجالات العلمية والعملية و نتج عن ذلك جملة من التعريفات المعيارية نذكرها فيما يلي:

المعيار البيئي: و ينظر الى التنمية على أنها تكمن في مدى قدرة الأنظمة البيئية على الاستدامة، و مدى ثبات قاعدة الموارد، كما أن استخدام هذه الموارد و منها المتجددة بكيفية لا تؤدي إلى نفاذها.

المعيار الاقتصادي: فهو مدى قدرة الأنظمة و البنى الاقتصادية على التعاطي مع قاعدة الموارد من جهة، و مطالب المجتمع من جهة أخرى، فالتنمية المستديمة

---

[18]*)P.NU.D . HD World Report. 1992.* www.kassioum.org */ le 15/02/2007 a 20h20*

تركز على الادارة المثلى للموارد للحصول على الحد الاقصى من منافع التنمية الاقتصادية شرط الحفاظ على الموارد ثبات نسبة الدخل مع مرور الوقت. إضافة إلى تخفيف التكاليف من خلال التخفيض من مستويات الاستهلاك للطاقة و الموارد.

المعيار التكنولوجي: و ينظر الى التنمية المستديمة على أنها " الاستخدام الأنظف للتكنولوجيا لتفادي التلوث و التأثير على الموارد و الطبيعة، و التعاطي مع النمو السكاني من خلال رفع مستوى الإنتاج و تقديم الخدمات .

المعيار السياسي : و هو من خلال قدرة الأنظمة على إرساء المؤسسات و توزيع السلطة بالشكل الذي يحافظ على التوازن السياسي و ارساء دولة العدل و القانون ، وقدرة الحكومات على صياغة استراتيجيات تنموية متوازنة مراعية في ذلك كل الأبعاد المتصلة بمسار التنمية.

و بناءا على ما سبق يمكن إستنباط جملة من الخصائص التي تميز مفهوم التنمية المستديمة عن بقية المفاهيم ، و ذلك ليس على حسب ما جاء في مختلف التعاريف و تنوعها، بل بالعودة إلى إستقراء ما تداولته الأدبيات الفكرية في هذا المجال لاسيما التعريف الذي جاء في تقرير اللجنة العالمية ، و الذي نستنبط منه جملة من العناصر التي يتميز بها هذا المفهوم.

المحور الثاني :خصائص التنمية المستديمة

هناك جملة من الخصائص يمكن ذكرها و شرحها فيما يلي:

1 **الإستدامة.** و هنا نحاول طرح هذه الفكرة بأكثر عمق حيث تنطلق الإستدامة من فكرة الدورة الكاملة لحياة أي عنصر يعتبر من مكونات الأنساق التي تتفاعل ضمن الأطر أو الأنظمة و التي من المفترض أن تضبط عند نقطة التوازن للحفاظ على ديمومتها. و بالتالي فإن ديمومة العناصر تعتبر الأساس في ديمومة الأنساق، و التكامل بين الأنساق يعزى إلى مجموعة الضوابط المنبثقة عن النسق السياسي في شكل سياسات و برامج و إجراءات قائمة على الوعي و الإدراك الكامل لحدود التوازن بين كل العناصر و ما سوف ينتج عن تفاعلها مع بعضها البعض، لذلك فإن فكرة الإستدامة هي أكثر تعقيدا ، بل هي ملازمة لفكرة الدوام و الأبدية في سياق المطلق، لهذا السبب فمن الأجدر أن نتناول الفكرة ضمن السياق النسبي الملازم لفكرة الحفاظ على مقومات التنمية إلى أبعد حد، أو بالأحرى إلى غاية التحول في مزاج المستهلك ، لأن الإستهلاك كمتغير قد يحول مضمون المطالب، و بالتالي قد تتغير مضامين المساعي في إطار التنمية واتجاهاتها.

و في هذا السياق نحن لسنا جديرين بالإستباقية حول فكرة التغيير في مزاج الأجيال المستقبلية ، و لكن الأجدر في ذلك هو مدى الإدراك و الوعي الكامل للعلاقات بين كل المكونات التي تساهم في صنع المسار التنموي المستديم حتى و إن كان متضمنا لبعض التحولات في الأنماط المعيشية التي سوف تنتج عن إرهاصات التطور، و ذلك أن الغاية من الإستدامة هي ليست إستدامة السياسات أو البرامج التنموية أو الأنماط المعيشية ذاتها، بل الإستدامة هي إستدامة المقومات التي يمكن تصريفها و تحويلها نسبة للتطور و المطالب و الطموحات لكل جيل من الأجيال القادمة، و عليه فإن الإطار الذي يمكن أن يحصر هذه الحركية بشكل شامل و متوازن و مستديم ،هو ذلك الذي يجمع بين الفكر و المادة و الإنسان، فالإستدامة إذا كانت في جوهرها تعبيرا عن التوازن و التكامل بين جملة الأنساق فهي في ذلك لا تتعدى نطاق

المادة كمستلهم للفكر تحت ضغوط الحاجة... ،و الفكر كمنتوج للعقل البشري...، و الإنسان كضابط لجملة العناصر و الأنساق من أجل دولبة عملية التنمية بشكل مستديم و كعنصر في نفس الوقت يدخل في نطاق البيئة الشاملة و الحاضنة لعملية التنمية و بالتالي فهو ملزم بالتفاعل داخل هذا الإطار، و أن أي صرف في عملية التفاعل خارج هذا الإطار يعتبر إهدار في حق التنمية و ذلك إعتبارا لعدم التجانس بين الأفكار الأصيلة و الأفكار المستوردة بإعتبارها منتوجا للحركة القائمة بين الإنسان و المادة و عليه يمكن تصور تركيبة هذه الأنساق على هذا النحو:

- النسق المادي بكل خصائصه و تنوعه و حيويته بمثابته العاكس لمنظومة البيئة الطبيعية المادية أوالوسط المولد للثروة، و يمكن كذلك النظر إلى هذا النسق بمثابة الرأسمال المادي الذي يحاكيه الإنسان ضمن منظومة فكرية أو ما يصفه المفكر و الفيلسوف مالك بن نبي ب"عالم الأفكار"،

- النسق الفكري، وهو النسق الذي يعكس مستوى التطور العلمي و التكنولوجي و الجانب الفني و التقني مثلما يعكس المنتوج التفاعلي بين الإنسان و المادة بصفة مدركة و متأصلة في الإرتباط الوثيق بين تطور الأفكار و تطور الأشياء الملازمة لها ، مثلما يعكس جملة السياسات و البرامج التي ينتهجها الإنسان في سبيل النهوض بعملية التنمية ، فإذا كانت مدركة في محتواها، مراعية للطلب و مؤسسة على القدرة ،فهي بذلك سياسات تجمع بين المادي و الفكري والإنساني، و إن كانت على خلاف ذلك فهي ضامرة لفجوة قد تتحول إلى خلل في حركية المسار التنموي.

- نسق الإنسان، و هو الفاعل في حركية الانساق و تفاعلها بفعل إستخدامه للثروة إستخداما عقلانيا وعدم إختراق التوازن الحيوي لها، مع جعلها الجوهر الخالص في بناء العقل كمصدرا للقدرة على الإدراك و الوعي التام لمتطلباته المعيشية و حدود المقومات التنموية سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية أو بيئية. و بالتالي قد يترتب عن ذلك إدراكا لحدود التوازن بين جملة الأبعاد التنموية في إطارها المستديم نسبيا.

غير أن هذه الأنساق الثلاثة هي في الحقيقة تعكس الإطار العام الذي تتفاعل من خلاله الأنساق الأخرى ، فالسياسة و ما تصنعه من برامج و إجراءات، و الإقتصاد و ما يعتمده من خطط و آليات، و الدين و ما يفرزه من قيم، و

الأخلاق و ما تنتجه من تقويم للسلوك الجمعي، والثقافة و ما لها من سند لكل شأن من شؤون المجتمع ....، و كل ذلك هو في حقيقة الأمر لايخرج عن نطاق التفاعل بين الإنسان و الفكر والمادة ، أو بصورة أدق فهو يعكس عملية التصريف للتفاعل القائم بين الإنسان و المادة و الفكر ضمن نطاقات التخصص، أو ضمن دوائر أو حلقات ، أو بالأحرى أنساق متخصصة تتكامل فيما بينها و تتآلف لـتأدية جملة الوظائف ذات الهدف المعلوم.

و جوهر الإستدامة في ذلك ينطوي على التوازن القائم بين جملة العناصر المكونة لكل نسق و وضيفة كل عنصر إتجاه الأنساق الأخرى، فعنصر الأكسجين في البيئة لا يمكن حصر وضيفته في حلقة من الحلقات ، فهو يدخل في تركيبات عديدة ، و في كل تركيبة له وضيفة مختلفة ، و النشاط البشري لا يمكن تقييمه في إطار خارج نطاق البيئة لما له من آثار جانبية عليها (البيئة)، و لعل الخطأ الأكبر في ذلك أن الإنسان و ضع نفسه خارج هذا النطاق، أي أنه لا يعتبر نفسه كعنصر من عناصر البيئة مما أدى به الأمر إلى إستنزاف مقدراتها و الإخلال بعناصرها و توازنها ، و هو اليوم يجني ردود أفعالها.

إن فكرة الإستدامة ، أو بالأحرى إستدامة التنمية هي بالأساس قائمة على مدى التكامل و الإنسجام بين الإنسان و الموجودات في نطاق البيئة التي يعيشها و يتفاعل معها ، لأن عكس ذلك سوف يؤدي حتما إلى عدم التحكم في مسارها (التنمية) و عدم القدرة على العمل من أجل إستدامتها ، فإذا كان الإنسجام بين الإنسان و بيئته ، كان الفكر في كل مجال فكر أصيل خال من الشوائب المستقات من النماذج التنموية الغير مدركة تمام الإدراك و التي لا تستجيب لها مقدراتنا، و في هذه الصورة تكتمل مفاصل الإرتباط بين الإنسان و المادة و الفكر في نطاق أوسع، ليكون بعد ذلك الشأن السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي، و الثقافي، ما هو إلا صورة عاكسة لذلك الإنسجام و التلاحم، و تصبح بعد ذلك أي حركة قائمة في أي مجال هي حركة قائمة على الوعي، و يكون التفاعل بين جملة الأنساق قائم على الإدراك و بالتالي يكون قابل إلى التعديل.

و لعل الإقتصادي الأمريكي الكبير "والت روستو " قد أشار إلى هذا من خلال قوله: "إن التنمية الإقتصادية عملية ممكنة طالما أن الدول النامية تعي

الأسباب و المسببات التي تنقلها من مرحلة تطورية معينة إلى مرحلة أخرى أكثر تقدما ، متخطية في ذلك المصاعب و المشاق التي تعترضها ، و مطورة إقتصادها القومي بما تتطلبه كل مرحلة من مراحل التنمية "[19] . و هنا تبرز لنا أهمية الوعي بالأسباب و المسببات النابعة من محاكات الإنسان للبيئة التي يعيشها، و التي سوف تفرز حتما فهما لجوهر الحاجة التي يسعى الإنسان إلى تحقيقها ، و ليست الحاجة التي تفرض على الإنسان أن يلبيها، على حد إعتبار "جون باتيست ساي"، العرض (سوف يخلق طلبا مساو له.) ، و عليه فإن شرط الإستدامة قائم على الإرتباط المنطقي بين الإنسان و بيئته و مستوى تطوره (المرحلية) التي تعتبر حتمية لا يمكن تجاوزها دون الإدراك التام لأسبابها، و قد عملت الدول النامية مرارا و تكرارا على محاولة تجاوز الأزمات بالحل المستورد في شكل سياسات و برامج تنموية أو حتى وسائل و معدات، لكن ذلك أفضى إلى خلق فجوات سواء في المجال العلمي التكنولوجي ، أو في مجالات التسيير و كانت العواقب في ذلك لا تتعدى الإهدار في الوقت و المال دون تجاوز الأزمات التي ظلت قائمة و منها عدم القدرة على النهوض بالتنمية.

و لعل من أبرز معضلات التنمية في العالم الثالث ، هو الإعتماد المفرط على الحلول المستوردة و التي لا تنسجم مع متطلبات المجتمع ، و لا تراعي إلى عامل المرحلية فيه، فإدراك جوهر التكنولوجيا و الإستفادة منها لا ينبع إلا من الإنسجام التام بين الإنسان و الفكر و المادة، لذلك فإن الذي يكتشفها هو أكثر فائدة ممن يستهلكها.

كما تبرز لنا فكرة مفادها أن مسألة الإستدامة ليست قائمة في ذات أي نسق بشكل مستقل، مما يؤكد أن شرطها يتوقف على التحكم في مجال التفاعل، والمثال الأجدر في تأكيد هذه الفكرة على سبيل المثال و ليس الحصر، هو النسق الإقتصادي المفتوح (الرأسمالي) و الذي يتميز بنطاق تفاعلي دولي خارج نطاق الدولة الوطنية ، مما يجعل العملية الإقتصادية خاضعة لتقلبات خارجة عن نطاق التحكم للدول، و تصبح عملية النمو الإقتصادي كذلك خاضعة لتأثير العوامل الخارجية خاصة بالنسبة للإقتصاد الريعي، و بالتالي تصبح عملية التنمية رهن حركية النمو، و لعل ما يثير الشؤم و يدعو للتشاؤم ، هو الكلام عن الإستدامة في عالم غير متكافئ، عالم منتج، و آخر مستهلك،

[19] د. صلاح الدين نامق،**قادة الفكر الإقتصادي**، دار المعارف- القاهرة- ص 49

عالم يصنع الحاجات ، و عالم يسعى إلى تحقيقها، عالم يشكو من ندرة الموارد و في نفس الوقت يشكوا من فائض الإنتاج ، يقابله عالم له ما له من الموارد عاجز عن التصنيع و مواكبة التقدم و النهوض بمشروع التنمية ، و لعل هذه التناقضات هي من تخضع العملية التنموية بين الدول القوية و الضعيفة إلى المعادلة الصفرية ، لنستخلص بعد هذا أن التبعية بمعناها الأوسع و في كل المجالات هي أكبر حاجز للتنمية الإقتصادية و التنمية المستديمة ، وهذا ما يؤكد كذلك أن فكرة الإستدامة يمكن لها أن تخضع إلى عدة نطاقات من حيث التحليل، و بالتالي فإن النطاق المحلي أو الوطني يبدو أقل عرضة للتحديات المستعصية من النطاق الإقليمي و العالمي نظرا لتضارب المصالح، هذا نسبة للحفاظ على الإستدامة في نطاقات الدول، أما بخصوص الحفاظ على الإستدامة على النطاق العالمي فهو يكاد أن يكون ضرب من المستحيل، على الأقل في ضل النظام الرأسمالي و ديناميكية السوق التي لا تعترف إلا بتعظيم رؤوس الأموال و بلوغ طموح الرأسماليين و إن كان ذلك على حساب إنفجار الكوكب، و قد بلغت الجهود الدولية مداها منذ مؤتمر أستوكهولم 1972 ، أي منذ 42 سنة في محاولة حشد الرأي من الدول و الشركات و المؤسسات العامة والخاصة من أجل توحيد و توجيه المسار نحو التنمية المستديمة غير أن الحصيلة في ذلك كانت جد ضعيفة.

2- البعد المكاني

وتتمثل الخاصية المشتركة الثانية في البعد المكاني، فالتنمية المستديمة هي عملية تحدث في مستويات متعددة و متفاوتة عالميا ، إقليميا، و محليا .ومع ذلك فإن ما يعتبر مستداما على المستوى القومي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي. ويعود هذا التناقض الجغرافي إلى آليات التحويل والتي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لبلد أو منطقة معينة إلى بلدان أو مناطق أخرى ضمن ما يعرف بالمؤثرات الخارجية، فالتنمية المستديمة لا يمكن إرساءها وفق المنظور الكلاسيكي للنطاق البيئي الذي تتم فيه العملية التنموية، بل هو خاضع للفهم الدقيق لمعنى البيئة بكل أبعادها و الذي لا يتحدد وفق الحدود الجغرافية للبلد أو الإقليم، مما يؤكد طرحا جديدا لإشكال يبدو أكثر تناقض تعكسه البيئة الموحدة إيكولوجيا لعالم متباين و متناقضا من حيث الخصوصية السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية، مما يجعل المتطلبات تربك المسار الموحد لعالم أكثر عدل و إنصاف بين الدول و أكثر

توازن بين متطلبات البيئة و متطلبات التنمية، ناهيك عن صلابة الطرح الإديولوجي بين العالم المتقدم و العالم المتخلف و الذي يجعل من إمكانية التقارب في سبيل إرساء مشروع موحد بين الدول و الأقاليم شيئ صعب المنال، و لعل هذا السبب هو الذي أدى إلى تباين الطروحات النظرية من أجل إعطاء مفهوم خال من التجريد و العمومية للتنمية المستديمة، مثلما أدى إلى تنوع المقاييس و المعايير المحددة لذلك و عليه فإن مفهوم التنمية المستديمة بالنسبة للدولة الواحدة هي غير المسار التنموي المستديم الذي يتحدد و فق الإطار الإقليمي أو العالمي بحجة أن الوضع الإقتصادي لكل دولة يخضع إلى متطلبات قهرية تمليها التحديات و المطالب الإجتماعية و رهانات الإقتصاد و السياسة مما يجعل الإختلاف في مرتكزات رسم السياسة مختلف و متناقض بالنسبة لمجموعة الدول و الأقاليم، مثلما يؤدي ذلك إلى إتخاذ التنمية المستديمة كمجرد شعار فقط للإختفاء وراء سياسات ضرفية تناقض المسار المستديم.

3-البعد الزمني

و تتمحور حول عامل الزمن لكون المسار الذي تتخطاه التنمية المستديمة خاضع للمد الزمني بحكم أنها ظاهرة عابرة للجيلنة ، مثلما تعبر عن عملية تحويل القوى و القدرات و الممتلكات من جيل إلى آخر بمعنى أن هذه الخاصية تشير إلى عامل في منتهى الأهمية و هو عامل التقييم للمسار التنموي في إطار التنمية المستديمة، و ذلك يرجع بالضرورة إلى الإطار الزمني الذي يتم فيه تحقيق الأهداف و تطويع كل الوسائل و القدرات و الإمكانيات و الحفاظ على التوازن بين جملة الأبعاد من جهة و توخي الرواسب التي تنتجها الممارسات و التي قد تحول بالمسار إلى فكرة اللاعدالة بين الأجيال، و إن كان هذا العامل نظريا يبدو بسيط من حيث التحكم فيه إلا أن تقييمه و الحكم عليه يبدو أصعب من الناحية الفعلية و ذلك على الأقل من ناحية أن المجال الزمني الذي ترصد فيه التحديات و تحدد فيه الأهداف و ترسم فيه السياسات هو في الحقيقة غير المجال الزمني الذي تدرك فيه هذه الأهداف إدراكا كليا بخلفيات ما ينتج عن تشابك المتغيرات التي تصاحب و تعاصر عملية التحويل النظري المجرد إلى واقع جامد مثبت ببعد زمني أكثر رجعية و يرفض هذا التحويل بل و يناقضه.

و على هذا الأساس فإن البعد الزمني للتنمية المستديمة يبدو أكثر تعقيدا مما يتصوره بعض الخائضين في وصفه من باب الإستغلال العقلاني للثروة و الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة و بناء قدرات الأجيال مثلما يذهب إليه أنصار التنمية البشرية، و الأمر في كل ذلك لا يتوقف عن المقدمات المستعرضة نظريا و لا حتى في تركيبها بقدر ما هو عالق بنتائج الجدلية الغائبة في مستقبل الزمن.

مثلما تشير خاصية البعد الزمني إلى فكرة حق الأجيال في الثروة و هي فكرة يكتنفها الإلتباس و لا بد لها من إستقراء، وهنا يجب الإشارة إلى نقطة في غاية الأهمية فيما يخص الجدال الثائر حول مسألة حقوق الأجيال القادمة ، و إن كانت هذه الحقوق تتعلق بالثروة ذاتها و الحفاظ عليها، أم أنها تشير مجازا إلى القدرة في إستخراجها، و في هذا الصدد نحن نشير إلى منطلقين فكريين قد نحى منحاهما بعض الكتاب و المهتمين بهذا الشأن ، و الذي آل في الأخير إلى طرحين متناقضين يمكن مناقشتهما من خلال ما يلي.:

- فكرة الحفاظ على الثروة للأجيال القادمة ، إن فكرة الثروة في سياق التنمية تفرض علينا أن ننظر إليها في كونها مصدرا لصناعة الحاجة لا أكثر، و إن تعددت هذه الحاجة في نوعها و محتواها، مثلما تفرض علينا قراءة المنحى التاريخي للعصور السابقة أن ننظر إليها كذلك بمعيار الثابت المتغير ، والأصل في ذلك أن العالم و المادة شيئ ثابت نسبيا و أن التركيب و إعادة التركيب لهذه المادة هو الذي يؤشر على مستوى التطور و مدى الترابط بين العقل و المادة بما يعني أن القدرة على الإبداع و الإبتكار في سياق عملية إستغلال الثروة أو صناعة الحاجات أو خلقها يبدو مختلف بالنسبة إلى العالم المتقدم منه على العالم المتخلف و ذلك لعدة إعتبارات نذكر منها ما يلي:
- أن إستغلال الثروة بالنسبة إلى العالم المتقدم هي عملية واعية هادفة و مدركة ، و هي في نفس الوقت عملية نابعة من رصيد معرفي و علمي مدرك يعكس في الحقيقة عملية الترابط و قوة المفصلية بين الفكرة و الإنسان و الثروة ضمن سياق خال من التجريد، عكس العالم المتخلف و الذي تبدو فيه عملية الإستغلال للثروة و الموارد عملية مشوهة يكتنفها التجريد و الفهم الناقص نظرا لشح المعلومات و الهوة الناتجة من الفجوة العلمية و المعرفية في مجالات التطور المنشودة.

- التباين في ترتيب الحاجات بالنسبة إلى العالم المتقدم و العالم المتخلف ، فالعالم المتقدم تترابط فيه الحاجات مع مستوى التطور العلمي و التكنولوجي و القدرة الإقتصادية على تلبية الحاجات مثلما ترتبط كذلك بالنمط المعيشي و المحتوى الثقافي ...الخ، مما يجعلها حاجات مرتبة ترتيبا منطقيا و مستويات الطلب فيها تعبر عن الإستهلاك الراشد، بينما في العالم المتخلف فالحاجات تبدو غير منظمة و غير مدركة في جوهرها لسبب التخلف العلمي و التكنولوجي مع إجتياح ثقافات الغير للثقافة المحلية مما أدى إلى التغيير في محتوى الأنماط المحلية لا سيما الإستهلاكية و التي أدت بدورها إلى رفع مستوى الطلب على المنتوجات الجاهزة (سلع، وسائل) ، و بالتالى تراجع الحوافز التي تدفع إلى الإبتكار و الإنتاج المحلي وفقا للطلب المحلي، و وفقا لمستوى التطور الذي يفرض نوعا من الحاجات دون غيرها.
- نسبية عنصر الثروة للزمن، فمستوى التطور و الثروة المستعملة لكل جيل هي في الحقيقة تعكس محصلة شاملة للتفاعل بين مجموعة الأنساق، و مستوى التطور الإقتصادي في أي حقبة من الزمن هو في الحقيقة يشيرإلى مستوى التطور في مجالات الحياة كالتطور التكنولوجي و التقني و العلمي كما يشير إلى الوضع السياسي و الإجتماعي و الثقافي ...الخ، و عليه فالنظرة إلى الثروة بصيغة المطلق هي في الحقيقة خطأ فادح ينطوي على حذف عنصر القيمة من التحليل و الذي يعكس لنا مدى نسبية هذا العنصر و إرتباطه بالديناميكية التاريخية و البيئة الشاملة لكل عصر من العصور، و لعل القول البليغ في هذا الشأن هو قول وزير الخارجية السعودي السابق" أحمد يماني" ((لقد إنتهى العصر الحجري و ليس بإنتهاء الحجر، مثلما سوف ينتهي العصر البترولي و ليس بإنتهاء البترول))، وهذا بطبيعة الحال يشير إلى عدة عناصر أخرى كالإكتشافات و كلفة الإستخراج و مستوى التطور و النماذج البديلة ...الخ، فإكتشاف الطاقات البديلة قد يجعل الدول تعزف عن إستخراج البترول لما له من كلفة، و عليه فإن النظرة إلى فكرة الحفاظ على ثروة اليوم إلى الغد هو في الحقيقة إختزال للعقل البشري، مثلما هي نظرة كفالة للزمن المطلق و نفي التفاعل بين مقومات الحياة الغير ثابتة زمنيا، مما يجعل أهم مرتكز للتنمية يتمحور في بناء القدرات و الطاقات البشرية التي تصنع حاجياتها مما تراه ثروة في آنيتها ، مع الحفاظ على المقومات الأساسية التي لا يمكن الإستغناء عنها مع مرور الزمن.

4- تعدد المجالات

وتعد المجالات المتعددة خاصية رابعة مشتركة حيث تتصل التنمية المستديمة بعدة مجالات : سياسية ،اقتصادية، وبيئية، واجتماعية ثقافية. ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستديمة وفقا لكل مجال من تلك المجالات منفردا، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات. فالتنمية الاجتماعية المستديمة تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة. أما في التنمية البيئية المستديمة فيكون الهدف الأساس هو حماية الأنساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية. أما محور اهتمام التنمية الاقتصادية المستديمة فيتمثل في تطوير البنى الاقتصادية فضلا عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية.

والقضية هنا أن تلك المجالات التي تخص التنمية المستديمة تبدو نظريا منسجمة لكنها ليست كذلك في الواقع الممارس. كذلك فإن المبادئ الأساسية هي الأخرى مختلفة فبينما تمثل الكفاءة المبدأ الرئيسي في التنمية الاقتصادية المستديمة تعتبر العدالة محور التنمية الاجتماعية المستديمة، أما التنمية البيئية المستديمة فتؤكد على المرونة أو القدرة الاحتمالية للأرض على تجديد مواردها.[20]

5-تعدد المعايير

وتتعلق خاصية تعدد المعايير بالتفسيرات المتعددة للتنمية المستديمة. فمع أن كل تعريف يؤكد على تقدير للاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية وكيفية الإيفاء بها، إلا انه في الحقيقة لا يمكن لأي تقدير لتلك الاحتياجات أن يكون موضوعيا، فضلا عن أن أية محاولة ستكون محاطة بعدم التيقن. ونتيجة لذلك فإن التنمية المستديمة يمكن تفسيرها وتطبيقها وفقا لمنظورات مختلفة .

و تعد هذه المعايير المشتركة بمثابة المقدمات التي تهيئ لتوافر التحديات التي تجابه العاملين على الإجتهادات النظرية من أجل النزول بها إلى مستوى الواقعية ، مما يؤكد إختلاف المبدأ بالنسبة لكل رؤية لإتصالها بواقع معين،

[20] د. عبد الله بن جمعان الغامدي، **التنمية المستدامة بين الحق في إستغلال الموارد الطبيعية و المسؤولية عن حماية البيئة**. جامعة الملك سعود، الرياض 2007.ص 09.

فالعالم الصناعي المتقدم لا يمكن له الإنطلاق في التفكير و الخوض في هذا المسار دون ربط مسعاه بمشكلة الثروة الناضبة و التي أصبحت تتهدد نموه الإقتصادي، كما لا يمكن له أن يتغاضى مسألة الطلب على الطاقة التي تهدد حجم منتوجه، إتجاه الإستهلاك المتزايد و متطلبات الرفاه ، و هو عكس الحال بالنسبة للدول الفقيرة و المتخلفة ، و التي لا يمكنها تجاوز مشكلة الفقر و الحرمان و البطالة بصفتها أكبر تحدي يرهن هذا المسار و يجعل منه مجرد فكر سجين التجريد و التعميم، إذا فالإختلاف الظاهر من خلال صياغة و ترتيب خطوات المسار التنموي في إطار التنمية المستديمة هو في الحقيقة ليس إختلاف حول عقلانية الرؤية و إمكانية تطبيقها على أرض الواقع، بل هو إختلاف مبدئي نابع من فكرة عدم التنازل عن الأنماط التقليدية بالنسبة للدول الرأسمالية، مثلما هو نابع من العجز بالنسبة للدول المتخلفة و الفقيرة ، فالإقتصاد الرأسمالي تحول من صنيعة البشر إلى صناعة البشر بفضل الديناميكية التي أحدثها و التي لا يمكن إحجامها و تطويعها لخدمة الصالح العام ، و اليد الخفية التي طالما تغنى بها من أجل إسترجاج التوازن الإقتصادي أصبحت عاجزة عن ترويض هذا الوحش الذي حطم جميع الأنساق و ابتلع عناصرها، و إن كان هذا النظام إنطلق مع بداياته نزولا عند رغبة ما يعرف بالدولة الرأسمالية لتحقيق طموحها في التوسع، فإنه اليوم يتحرك بفضل رغبة الأشخاص و لوبيات المصالح التي لا تتوانى في ممارسة الضغط على دول بأكملها و ترويد صانعي قراراتها خدمة لمصالح الشركات العابرة للقوميات، و من هنا فرؤية التنمية المستديمة لا يمكن لها أن تتجسد بفعل الجهود الدولية إن لم تكن هذه الشركات مدمجة ضمن الأجندة الدولية لتحقيق هذا المسار.

إن التحدي البارز هنا بالنسبة لهذا المسار لا يمكن له أن يكون عالميا قبل أن يكون صناعة محلية ، و ذلك من خلال تقويض عملية التفاعل على النطاق الدولي لصالح التعاون الإقليمي و الوطني، و سوف نبين ذلك إجرائيا في الفصول اللاحقة.

و من خلال ما سبق تبرز لنا فكرة التنمية المستديمة ضمن سياق فكري مغاير أساسه البيئة الشاملة بكل ما تتضمنه من عناصر بحيث يكون فيها الإنسان الفاعل الأقوى في خلق التفاعل و التواصل بينها (العناصر) تفاعلا

إيجابيا لغرض الإستدامة التنموية بناءا على التوازن البيئي، بما تحمله منظومة البيئة الطبيعية و الإجتماعية من معنى.

6- خاصية الحاجات و التي تبدوا حسب هذا السجال شيئ ثابت مع أن التاريخ يثبت العكس و أن الحاجة على وثاق تام لحركة التطور و التغير في أنماط العيش و الممارسات و بالتالي فإن حاجة اليوم هي ليست حاجة الغد، و الشيئ الذي يبرز هنا هو أن العالم المتخلف لا زال يخضع إلى قانون المنافذ التي فتحها "جون باتيست ساي" منذ عصره في خلق الحاجات، مما يجعلنا نتحقق من جوهر الحاجة و إن كانت هي الحاجة النابعة من خصوصية المستهلك و من منتوجه كذلك، أم أنها الحاجة الوافدة من الشمال و أقصى الشرق و المسبوقة بالوافد الثقافي القوي و المحفز لإستهلاكها، مما يجعلنا نأخذ جوهر و مدلول التجارة الخارجية ضمن السياق الفكري المتصل بجوهر التنمية المستديمة كعائق إتجاه إقتصاديات الدول الضعيفة.

وأخيرا وكاستنتاج نقول أن جوهر التنمية المستديمة هو مشاركة جميع فعاليات المجتمع في عملية التنمية انطلاقا من خصوصية كل منطقة، لأن البعد السكاني مرتبط أساسا بعنصر الفقر وهدف التنمية المستديمة هو القضاء على الفقر و الفوارق الإجتماعية.

المحور الثالث: أبعاد التنمية المستديمة

يكشف لنا النقاش حول التنمية المستديمة نقصا في الحكامة والرشادة لعملية تطوير العولمة ، أو بالأحرى عدم جاهزية العالم لحكم العولمة . و هنا تكمن العبرة الأساسية المستقاة من تقرير بروندتلاند، الذي يفتتح بهذه الكلمات: "الأرض هي واحدة، لكن العالم ليس كذلك[21]. في إشارة إلى شمولية البيئة عالميا غير أن هذا العالم متنوع و متباين من حيث الاقتصاد والاجتماع والسياسة ، و من حيث مجابهة التحديات المتعاظمة خاصة بالنسبة للعالم الأكثر فقرا وافتقارا، و من خلال هذا أخذ مفهوم التنمية المستديمة يعدد المفاهيم حول الأبعاد المتصلة به من خلال ما ترتبط به عملية التنمية ذاتها

---

[21] *www.unesco.org موضوع تحت عنوان **العولمة المتباينة**، س 05/20*

من جهة (الإقتصاد)، و ما تعكسه معنى الإستدامة في الحفاظ على قاعدة الموارد (البيئة) و ما يدفع الفاعلين في ذلك على سلوك السبيل الأقوم لتحقيق هذا المسار (الإجتماع)، و بين هذه المعالم برزت الأبعاد الثلاثة للتنمية المستديمة و أصبح ينظر إليها على أنها "تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد[22]. إلا أن هذه الأبعاد الثلاثة، البعد البيئي و البعد الإقتصادي و الإجتماعي، غالبا ما تؤخذ كأبعاد رئيسية تتفرع عنها أبعاد فرعية و تتصل بجانب من جوانب هذه الأبعاد، كاتصال البعد الثقافي بالبعد الإجتماعي ، أو إتصال البعد التكنولوجي بالبعد الإقتصادي...الخ، و إن كانت هذه الأبعاد الثلاثة تعتبر أبعادا رئيسية، فإنه من غير الجائز أن تهمل الأبعاد الأخرى نظرا للتداخل و التكافل بين جملة الأبعاد الرئيسية و الفرعية في عملية التفاعل القائم بين جميع العناصر و التي عادة ما تتميز بالإعتماد المتبادل ، و الجدير هنا لا يتعلق بتحديد الأبعاد بقدر ما يتعلق بكشف العلاقات القائمة بينها لتشخيص الحالات الناتجة عنها (كالتلوث الناتج عن العلاقة بين البيئة الطبيعية و النشاط الإقتصادي) من أجل إبراز التحديات و إعطاء الحلول اللازمة لها ضمن رؤية أكثر قربا من مجال التطبيق، خاصة و أن ما يعاب فيه على رؤية التنمية المستديمة هو بقاءها كمجرد رؤية فقط لا تتعد مجال التنظير. مثلما قد يعكس معنى البعد في حالة الدعم الكامل لعملية التنمية المستديمة صورة ديناميكية تدفع بقية الأبعاد إلى الحركية في إتجاه واحد لتحقيق المسار مثلما هو مبين في **الشكل رقم (2)**

---

[22] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستدامة: فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها**، دار صفاء، عمان ، الأردن. 2006 ، ص39 .

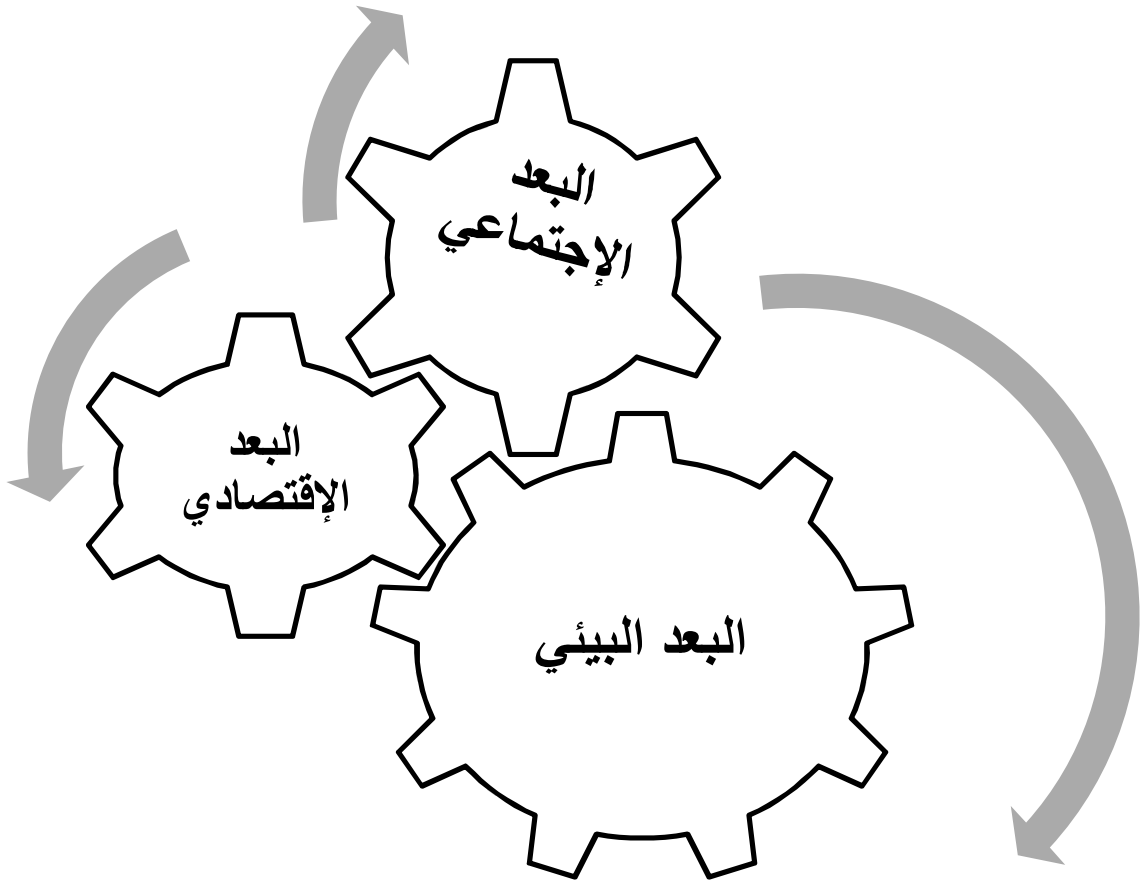

الشكل (2) من إعداد الباحث: يوضح حركة و ديناميكية الأبعاد الرئيسية للتنمية المستديمة

غير أن الشيئ الذي لا بد أن يوضح من خلال البعد البيئي للتنمية المستديمة، هو أن العلاقة بين البعد البيئي في إطار المنظومة الطبيعية و البعد الإقتصادي و الإجتماعي ضمن بقية الأبعاد الفرعية ، هو في الحقيقة يدور في فلك البعد البيئي في إطار المنظومة البيئية الشاملة، ما يجعل كل العلاقات القائمة في الإطار السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي و الثقافي و الأمني و البشري...الخ، هي في الحقيقة علاقات لا تتعدى نطاق البيئة الشاملة ،مما يجعل البعد البيئي بعدا يتضمن كافة الأبعاد.

أولا: الأبعاد الرئيسية

و هي ثلاثة أبعاد ، البعد البيئي و الإقتصادي و الإجتماعي.

أولا: البعد البيئي:

و تعرف التنمية المستديمة في جانبها البيئي ،بأنها استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى نفاذها أو تدهورها أو تنافص قدراتهابالنسبة للأجيال المقبلة مع الحفاظ على رصيد ثابت غير متناقص من الموارد الطبيعية.[23]

و يركز البيئي ونفي مقاربتهم للتنمية المستديمة على مفهوم " الحدود البيئية" والتي تعني أن لكل نظام بيئي طبيعي حدودا معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف وإن أي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية يعني تدهور النظام البيئي بلا رجعة، وترتكز فلسفة التنمية المستديمة في ذلك على حقيقة تقول بأن استنزاف الموارد البيئية الطبيعية، التي تعتبر ضرورة لأي نشاط زراعي أوصناعي، سيكون لهآثاراً ضارة على التنمية والاقتصاد بشكل عام .لهذا فان أول بند في مفهوم التنمية المستديمة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي [24].و قد أصبح القضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المنخفض ضرورة جد ملحة ،ليس فقط من منظور العدالة الاجتماعية وإنما أيضا من منظور حماية البيئة و تحقيق "التوازن البيئي، و قد أدت الأحداث البيئية التي ظهرت خلال العقدين الماضين إلى تكوين قناعة شبه كاملة من أن ادارة البيئة بشكل سليم ومتوازن يعتبرضرورة لعملية التنمية، وصار هنا كادراك متزايد بأن الفقر يعتبر من أبرز العوامل المتسببة في تهديد وتخريب التنمية في الدول النامية.[25] تحت ضغط الحاجات الأساسية للطبقات الهشة، وبالتالي فإن الاستدامة من المنظور البيئي تعني دائما وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.[26] و بإعتبار البعد البيئي

---

[23] Rebert Goodland, neoclassical economic and principles of sustainable development, ecological modeling,1987,p36

[24] عزاممحجوب، " **الاهتماماتوالتوجهاتالحديثةوأثرهاعلىمستقبلالتخطيطفيالأقطارالعربية** " المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997.

[25] محمدالامام، **مستقبلالتنميةالعربيةوالعملالاقتصاديالعربيالمشترك**، المعهدالعربيللتخطيط،الكويت ،1993، ص 272

[26] أديب عبد السلام، ***أبعاد التنمية المستديمة***، *www.maroc-ecologie.net* ، س *10/02*

أول ركائز التنمية المستديمة و أن هذه الأخيرة كفكرة تأسست على التداعيات البيئية التي أصبحت تتهدد كوكب الأرض ، فإنها تطرح بتأكيدها على مبدأ الحاجات البشرية، مسألة السلم الصناعي، أي الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها. لكن وفق الإعتبارات البيئية التي تضع حدودا يجب مراعاتها واحترامها سواء فيما يتعلق بالشاط الإقتصادي كالسعي لتحقيق درجات عالية من النمو في مجال التصنيع و طبيعة الأنماط الإنتاجية، أو ما يتعلق بأنماط العيش كالإستهلاك و التمركز السكاني في جانبها الإجتماعي، و الذي قد يضغط بدوره على النظام الإقتصادي بحفزه على تجاوز الحدود البيئية في الإستجابة لتحقيق حاجات السكان.

إن كل ما ينصب حوله الدارسون في شأن هذا البعد لا يخرج عن نطاق ما يتصل به من متغيرات بغية الكشف عن العلاقات بين المجالات التي تمكن من الحفاظ على قاعدة الموارد ثابتة مع مرور الزمن ، غير أن ما يميز بحثنا هذا هو توسيع نطاق هذا البعد ليتعدى مجال البيئة الطبيعية و التي يتحدد مجالها في (النشاط الطبيعي للكرة الأرضية برمتها في علاقاتها المتنوعة مع الأشعة الكونية وأشعة الشمس، وما يحيط بها في هذا الكون الشاسع المترامي الأطراف، ابتداءً من تربتها السطحية حتى أعمق أعماقها، الصلبة منها والسائلة والغازية، فضلاً عن الغلاف المائي للأرض، المياه السطحية والجوفية، الحارة منها والباردة، والغلاف الحيوي Biosphere على سطح الأرض الذي يضم الإنسان والحيوان والنبات، وأيضاً الغلاف الجوي الذي يحيط بالكرة الأرضية بطبقاته المتتالية)[27]، إلى ما يمكن إحرازه من علاقات خفية ضمن نطاق البيئة الشاملة و التي تؤثر بدورها على طريقة تصريف الثروة، و هدر الموارد البيئية. و الهدف من وراء كل ذلك هو الإدراك التام لكل الإرتباطات من أجل رسم الخطوط العريضة التي يمكن من خلالها تحديد المسار التنموي إبتداءا من تحليل البعد البيئي لها ، فمن الشائع لدى المهتمين بمجال البيئة و التنمية المستديمة التركيز على جوانب البيئة الطبيعية ، كالتلوث و التردي البيئي، و تغير المناخ و ظاهرة الإحتباس الحراري، و نضوب الثروات ...، و هي فعلا جوانب في غاية الأهمية و ينبغي معالجتها ضمن أطر التكامل بين أبعاد التنمية المستديمة، غير أن الحيز الطبيعي في مجال البيئة يبدو غير كافي لوصف الحالة البيئية الراهنة، مما يجعلنا مطالبين

[27] د. أيوب عيسى أبو دية، **علم البيئة و فلسفتها**، عمان ، 2008 .ص 07

بالبحث عن بعض الفواعل ضمن منظومة البيئة الإجتماعية و الإقتصادية لا سيما الجانب الثقافي و ما يتعلق بالأنماط السائدة في المجتمع.

ثانيا: البعد الإقتصادي :

و تركز التنمية في هذا البعد على الادارة المثلى للموارد للحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية شرط الحفاظ على نوعية الموارد و كفاءة استخدام الموارد، على أن لا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل[28] . و هي تختلف بالنسبة للدول المتقدمة التي تتجه إلى خفض استهلاك الطاقة و الرفع من كفاءة استخدامها، على خلاف الدول المتخلفة التي تتجه الى توظيف الموارد لرفع مستوى معيشة السكان و الحد من الفقر، و بشكل أشمل ضمان تنمية دخل الفرد مستقبلا بنفس مستوى الجيل الحالي.[29]

فمن المنظورالاقتصادي الكلاسيكي البحت، تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، أما قياس هذا الرفاه فيكون عادة بمعدلات الدخل والاستهلاك ويتضمن ذلك الكثير من مقومات الرفاه الإنساني مثل الطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم وهي تعني الأكثر والأفضل نوعية من كل هذه المكونات. أما بعض الاقتصاديين المثقفين من الناحية البيئية فهم يهتمون بما يسمى "الرأسمال الطبيعي" والذي يعني بعض الموارد الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية والتي هي أساس النظام الاقتصادي فعليا مثل النباتات والتربة والحيوانات والأسماك وخدمات النظام البيئي الطبيعية مثل تنظيف الهواء وتنقية الماء ...الخ[30]. كما يهتم البعد الاقتصادي للتنمية المستديمة بانعكاسات الاقتصاد الراهنة و المقبلة على البيئة.و يطرح مسألة اختيار و تمويل و تحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية.

توفق التنمية المستديمة بين هذين البعدين، ليس في أخذها بعين الاعتبار المحافظة على الطبيعة فحسب، بل بتقديرها لمجموع العلاقات القائمة بين الطبيعة و بين السلوكات البشرية كذلك.كما تمنح التنمية المستديمة، باعتبارها مؤسسة على التآزر بين الإنسان و البيئة، الأفضلية للتكنولوجيات، و

---

[28] Amil markandesa, natural environments and social rate of discount, project apprasisal,1988,p11.

[29] - Ciegis, R., & Ciegis, R. (2008). Laws of Thermodynamics and Sustainability of Economics, Engineering Economics(2), p17.

[30] *أديب عبد السلام، مرجع سابق،*

المعارف والقيم التي تضع في الأولية الديمومة للعنصر التنموي، و تدافع التنمية المستديمة عن عملية تطوير التنمية الاقتصادية التي تأخذ في حسابها على المدى البعيد، التوازنات البيئية الأساسية باعتبارها قواعد للحياة البشرية، الطبيعية والنباتية.

ثالثا: البعد الاجتماعي

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة على أن الإنسان هو جوهر التنمية وغايتها، فالإنسان يعتبر طاقة خارقة وفق هذا المدخل إذا ما وجهت هذه الطاقة واستغلت إحسن إستغلال من خلال الإهتمام برعاية هذا العنصر و الإستجابة إلى متطلباته التي يمكن لها أن تتحول إلى عوائق في تفجير طاقاته الكامنة، فمشكلة التغذية و الصحة و البيئة الملائمة للعيش و التمدرس الجيد و التكامل بين الأسرة و المجتمع في مسألة التنشئة ...، كلها أرقام و مؤشرات تكشف مدى الإقبال و الإستثمار في هذا العنصر ، لهدف بناء القدرات ، مثلما تعتبر هذه القدرات وسيلة لهدف التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية ... ، و بمثابة الغاية لتنمية و ترقية الإنسان ، و هذه الحلقات المترابطة لا يمكن فصلها عن مجال التأثير المتبادل ضمن ما يعرف بالنسق المفتوح ، و تنامي مجموعة المطالب إتجاه الحيز الإقتصادي و البيئي .

و بناءا على المحددات السابقة فإن العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد وتقديم الخدمات الاجتماعية مثل التعليم و الصحة و الإسكان و الخدمات البيئية كالتطهير و الصرف الصحي تعتبر المطالب الرئيسية لهذا البعد ، بالإضافة إلى أهمية مشاركة كل الأطياف الشعبية في اتخاذ القرار والحصول على المعلومات التي تؤثر على حياتهم بكل شفافية ودقة. ويكون النظام مستداما اجتماعيا في حال تحقق المساواة في التوزيع وإيصال الخدمات الاجتماعية السالفة الذكر، و التعاطي مع بقية الأبعاد الإقتصادية و البيئية وفق ما تقتضيه محدداتها إتجاه العنصر الإجتماعي، و عليه فعملية ضبط و توزيع السكان و تنظيم المدن و الأرياف و الحفاظ على التنوع الثقافي و الإهتمام بالصحة و التعليم و الأمن ..الخ ، تعتبر الركائز الرئيسية لإستدامة التنمية.

غير أنه يلاحظ من خلال بعض الكتابات حول التنمية المستديمة أن هناك خلط بين البعد الإجتماعي و البعد البشري، و هناك الكثيرين ممن يضيفون

البعد البشري كبعد رئيسي لأبعاد التنمية المستديمة و هذا خطأ لإعتبار أن البعد الإجتماعي في حد ذاته يتضمن البعد البشري، و يبقى التمييز فقط ظاهرا من خلال الهدف الذي يشكل مجرد الفواصل في مسعى التنمية البشرية المستديمة، فالبعد الإجتماعي و إن كان يتصل بالمسألة الحقوقية و العدالة في توزيع الثروة، و تلبية المطالب ذات المضمون الإجتماعي، فإن ذلك المسعى لا يمكن ترجمته إلا من خلال الوصول إلى الغاية و هي تنمية الإنسان.

و يشير البعد البشري إلى ضرورة تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان، حتى لا تفرض ضغوطا شديدة على الموارد الطبيعية . و بالتالي أصبح معنى التنمية المستديمة اعادة توجيها لموارد لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية مثلت علما لقراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية الأولية والمياه النظيفة. و لان الإنسان أصبح ينظر إليه على أنه محور التنمية، بمعنى أن عملية التنمية بما تشمله من خطط و برامج و سياسات وإجراءات هي بالضرورة مقيدة لمصلحة الإنسان و لن تقوم إلا به، مما يجعل نجاعة العمل التنموي مرهونة بالوسيلة التي اضطلعت بها و هي الإنسان ذاته ، و هنا نقف على الفكرة القائلة بأن الإنسان غاية التنمية و وسيلتها، لذا أصبح مدلول التنمية البشرية يصب في منحى توسيع خيارات الأفراد و توسيع نطاق قدراتهم البشرية و ملكاتهم العقلية ، من خلال توطينهم في بيئة لائقة و تعليمهم أحسن تعليم ، مع توفير كل المتطلبات المساعدة في بناء قدراتهم، و الغاية المبتغاة هنا هي توظيف هذه القدرات على مستويين ، بحيث يصب المستوى الأول في المصلحة الفردية للإنسان ذاته من خلال إمتلاكه للقدرة الكافية على توسيع خياراته من أجل العيش الكريم، و التي تمكنه من مواجهة الصعاب و التحديات التي تعترض حياته. بينما يصب المستوى الثاني في مصلحة الجماعة، وذلك لأن توسيع الخيارات الفردية سوف يؤدي حتما إلى خلق نوعا من الفرص المساعدة لهذه الخيارات، و التي تعود بالفائدة على الجماعة، مثلما يؤدي كذلك إلى التقليل من تراكم الطلب في ظل محدودية الخيارات، و هذه نتيجة سوف تؤدي حتما إلى الإجهاد سواء كان بيئيا أو إجتماعيا أو إقتصاديا.

و عند توافر هذه الخيارات، سوف تتحول الأهداف التنموية ..كالعيش لمدة أطول من خلال الصحة الجيدة و التي تتوقف على البيئة النظيفة و التغذية

المتوازنة ، إلى مقدمات بيئية حاظنة لمشروع التنمية المستديمة الذي يدار على محور الإنسان و ليس محور الدولة، مما يعني أن بناء قدرات الإنسان كفيلة بأن تجعل الإنسان قادرا على ممارسة حقوقه و القيام بواجباته إتجاه الغير. وهذا الطرح للتنمية مختلف عن الفكر التقليدي لتكوين رأس المال البشري،فنمو الناتج الاجمالي هو شرط أساسي ولكنه غيركاف خاصة عندما تكون التنمية البشرية غير متوفرة رغم النمو السريع في الناتج الاجمالي[31] . .
ومن الجدير بالاشارة أنه ليس من السهولة المحافظة على التوازن بين البعد البيئي والبشري للتنمية المستديمة .ففي ما يرى أنصار البيئة أنه يجب الحذر في إستخدام الموارد الطبيعية مثل النفط خوفا من نضوبها مما يؤثر على فرص الأجيال القادمة بالتنمية، و يرى المهتمون بالتنمية البشرية أن هذا الحذر لا يعتبر مقبولا للذين يعيشون تحت خط الفقر حيث أن أولوياتهم هي توفير مستوى معيشة مناسب لهؤلاء الأفراد و ليس فقط الحفاظ على الموارد الطبيعية. و هنا تظهر ضرورة وجود مؤشرات محددة تسمح للدول النامية بتحديد قدرة المجتمع على استنزاف الموارد الطبيعية ودرجة نفاذها، وبالتالي ضرورة إيجاد توازن بين استنزاف الموارد المتاحة مثلا لنفط، وحجم السكان ومتطلبات التنمية بدونالتأثيرسلباً على مستوى معيشة الأجيال القادمة.[32]

وتتميز التنمية المستديمة خاصة، بهذا البعد الثالث. إنه البعد الإنساني، لكونه يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار السياسي و لابد لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء اختيار إنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول.

---

[31] عليتوفيقصادق،" **أثرالتغيراتالخارجيةعلىمستقبلالتخطيطوالسوقفيالأقطارالعربية"** مستقبلالتخطيطفيالأقطارالعربية،المعهدالعربيللتخطيطبالكويت،1994 ص 144

[32] د. جميل طاهر، **النفط و التنمية المستديمة في الأقطار العربية: الفرص و التحديات**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 1997.ص 06

ثانيا: الأبعاد الفرعية

إضافة إلى الأبعاد الرئيسية فهناك جملة من الأبعاد الفرعية و هي كما يلي:

أولا: البعد الثقافي

لقد ظهر مذهب الإحتمالية البيئية الذي يذهب إلى أن عناصر البيئة الطبيعية تمارس دورا ليس حتميا في التأثير على المكون الثقافي، و محدودا بحيث قد يظهر أثره في موقف و لا يظهر في موقف آخر، وبناءا على رفض إتجاه الحتمية أخذ يتبلور فهما جديدا للبيئة بإعتبارها ليست شيئا فيزيقيا أو طبيعيا ، إنما هي مجموعة من المدركات الثقافية المترابطة، أو بالأحرى أن مدركات البيئة هي في الأصل منتوج ثقافي يتعين إعمال العقل في فهمها و الإتصال بها، و كنتيجة لهذا التصور يتضح أن البيئة من وجهة نظر الثقافة هي الحيز المدرك و المكتسب نتيجة التفاعلات بين الإنسان و الطبيعة وفق ما يمليه الوازع الديني أو الإيديولوجي ومجموعة القيم و الأعراف السائدة و التي تحدد السلوك الجمعي للمجتمع ، كما تؤلف جملة العناصر المكونة للنسق الثقافي، و الذي يعمل فيما بعد على توجيه الأنماط البيئية الأخرى كنمط البيئة الإقتصادية و السياسية و الطبيعية و التكنولوجية، و نستخلص مما سبق أن المتغير الثقافي هو الموجه الرئيسي لنمط التنمية، مثلما نستخلص من هذا المقوم أنه بمثابة الدرع الواقي للمقومات البيئية للتنمية، و سوف نناقش هذه المسألة في محتوى المنظومة الإجتماعية للبيئة لاحقا.

ثانيا: البعد التكنولوجي:

بالإضافة إلى الأبعاد الثلاثة السالفة الذكر،هناك من يضيف بعدا رابعا ويسمى بالبعد التكنولوجي وهناك من يسميه" بالبعد الإداري والتقني.[33]"إن هذا البعد هوالذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ على حماية الموارد و الحد من التلوث و المساعدة على تحقيق الاستقرار و استعاب النمو لعدد السكان . [34] و أن تنقل المجتمع إلى عصريستخدم أقل قدرمن الطاقة والموارد و أن يكون الهدف منهذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معاييرمعينة تؤدي إلى الحد من تدفقا لنفايات وتعيد

---

[33]. خالدمصطفىقاسم،المرجعالسابق،ص36 .

[34] - James Gustare, the environment, the greening of technology,development,1989, p30.

النفايات داخليا. فالبعد التكنولوجي هوعنصرمهم في تحقيق التنمية المستدامة، ذلك أنه" من أجل تحقيق التنمية المستديمة، فإنه لابد من التحول من تكنولوجيا تكثيف المواد إلى تكثيف تكنولوجيا المعلومات وهذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي إلى الاعتماد على رأس المال البشري و رأس المال الاجتماعي وبالتالي فإن التنمية المستديمة يمكن أن تحدث فقط إذا تم الإنتاج بطرق و وسائل تعمل على صيانة وزيادة مخزون رأس المال بأنواعه الخمسة المذكورة، وعليه فإن العمليات الاقتصادية الأساسية الثلاث الممثلة في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك لابد أن يضاف إليها عملية رابعة هي صيانة الموارد .[35]

وفي هذا المجال فإنه ناكمن يرى أنه من أجل تحقيق التنمية المستديمة يجب مراعاةعدة أمورأهمها[36]:

- استخدام تكنولوجيا أنظف.
- الحد من انبعاث الغازات.
- استخدام قوانين البيئة للحد من التدهورالبيئي.
- إيجاد وسائل بديلة أوطاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقةا لشمسية وغيرها.
- الحيلولة دون تدهورطبقة الأوزون.

ثالثا: البعد الأمني

تمثل التنمية المستديمة مشروعا للسلام، باعتبارها قاعدة للحوار بين الشمال و الجنوب، ومصالحة بين نماذج التنمية المختلفة، مثلما قد يدفع التوفيق في مسار التنمية على المستوى الداخلي للدول إلى وقف أشكال التطرف بدافع اللاعدالة و الفقر و الحرمان، و تجفيف منابع التجنيد لهذا المسعى بصفة إستباقية.

تنقل المبادئ المؤسسة للتنمية المستديمة بطبيعة الحال، مبادئ الشورى بشكل واسع، و التي تدعو إلى مشاركة السكان في مختلف مراحل الاختيارات السياسية و على جميع المستويات الإقليمية. و في هذا الصدد لابد أن تجري عمليات التحكيم بمقدار ممكن على مستوى الإقليم الأكثر صغرا و غيره.

---

[35] عثمانمحمد غنيموماجدةأحمدأبوزنط،**التنميةالمستدامة :فلسفتهاوأساليبتخطيطهاوأدواتقياسها**،نفسالمرجعالسابق،ص 45

[36] خالدمصطفىقاسم،نفسالمرجعالسابق،ص36 .

ونظرا لطرح التنمية المستديمة بمفاهيم مختلفة و متكاملة، فإن على هذا النموذج للحكامة الرشيدة أن يسمح بترقية الديمومة الاجتماعية للمشاريع. و يتعلق الأمر من جهة بالمحافظة على القيم الاجتماعية والتقاليد و المؤسسات و الثقافات و كل ميزة اجتماعية، و من جهة أخرى بإدماج المجموعات المهمشة في الفضاء السياسي.

مثلما قد توسع و تدعم التنمية السوسيو- سياسية المستديمة في نهاية المطاف، مسؤوليات كل فاعل و كل جماعة في عملية تطوير الإنتاج و توسيع الخيرات.و يتوقف ميدانيا، نجاح المفهوم و بشكل كبير على احترام حقوق الإنسان كما هو منصوص عليه في التصريح الدولي لمنظمة الأمم المتحدة لسنة 1948 : الحق في بيئة سليمة، الحق في تغذية سليمة و كافية، الحق في التربية، احترام الثقافات المحلية، الخ. و تجد كل هذه العناصر وغيرها مكانتها في بؤرة التنمية المستديمة.

المحور الرابع: مؤشرات التنمية المستديمة:

بالرغم من انتشارمفهوم التنمية المستديمة إلا أن المعضلة الرئيسية القائمة تمثل الحاجة الماسة إلى تحديدمؤشرات Indicators يمكن من خلالها قياس مدى التقدم نحو التنمية المستديمة. وتساهممؤشرات التنمية المستديمة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيقالتنمية المستديمة بشكل فعلي وهذا ما يترتب عليه اتخاذ العديد من القرارات الوطنيةوالدولية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية. و تبقى المؤشرات الأكثر دقة وشمولية وقدرةعلى عكس حقيقة التطور في مجال التنمية المستديمة، هي تلك التي طورتها لجنة التنمية المستديمة فيالأمم المتحدة وتسمى عادة بمؤشرات " الضغط والحالة والاستجابةPressure-state-response indicators " لأنها تميز ما بين مؤشرات الضغط البيئية مثل النشاطاتالإنسانية، التلوث، انبعاثات الكربون ومؤشرات تقييم الحالة الراهنة مثل نوعيةالهواء والمياه والتربة ومؤشرات الاستجابة مثل المساعدات التنموية. وتنقسم مؤشراتالتنمية المستديمة عادة إلى أربع فئات رئيسية بناء على تعريف التنمية المستديمةنفسه، حيث تنقسم إلى مؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية وكذلك مؤشرات مؤسسية Institutional والتي توفر تقييما لمدى تطور الإدارة البيئية. ويتم استنباط هذهالمؤشرات لتدل على وضع معظم القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تعالجهاالتنمية المستديمة والتي تضمنتها الفصول الأربعون من وثيقة الأجندة 21 التي أقرت فيالعام 1992 وتمثل خطة عمل الحكومات والمنظمات الأهلية تجاه التنمية المستديمة في كلالعالم.[37]

أن هذه المؤشرات تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستديمة وهي تقيم بشكل رئيسي حالة الدول من خلال معايير رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى كما يمكن متابعة التغيرات والتوجهات Trends في مدى

---

[37] باتر محمد علي وردم , مقال حول التنميةالمستديمة- http://www.maroc-ecologie.net/article.php3?id_article=186

التقدم أوالتراجع في قيمة هذه المؤشرات مما يدل على سياسات الدول في مجالات التنمية المستديمة فيما إذا كانت تسير في الطريق الصحيح نحو تحقيق التنمية المستديمة أمأنها لا زالت متباطئة ومترددة، كما هي معظم دول العالم. ووجود مثل هذه المؤشرات الرقمية بشكل دائم ومتجدد يساهم في إعطاء صورة واضحة عن حالة التنمية المستديمة فيالدولة، وبالتالي يقدم المعلومات الدقيقة اللازمة لمتخذي القرارات في الوصول إلى القرار الأكثر صوابا ودقة .

المصلحة العامة والابتعاد عن القرارات العشوائية والتي غالبا ما تكون مبنية على معلومات خاطئة أو ميالة إلى المجاملة والانتقائية .وتتمحور مؤشرات التنمية المستديمة حول القضايا الرئيسية التي تضمنتها توصيات الأجندة 21 وهي التي تشكل إطار العمل البيئي في العالم والتي حددتها لجنة التنمية المستديمة في الأمم المتحدة بالقضايا التالية: المساواة الاجتماعية، الصحة العامة،التعليم، النوع الاجتماعي، أنماط الإنتاج والاستهلاك، السكن، الأمن، السكان، الغلاف الجوي، الأراضي، البحار والمحيطات والمناطق الساحلية، المياه العذبة، التنوع الحيوي، النقل، الطاقة، النفايات الصلبة والخطرة، الزراعة، التكنولوجيا الحيوية،التصحر والجفاف، الغابات، السياحة البيئية، التجارة، القوانين والتشريعات والأطر المؤسسية. و للتوضيح أكثر نتطرق إلى شرح مفصل لكل هذه القضايا والمؤشرات المرتبطة بها.

أولا: المؤشرات الاجتماعية :

1- المساواة الاجتماعية :

تعتبر المساواة أحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستديمة ، إذ تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة. وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد و اتاحة الفرص واتخاذ القرارات. وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة ومنها الصحة والتعليم والعدالة. و المساواة يمكن أن تكون مجالا للمقارنة والتقييم داخل الدولة نفسها وكذلك بين الدول المختلفة[38]. ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضايا مكافحة

[38]باتر محمد علي وردم،العالم ليس للبيع:مخاطر العولمة على التنمية المستدامة ،ص211

الفقر، العمل وتوزيع الدخل، النوع الاجتماعي، تمكين الأقليات العرقية والدينية، الوصول إلى الموارد المالية والطبيعية، وعدالة الفرص ما بين الأجيال.

2 ـالصحة العامة :

هناك ارتباط وثيق ما بين الصحة والتنمية المستديمة ، فالحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستديمة وبالعكس، فأن الفقر وتزايد التهميش السكاني وتلوث البيئة المحيطة وغلاء المعيشة كل ذلك يؤدي إلى تدهور الأوضاع الصحية وبالتالي فشل تحقيق التنمية المستديمة, و من أهم مؤشرات الصحة :

ـ حالة التغذية : وتقاس بالحالات الصحية للأطفال .

ـ الوفاة : وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات، والعمرالمتوقع عند الولادة .

ـ الإصحاح : ويقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية ومربوطين بمرافق تنقية المياه .

ـ الرعاية الصحية : وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية، ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال.

3 ـ التعلـــيم :

يعتبر التعليم، وهو عملية مستمرة طوال العمر متطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستديمة. وقد تم التركيز على التعليم في كلفصول وثيقة الأجندة 21 حيث أن التعليم أهم الموارد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة. وهناك ارتباط حسابي مباشر ما بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي. وفي وثيقة الأجندة 21 فإن التعليم يتمحور حول ثلاثة أهداف هي إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستديمة ، وزيادة فرص التدريب وزيادة التوعية العامة, أما مؤشرات التعليم فهي:[39]

[39] باتر محمد علي واردم بتصرف، نفس المرجع.

ـ مستوى التعليم : ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي.
ـ محو الأمية : ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

4 ـ الســكن :

أن توفر المسكن والملجأ المناسب هو من أهم احتياجات التنمية المستديمة ، ومع أنه يعتبر من الأساسيات في العالم المتقدم فإن العديد من الدول والكثير من الفئات الاجتماعية المحرومة لا تجد مأوى لها. أن شروط الحياة وخاصة في المدن الكبيرة تتأثر دائما بالوضع الاقتصادي ونسبة نمو السكان والفقر والبطالة وكذلك سوء التخطيط العمراني والحضري. وتشكل عملية الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن أحد أهم أسباب زيادة المستوطنات البشرية العشوائية ونسبة المتشردين وأولئك الذين يعيشون في ظروف صعبة ولا يجدون المأوى الملائم لحقوقهم الإنسانية في العيش في مسكن آمن ومريح ومستقل. وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستديمة عادة بمؤشر واحد هو نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص. ومع أن هذا المؤشر عادة ما يرتبط مع الازدحام والبناء المتركز فإنه لم يتم تطوير مؤشر آخر أفضل منه بعد.

5 ـ الأمــن :

يتعلق الأمن في التنمية المستديمة بالأمن الاجتماعي وحماية الناس فالعدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي تعتمد جميعا على وجود نظام متطور وعادل من الإدارة الأمنية التي تحمي المواطنين من الجريمة ولكنها بنفس الوقت لا تثير القلق الاجتماعي أو تمارس سلطاتها في الإساءة إلى الأفراد وتحترم حقوق الإنسان. ولا شك أن الفاصل ما بين الديمقراطية والأمن دقيق جدا والأنظمة الاجتماعية والأمنية المتطورة هي التي تستطيع أن تحقق توازنا بين هذين الأمرين يساهم في تطوير التنمية المستديمة. ومن الأمور المرتبطة بالأمن والتي ركزت عليها الأجندة 21 الجرائم ضد الأطفال والمرأة وجرائم المخدرات والاستغلال الجنسي وغيرها مما يقع في بنود الأمن الاجتماعي. ويتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة.

6 ـ السكـــان :

هناك علاقة عكسية واضحة ولا جدال عليها ما بين النمو السكاني والتنمية المستديمة ، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما أو منطقة جغرافية معينة زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية ونسبة التصنيع العشوائي والنمو الاقتصادي غير المستدام مما يؤدي فيا لنهاية إلى كل أنواع المشاكل البيئية وبالتالي تقليل فرص تحقيق التنمية المستديمة .ومن المعروف أيضا ان النمو السكاني العالي المصحوب بالهجرة من الريف إلى المدينة يؤدي إلى ضغوطات اقتصادية واجتماعية كبيرة على الموارد وإلى سوء توزيع الدخل وزيادة نسبة الفقر والبطالة حيث تعجز السياسات الاقتصادية في معظم الأحيان عن الوفاء باحتياجات السكان الأساسية. وقد أصبحت النسبة المئوية للنمو السكاني هي المؤشر الرئيسي الذي يتم استخدامه لقياس مدى التطور تجاه تخفيض النمو السكاني[40]. كما تستعمل بعض المؤشرات الأخرى كالتوزيع السكاني بين الأرياف و المدن و اعتماد بعض الظواهر كالنزوح و الهجرة و التركيز السكاني ...الخ، لمتابعة التغير الطارئ على السكان.

[40] أحمد زيطوط، تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، نقود و مالية، 2014

ثانيا: المؤشرات البيئية

1:الغلاف الجوي : هناك العديد من القضايا البيئية الهامة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته، ومنها التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء. وترتبط تأثيرات هذه القضايا بشكل مباشر مع صحة الإنسان واستقرار وتوازن النظام البيئي كما أن لبعضها تأثيرات غير قابلة للانعكاس و التراجع وهناك ثلاثة مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي وهي[41]:

- التغير المناخي : ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون .

- ترقق طبقة الأوزون : ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون .

- نوعية الهواء : ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية.

2 - الأراضي :

وهذه قضية معقدة وهامة جدا وذات تشعبات كثيرة في علاقتها بالتنمية المستديمة. فالأرض لا تتكون فقط من البنية الفيزيائية وطبوغرافية السطح بل أيضا من الموارد الطبيعية الموجودة فيها، وحتى المياه التي تحتويها والكائنات الحية التي تعيش عليها. وبالتالي فإن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستديمة وتطبيقها لمبادئها .فاستخدامات الأراضي تتطلب قرارات سياسية واقتصادية على درجات متفاوتة من المسؤولية والهرمية الإدارية والسياسية، فقد تكون قرارات وطنية أو إقليمية أو محلية أو حتى شخصية. و بالتالي فإن طرق استخدامات الأراضي هي التي تحدد كيفية التعامل مع الموارد الطبيعية للأرض، والتلوث الذي يصيبها وطرق العناية بها و من المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي ما يلي:

-الزراعة : ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية .

[41] أحمد السيد الكردي، أهم محاور التنمية المستديمة، ص 34 مطبوعة منشورة على الإنترنت.

ـالغابات : ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الغابات .

ـ التصحر : ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية .

ـالحضرنة : ويتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

3 ـ البحار والمحيطات والمناطق الساحلية :

بما أن البحار والمحيطات تشغل ما نسبته 70% من مساحة الكرة الأرضية فإن إدارة هذه المناطق الشاسعة بطريقة مستديمة بيئيا هو أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية، كما أنه من أصعب المهام نظرا لتعقيد الأنظمة البيئية للمحيطات وهشاشتها وكونها الأقل استكشافا من قبل العلماء. ومما يزيد من أهمية هذه الأنظمة أن أكثر من ثلث سكان الكرة الأرضية يعيشون في المناطق الساحلية وبالتالي تتأثر معيشتهم وأوضاعهم البيئية والاقتصادية والاجتماعية بحالة البحار والكائنات التي تعيش فيها، خاصة أن النظام البيئي البحري يشكل عادة أهم وسائل كسب العيش والنشاطات الاقتصادية لسكان المناطق الساحلية .وتواجه المحيطات والأنظمة البحرية العديد من المشاكل البيئية منها التلوث الصادر عن السواحل، وتراجع الإنتاجية البحرية لمصائد الأسماك، وتلوث نوعية مياه البحر وغيرها من المشاكل. أما المؤشرات المستخدمة للمحيطات والمناطق الساحلية ما يلي:

ـ *المناطق الساحلية* : وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية .

ـ *مصائد الأسماك* : وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

4 ـ المياه العذبة

إن المياه هي عصب الحياة الرئيسي، وهي العنصر الأكثر أهمية للتنمية، وكذلك فهي من أكثر الموارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف والتلوث، وتجد كل الدول التي تتميز بقلة مصادر المياه نفسها في وضع اقتصادي واجتماعي

صعب. وتعتبر أنظمة المياه العذبة من أنهار وبحيرات وجداول من أكثرالأنظمة البيئية هشاشة وتعرضا للتأثيرات السلبية للنشاطات الإنسانية كما أن إدارة الموارد المائية بطريقة مستدامة بيئيا هي من أهم التحديات والمصاعب التي تواجه دول العالم حاليا، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. وأصبحت القضايا الخاصة بنوعية وكمية المياه في مقدمة الأولويات البيئية والاقتصادية في العالم، وبما أن المياه العذبة في الغالب مورد غير متجدد ومعرض للاستنزاف والتلوث، وفي ظل التزايد السكاني وتكاثر متطلبات التنمية على المياه، فإن تخصيص كميات من المياه بشكل متوازن لأغراض الشرب والتنمية وحماية الأنظمة البيئية بات مسألة تزداد تعقيدا وصعوبة وستبقى من أخطر معيقات التنمية المستديمة في العالم في العقود القادمة. ويتم عادة قياس التنمية المستديمة في مجال المياه العذبة بمؤشرين رئيسيين هما نوعية وكمية المياه .وتقاس نوعية المياه بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا الموجودة في المياه، أما كمية المياه فتقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

5 ـ التنوع الحيوي :

قد تكون علاقة التنوع الحيوي بالتنمية المستديمة غير واضحة أحيانا، حيث يعتقد البعض أن التنوع الحيوي يعني فقط حماية الحيوانات والنباتات البرية وإنشاء المحميات وأن ذلك يصطدم عادة مع التقدم الاقتصادي. ولكن التنوع الحيوي في الواقع من أهم عناصر التنمية المستديمة إذ لا تعتبر حماية التنوع الحيوي واجبا بيئيا وأخلاقيا فحسب، لكنها أساسية لتأمين التنمية المستديمة حيث تم الإقرار بالترابط الوثيق بين التنمية والبيئة، فتوسع الأولى أصبح مرتبطا بجودة الأخيرة ونظرا للاعتماد القوي للاقتصاديات الوطنية على الموارد الحيوية والوراثية والأنواع والأنظمة البيئية فإن حماية التنوع الحيوي والاستخدام المستدام لعناصره وكذلك الموارد المتجددة الأخرى يعتبر شرطا لاستدامة التنمية .وهناك أيضا ارتباط أساسي بين العمليات الاقتصادية و فقدان أو حماية التنوع الحيوي .وهناك أيضا قيم اقتصادية وتنموية هامة للتنوع الحيوي. و على سبيل المثال فأن حوالي 75% من الأدوية التي يتم تداولها في العالم مصنوعة ومركبة من نباتات برية ذات خصائص طبية وعلاجية متميزة، وهذه النباتات إذا ما فقدت من الطبيعة فإن قيمها العلاجية

قد تفقد أيضا. و بما أن العلم يتطور يوميا كما تتغير وتتزايد مشاكل الإنسان يوميا فإن الكثير من الكائنات والنباتات والحيوانات أيضا والتي لا تعرف حاليا قيمها العلاجية قد تقدم الحلول للمشاكل القادمة. و كذلك فإن حماية التنوع الحيوي تضمن بأن تبقى الأنظمة البيئية تمارس أدوارها الحيوية المعتادة في تنظيف البيئة واستقرار المناخ وغيرها.[42] ومن المسائل الهامة جدا و التي ينبغي الإشارة إليها هي أن مؤشر التنوع الحيوي يعتبر مؤشر مركب بمعني استخدام مجموعة من البيانات الاحصائية بهدف تكوين مؤشرواحد،فمثلا يمكن تحويل جميع المستهلكات من السلع الى كميات من الملوثات المترتبة عن حجم الإستهلاك في شكل نفايات أو إنبعاثات باستخدام معامل تحويل ، ثم و ضع هذا المؤشر في دالة البصمة البيئية للوصول إلى معامل السعة البيولوجية أي مدى أثر الإستهلاك على قدرة التجدد البيئي، و بالتالي إمكانية دعم النظام الحيوي بسلسلة من البالوعات الطبيعية أو الإصطناعية لزيادة قدرة الإستعاب البيئي أو حجم السعة البيولوجية.

6 – البصمة البيئية والسعة البيولوجية

بدأ الصندوق العالمي لحماية الحياة البرية (World Wildlife Fund) إصدار تقرير الكوكب الحي منذ عام 1998 وذلك بهدف إبراز حالة الطبيعة في العالم واثر الأنشطة البشرية عليها، ويجري تطوير أسلوب قياس حالةالأرض بشكل مستمر ويصدر تقرير الكوكب الحي كل عامين مرة عن الصندوق العالمي لحماية الحياة البرية WWF ويحتسب الصندوق العالمي لحماية الحياة البرية الأثر البيئي للسكان عبر تقييم المساحة المنتجة الضرورية لتلبية استهلاك سكان العالم من الموارد ولاستيعاب النفايات. ويهتم تقريرالكوكب الحي بموضوع استخدام الموارد المتاحة على الكوكب حيث أن الاستهلاك يفوق قدرة الكوكب على تجديد الموارد المتاحة مما يعني وجود استنزاف لتلك الموارد، وقد شمل التقرير نوعين من المؤشرات:[43]

المؤشرالأول:

يعكس هذا المؤشر الحالة الصحية للمحيط و النظام الحيوي لكوكب الأرض م كقياس درجة التغيير على التنوع الحيوي ، من خلال إختفاء بعض الأنواع

---

[42] باتر محمد علي واردم بتصرف، نفس المرجع، ص 217.
[43] خميسعبدالرحمنرداد **المؤشراتالبيئيةآجزءمنمؤشراتالتنميةالمستدامة .**

و الأصناف من السلسلة البيولوجية ، و التي يترتب عنها تهديم النظام الحيوي بإختفاء أصناف أخرى وقد سجل تراجعا في عدد الأنواع الموجودة من الحيوانات الفقارية منذ عام 1970 وحتىعام 2003 بلغ % 30 من إجمالي الأنواع التي درست.

المؤشرالثاني

و يعكس هذا المؤشر الظغوط البشرية الحيوية من خلال الطلب على الموارد، بإعتماد التقييم للمساحات المنتجة بيولوجيا (المساحات الأرضية و البحرية بما فيها البحيرات و السدود و الغابات) لتلبية الاحتياجات الخاصة بالسكان إضافة إلى استيعاب وامتصاص كمية التلوث الناتجة عن النشاطات البشرية مثل النفايات و المخلفات و الصرف الصحي ويعرف هذا المؤشر بالصمة البيئية، وقد قدرت تلك الاحتياجات ب 14.1 مليار هكتار عالمي، بمعدل 2.2 هكتار لكل فرد سنويا، بينما يقدر المتوفر في الطبيعة ب 11.2 مليارهكتار عالمي يعتبر مؤشرالبصمة البيئية أداة محاسبية تجعل من التنمية المستدامة عنصرًا قابلا للقياس عن طريق قياس الاستهلاك الإنساني من الموارد الطبيعية مقارنة بإمكانية كوكب الأرض على إعادة توليد الموارد المستهلكة بشكل عام.

ثالثا: المؤشرات الاقتصادية :

1 ـ البنية الاقتصادية :

تسود في التحليلات الاقتصادية الرأسمالية حاليا المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي Growth يعكس عادة النشاط الاقتصادي الرأسمالي ومعدل الدخل الفردي والقوة الشرائية ضمن موازين السوق، ولكن مثل هذه المؤشرات لا تعطي فكرة واضحة عن حقيقة التباين الاقتصادي في توزيع الثروات أو مصادر الدخل كما أنها لا تعكس أبدا القيمة المستنزفة للموارد الطبيعية التي يتم استخدامها في عمليات الإنتاج. ولذلك فأن تطوير مؤشرات اقتصادية مستديمة ولها علاقة مباشرة بالتنمية وتعكس طبيعة تأثير السياسات الاقتصادية على الموارد الطبيعية هو في طليعة أولويات قياس التنمية المستديمة. كما أن التحديات التي تضعها التجارة العالمية وزيادة معدلات الاستهلاك تعطي إحساسا بنمو اقتصادي كبير ولكنه في الواقع يخفي حقيقة التدهور البيئي والاجتماعي الذي تسببه السياسات الاقتصادية الرأسمالية. وبالتالي فإن أهم مؤشرات البنية الاقتصادية لدولة ما هي كالتالي[44] :

أ ـ **الأداء الاقتصادي :**

ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد، ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.

ب ـ **التجارة :**

ويقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.

[44] باتر محمد علي وردم، مرجع سابق.

ج - **الحالة المالية :**

وتقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.

2 - الإنتاج والاستهلاك :

وتعتبر من القضايا الاقتصادية الرئيسية للتنمية المستديمة، إذ أن العالم الذي نعيش فيه يتميز بسيادة النزعات الاستهلاكية في دول الشمال وأنماط الإنتاج غير المستدامة والتي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في الشمال أو الجنوب. ويعلم كل البيئيين في العالم أن القدرة الطبيعية لموارد الكرة الأرضية لا يمكن أن تدعم استمرار هذه الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية وأنه لا بد من حدوث تغيير جذري في سياسات الإنتاج والاستهلاك للحفاظ على الموارد وجعلها متاحة أمام سكان العالم الحاليين بشكل متساو،وكذلك أن تبقى متوفرة للأجيال القادمة. وهذه المسؤولية هي في الأساس مسؤولية الدول الصناعية والمتقدمة والتي تتسبب في استنزاف الموارد الطبيعية من خلال الإنتاج المكثف والعادات الاستهلاكية المبالغ فيها، بينما تبقى دول الجنوب تجهد في سبيل تأمين الاحتياجات الأساسية لسكانها. أما أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في التنمية المستديمة فهي[45]:

استهلاك المادة : وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية .

- *استخدام الطاقة* : وتقاس عن طريق الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي، وكثافة استخدام الطاقة .

- *إنتاج وإدارة النفايات* : وتقاس بكمية أنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة، وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات .

[45] أحمد السيد الكردي، أهم محاور التنمية المستديمة، مرجع سابق،ص 36

النقل والمواصلات : وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات سيارة خاصة،طائرة، مواصلات عامة، دراجة هوائية،...الخ

المحور الخامس: الاتجاهات الفكرية للتنمية المستديمة

عرفت المقاربات الإقتصادية حول فكرة الإستدامة البيئية تيارين مختلفين، بحيث يمثل الأول التيار المعتدل و الذي يعرف بحركة الإستدامة الضعيفة " weak sustainability" ، بينما يمثل التيار الثاني حركة الإستدامة القوية " strong sustainability" و هو تيار ثوري عرف بنضاله الشديد حول فكرة العدالة و الديمقراطية يميل بتطلعاته نحو التغيير الجذري و شعاره في ذلك "أن العالم المستديم يجب أن يكون عالما تسوده العدالة و المساواة بين الدول"، على عكس التيار الأول و الذي يميل إلى النهج الإصلاحي، و لعله السبب الذي لاقى من خلاله قبولا واسعا لدى حكومات و ساسة الدول الصناعية المتقدمة بما يتوافق مع مصالحها و إسترتيجياتها إتجاه المعضلة الإقتصادية البيئية التي تواجهها، و سوف نتطرق من خلال هذا المحور إلى إبراز أهم الأفكار التي ميزت كلا الإتجاهين.

أولا: الإستدامة الضعيفة weak sustainability

تذهب حركة الإستدامة الضعيفة إلى أن العالم بإمكانه توسيع نطاق مخزون الثروة و الموارد من خلال عملية إستبدال رأس المال الطبيعي برأس المال الإصطناعي كداعم لقوة الحمل البيئي إتجاه تحدي الموارد الغير متجددة، و تطوير الموارد المتجددة ، مع إمكانية الحفاظ على البيئة من خلال الإستخدام الأمثل و الرشيد للموارد ، و الإعتماد على التكنولوجية العالية في مواجهة التلوث، فالبنسبة لهذا التيار الخطر البيئي لا يمثل المشكل الأهم طالما أن البشر بإمكانهم إخضاع كوكب الأرض للإستجابة إلى متطلباتهم ، و يبرز هذا التفاؤل المفرط من خلال ثقتهم الزائدة في التقدم التكنولوجي و الذي حسبهم بإمكانه السيطرة على كل المشاكل البيئية، ويجادل أنصار هذا الموقف بحجة أن أسباب الأزمة البيئية التي يعيشها كوكب الأرض لا تكمن في قيم نموذج الحداثة المهيمن والمتمركز حول البشر ولا في معاييره أو مؤسساته وممارساته بل أن تلوث الماء والهواء ونفاد الموارد الطبيعية وتناقص التنوع البيئي والفقر وحالات عدم المساواة هي نتيجة للجهل والجشع والممارسات الحمقاء في التعامل مع البيئة[46]. و من خلال هذا فالإقتصاد الرأسمالي ليس سببا في حالة التردي التي آلت إليها البيئة ، و كأننا نستشف حالة

---

[46] د. عبدالله بن جمعان الغامدي، **التنمية المستديمة**،ين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة ، *جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية –الرياض- 2007، ص 13.*

من رد الإتهام القائل بعدم فعالية النظام الرأسمالي في رصد الحدود البيئية للإقتصاد و الإلتزام بها، فالبنسبة لهذه الحركة تعد الحالة البيئية الحرجة مجرد "ممارسات حمقاء" تعزى للجهل و الأمية و هي صفتان ملازمة أكثر للمجتمعات الفقيرة. يمكن كبحها من خلال. سن تشريعات و قوانين ردعية وتغيير في محتوى السياسات العامة، مع الإهتمام أكثر بالتعليم، وتغيير القوانين الضريبية، وإعادة الأراضي العامة إلى مالكيها ، والتأكيد على الإلتزامات الأخلاقية حيال الأجيال المستقبلية ، وتشجيع الإدارة الرشيدة للطبيعة وتشجيع آخر لاستخدام رشيد للموارد الطبيعية [47].

و بهذا فإن أنصار هذه الحركة يمثلون إمتدادا للفكر الحداثي ، و إن كانت تطلعاتهم إصلاحية فيما يخص بعض التنازلات الإقتصادية لصالح البيئة ، إلا أن القطيعة مع الأساليب و المناهج الرأسمالية القائمة غير معرضة للطرح بالنسبة لديهم طالما ظل إيمانهم قائما حيال قدرات الإنسان في تجاوز الأزمات بإعتماده الخبرة العلمية و التكنولوجيا فائقة التحكم ، سواء تعلق الأمر بندرة الموارد ، أو ببعض المشكلات البيئية ، ومن ثم يزعم أنصار الاستدامة المتمركزة حول الإنسان أنه ليس هناك حاجة لتحويل أو تعديل الخطاب السائد حول الطبيعة والبيئة والتقدم الاقتصادي والتنمية والذي ينظر للطبيعة في الغالب كمورد للبشر حق الهيمنة عليه و استغلاله فضلا عن الاعتقاد بأن التقدم الاقتصادي يعتبر معيارا شرعيا للتقدم.و لكن على الرغم من التفاؤل المبالغ فيه من طرف هؤلاء وثقتهم في العلم والتكنولوجيا ، إلا أن البيئة تطرح مشكلة نضوب الموارد الغير متجددة بصفتها المادية البحتة و التي لا تخضع إلى قانون الإحلال، بحيث لا يمكن تعويضها من خلال التكنولوجيا ، فهذه الأخيرة يمكن لها أن تساهم في رفع وتيرة الإنتاج، مثلما يمكن لها أن تساهم في رفع درجة النمو ، ولكن لا يمكن ذلك إلا إذا توفرت الموارد و التي تمثل في حد ذاتها أساس النمو .

و إن كان زعم هؤلاء يرتكز أساسا على العلم و التكنولوجيا في إرساء الإستدامة البيئية ، فإنهم لا يطرحون المشكلة في سياق الخصائص التي تتميز بها، على الأقل من حيث أن المشكلة تتميز بسوادها على العالم بصفتها مشكلة واحدة، بينما تتباين أجزاء العالم من خلال معيار التحكم في التكنولوجيا و المستوى العلمي المطلوب لتجاوز هذه المشكلات، و إن كان خطابهم صريح في اتهام الجهل و الفقر و الحرمان كمسببات للتردي البيئي، فإنهم كذلك لا يعطون الوصفة العادلة في كيفية

[47]Zimmerman, M. E. **Feminism, Deep Ecology and Environmental Ethics**. *Environmental Ethics*. 9, 1987 p20

إستفادة السواد الأعظم من العالم من نقل التكنولوجيا و أساليب التحكم في إخضاع البيئة إلى مطالب البشر.

إن أنصار هذا الإتجاه لا يرون في البيئة مشكلة تدفع إلى تحويل منطق النمو الإقتصادي و إخضاعه إلى المطلب البيئي، بقدر ما هم مصرون على الإبقاء على منطق خضوع البيئة إلى المطالب الإقتصادية، رغم أن محور التنمية هو الإنسان ، و الإنسان في حد ذاته هو بحاجة إلى بيئة قابلة إلى توطينه قبل الشروع في التفكير حول تلبية حاجاته، ولعل هذا ما يكشف عن السياق الذي ينحو نحوه هؤلاء ، و هو بطبيعة الحال سياق غير محايد في معالجة فكرة الإستدامة البيئية ، بحيث يأخذها وفق السياق الإصلاحي الذي ينبغي أن يترتب على أخفاق نموذج الحداثة و التصنيع دون قطيعة مع النموذج الإقتصادي الرأسمالي، مثلما هو مساير لمشروع العولمة الإقتصادية و لا يعارضها رغم التناقضات الصارخة بين متطلبات البيئة و متطلبات النمو، ورغم إقرار الإتجاه النيوكلاسيكي بإخفاقات السوق و الحكومة معا في التعاطي مع هذا الشأن.

والجدير بالإشارة إلى أنه و خلال العقود الأربعة الماضية تم استيعاب الاعتبارات البيئية الأساسية بنجاح من خلال مؤشرات كل من التنمية المستديمة والتحديث البيئي اللذين يهيمنان على الخطاب البيئي في الوقت الحاضر. ومع ذلك فإن حركة الاستدامة البيئية الضحلة هذه تمثل حيزا من المنظورات المتناقضة بل إن ما نجده في الواقع هو تعاقب مرحلي للفكر بين منظريها. وبرغم أن ما يميز هؤلاء هو أنهم لا يرون حاجة لإحداث أي تغيير جذري فيما يتعلق بالتقدم والتنمية الاقتصادية، إلا أن هناك طيفا من المواقف التي تبحث وبدرجات متفاوتة عن تنازلات تجاه الحماية البيئية. وبدلا من الاعتقاد بوجوب إيجاد حلول للآثار السلبية (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) للرأسمالية باستخدام ذكاء وإبداع المجتمع بشكل عام، فإن أنصار الاستدامة الضحلة يزعمون في الغالب أن على الرأسمالية أن تستوعب المشاكل البيئية بشكل أفضل. ولذا فإنهم يتبنون، على سبيل المثال، إدخال تحسينات على وكالات مراقبة البيئة، وترشيد استخدام الموارد، واستخدام أفضل الوسائل لتقييم المشاريع لدراسة وتقدير الآثار البيئية للمقترحات والتعديلات الاقتصادية كي تأخذ في الاعتبار الأضرار التي قد تلحق بالبيئة[48].

[48] د عبد الله بن جمعان الغامدي مرجع سابق.ص 14

وبرغم التفاؤل الذي يسود بين أنصار هذا التوجه من أن أحدى أهم النتائج المترتبة على تنامي تطور علاقة الإنسان التبادلية مع الطبيعة في ظل ظروف مجتمع المعلومات أو المجتمع ما بعد الصناعي تتمثل في العملية التي تعرف بـ dematerialization (تقليص الاعتماد على الموارد المادية) والتي تعني الحصول على نفس النتائج أو نتائج أفضل بقدر أقل من استهلاك الموارد المادية من خلال تحويل المنتجات إلى خدمات لدعم وتبرير العمليات الإنتاجية الصديقة (غير الضارة) للبيئة، ونشر التغيرات البنائية المصاحبة لها، إلا أن النسق الاقتصادي الآخذ في التبلور نتيجة لتلك الإبداعات يعاني كما يقول ليفين Levin من عدة تشوهات. فعلى سبيل المثال يلاحظ أن فروع الإنتاج المعلوماتي تتميز بنمو متسارع مما قد يتسبب في حدوث عواقب وخيمة، وعندها يمكن الحديث عن ما يعرف بتأثير فقاعة الصابون بالنسبة لهذا القطاع من الاقتصاد التي تعني أن حدوث أدنى قدر من التغيرات في الحالة السياسية والاقتصادية قد يحدث موجات عديدة من التوتر في سوق الأسهم على مستوى العالم كله.

أما فيما يتعلق بمصطلح dematerialization ذاته فلا يبدو أنه ملائم كعلامة للعمليات القائمة حيث أن أهداف الاستهلاك الإنساني لا يمكن إحلالها كليا بنظائرها الافتراضية. ورغم أن الميزة المحددة للتطور التقني في مجتمع المعلومات تتمثل في الإحلال التدريجي للمتطلبات المادية للاستهلاك بأخرى افتراضية، إلا أن هذه النزعة لا يمكن أن تشمل تماما كل مجالات الاستهلاك، كما أن الاستهلاك غير المادي يظل خطيرا على البيئة التي يعيش فيها الإنسان. فقد أعتقد كثيرون أن تطور أنظمة الاتصال مثلا سيقضي بالتدريج على الروابط القائمة بين الناس، والحاجة إلى الاتصال الشخصي، أو حتى أن الحركة المكانية ستتقلص، حيث سيتم تنفيذ معظم العمليات التي تعتبر سلوكا معتادا للإنسان المتحضر- مثل التسوق، والخدمات البنكية، والعمل- من بعد من خلال أجهزة الحاسوب، ومن ثم يمكن القضاء على واحدة من أكبر الأزمات البيئية المتمثلة في تلوث الهواء الناتج عن عوادم السيارات فضلا عن الازدحام السكاني[49].

ومع أنه في ظل هذه الظروف يستطيع الناس أن يقابلوا بعضهم بعضا "افتراضيا"، إلا أنه لا يمكن القيام بكل أشكال النشاط الإنساني بهذه الطريقة ويبقى اللقاء الشخصي هاما. وهذا يؤدي إلى زيادة كبيرة في معدل المسافة التي يقطعها كل شخص أو معدل الرحلات الشخصية. و لا يزال مثل هذا الأمر قائما حتى في الدول

[49]Levin.A.I.Ibid. p 70.

المتقدمة. فضلا عن ذلك يجب ألا ننسى عامل أخر لا يقل أهمية فيما يتعلق بمزيد من التطور في المواصلات "الحقيقية": فمع انتشار الناس وتوزعهم على "قرى الحاسوب" ستزداد المسافة بين المنتج للسلع والمستهلك لها كما هو ملاحظ في تجربة البلدان الأكثر تقدما في هذا المجال. وحيث أنه لا يمكن لثلاجة منزلية مثلا طلبت عن طريق الانترنت أن ترسل عبر الفاكس أو الحاسوب فإن حركات الناس عبر المكان تتزايد بنفس معدل تزايد الاتصالات الاليكترونية بينهم.

وهناك أثر أخر لا يقل أهمية لتطور تقنيات الاتصال يتمثل في تنامي استهلاك الطاقة في البلدان المتقدمة. فكل منزل في البلدان المتقدمة تقريبا لديه الكثير من الأجهزة المصممة لكي تستهلك قدرا مطردا من الطاقة. فالأجهزة التي تعمل ليلا ونهارا بدون توقف تعتبر أمرا معتادا كما هو الحال مع أجهزة الحاسوب، ولا يبدو أن مثل هذه النزعة لاستهلاك المزيد من الطاقة في طريقها للتقلص في المستقبل القريب بل أنها تشهد تناميا مطردا، و أن الأمر سيتطلب إنتاج قدرا أكبر من الطاقة عندما يتم تطبيق الخطط من أجل ما يعرف "بالبيوت الذكية" التي يتم التحكم في كل وظائف الحياة اللازمة فيها عن طريق الأتمتة الذكية. وعندما نأخذ في الاعتبار أن القدر الأكبر من كهرباء العالم يتم توليده من خلال محطات الكهرباء الحرارية التي تستخدم أساسا الوقود الاحفوري كالنفط الخام أو الغاز الطبيعي فذلك يعني أن زيادة الضغوط على البيئة لازال في منحى تصاعدي، مما يعني أن مشروع التنمية المستديمة مرهون بذلك.

و يتفرع ضمن أدبيات هذا الطرح إتجاهين ، يعرف الأول ب " التحديث الإيكولوجي" Ecological Modernization "[50]، و الذي يرى بأن الممارسات الرأسمالية القائمة هي مرتبطة بمفصلية نموذج الحداثة و المؤسسات العلمية و التقنية الحديثة بما لا يجعلها تتعارض مع متطلبات البيئة، و أن التعارض هو كامن في الجهل و الجشع و سوء السدادة و هي متغيرات يمكن تجاوزها بكل بساطة من خلال عملية تحديث إيكولوجي للأوساط التي تفتقر للمعرفة التامة بهذا الوازع من خلال تطوير أساليب التعليم و تقويض بعض التجاوزات من خلال سن التشريعات الملائمة لذلك ، و ترشيد إستخدام الموارد. و بذلك يضع هذا الإتجاه التحدي الأساسي لتجاوز حالة التردي البيئي هو الرفع من مستوى الإبداع التقني. و بذلك هم يرفضون النظرة القائلة بأن قوى السوق قد أدت في الماضي إلى التدهور البيئي

[50]Roberts, P. W. **Wealth from Waste: Local and Regional Economic Development and the Environment**. *GeographicalJournal* 170, Issue 2, 2004

أو أنها يمكن أن تتسبب في أزمة بيئية في المستقبل[51].فبعكس الاتجاهات البيئية الأخرى، التي ترى أن التطور التقني يمثل معضلة مما يستدعي كبح الرأسمالية أو عملية التصنيع بهدف حل الأزمة الإيكولوجية، يزعم أنصار التحديث الأيكولوجي أن استمرار التطور التقني والتصنيع يقدم أفضل الخيارات الممكنة للتخلص من الأزمة الإيكولوجية في الدول المتقدمة.[52] غير أن المنطق يجرنا إلى تصور أكثر تشاؤما في ظل تطور التقانة خاصة فيما يتعلق بإرتفاع الفجوة بين الإقتصادات العينية و ما يقابلها من إقتصادات نقدية و التي يمكن أن تتعاضم بفعل القطاع المعلوماتي و تطور التقنية ، مما ينتج عنه عدم التوافق بين أثر خطى التطور بشكل عام و أثر الخطى الإيكولوجية ، هذا إذا سلمنا بأن أي تجاوز للنمو الإقتصادي لمقدرات البيئة سوف ينتج عنه حتما إنتهاكات لحقوق الأجيال القادمة، و هذا يعتبر في حد ذاته ضربا في صميم فكرة التنمية المستديمة.

و يذهب "دريزك""Dryzek" إلى أنه "يمكن النظر للتدهور البيئي كمشكلة بنيوية يمكن تجاوزها من خلال إعادة هيكلة و تنظيم الاقتصاد ولكن ليس بطريقة تتطلب نوعا مختلفا تماما من النظام السياسي الاقتصادي".[53]وهذا إعتراف ضمني على عدم نجاعة قوى السوق التي ينضرون إليها كحتمية لا بد أن يتم التوافق بينها وبين الإلتزام الإيكولوجي ، ناهيك على الإخفاق الحكومي الذي هو بحاجة إلى مراجعة ضمن الفواعل المشتركة كالمؤسسات و الشركات و العلماء و أنصار البيئة من أجل إعادة الصياغة للإقتصاد السياسي الرأسمالي وفقا للأسس البيئية، فالتلوث البيئي بالنسبة لهم من خلال هذه الوجهة ما هو إلا عارض لانعدام الكفاءة البنيوية.

ولا ينكر أنصار هذا التوجه حدة وخطورة المشاكل البيئية لكنهم بدلا من تبديد جهدهم في إنكارها يفضلون الاستثمار في حلها لأنهم يدركون أن معالجة مثل تلك المشاكل يمكن أن ينتج عنه نتائج إيجابية اقتصاديا وسياسيا وبيئيا. أي أن الحماية من التلوث والاستثمار في تقنيات جديدة مجدي اقتصاديا، كما أن النظر للطبيعة كمورد ثمين بدلا من مصب نفايات يعني أن تلويث البيئة مكلف بالمعايير الاقتصادية والبيئية. وباختصار يمكن القول أن اتجاه التحديث الإيكولوجي يمثل

---

[51]Zimmerman, M. E. **Feminism, Deep Ecology and Environmental Ethics**. *Environmental Ethics*. 9, 1987 p20

[52]الغامدي. المرجع السابق، ص.....

[53]Dryzek, J. S. **The Politics of the Earth: Environmental Discourses**. Oxford: University Press, 1997.

أساسا اقتراب حداثي وتكنوقراطي للبيئة يرى أنه يمكن إيجاد حلول تقنية ومؤسساتية للمشاكل القائمة، وأن الافتراض الأساسي لهذا الاتجاه يتمثل في أن القيم الاقتصادية والإيكولوجية يمكن أن تكون متوافقة، وعندما يتحقق مثل هذا التوافق يتم تحويل المبادئ الإجرائية (مثل التنمية المستديمة) إلى معرفة اجتماعية ومؤسساتية.[54]و خلاصة لذلك فهم لا يرون في جدلية البيئة و النمو الإقتصادي تحديا بقدر ما يصرون على إمكانية مساهمة النمو الإقتصادي في إصلاح البيئة، رغم أنه من بين النتائج الأكثر جدلا و التي أفضت إليها اللجنة العالمية للبيئة و التنمية، أن التنمية المستديمة تتطلب نمو إقتصاديا سريعا، و يقوم هذا الإفتراض على حقيقة أن المجموعات السكانية المتنامية و المجموعات السكانية الفقيرة بحاجة إلى السلع و الخدمات كي تلبي حاجاتها الأساسية و أن " تلبية الحاجات الأساسية تعتمد في جزء منها على تحقيق نموا كاملا ، و أنه من الواضح أن التنمية المستديمة تتطلب نموا إقتصاديا في المناطق التي هي دون تلبية تلك الحاجات، أما في المناطق الأخرى فإن التنمية المستديمة يمكن أن تكون منسجمة مع النمو الإقتصادي شريطة أن يعكس محتوى النمو المبادئ العامة للإستدامة و عدم إستغلال الآخرين[55]. و هذا يبدو إلى حد بعيد غير ممكن إذا ما اعتبرنا أن حجة أنصار التحديث الإيكولوجي قائمة على العلم و التحكم في التكنولوجيا، و هي الإعتبارات نفسها التي تمثل التحدي بالنسبة للمناطق المتخلفة و الفقيرة حيال مشروع التنمية و النمو في آن واحد، و لعل هذا ما يؤكد عدم حيادية الطرح بالنسبة لهؤلاء، مثلما يعكس معيارية الرؤية من مدخل التباين بين مستوياتها من جهة، و بين مستوى التقدم للدول من جهة أخرى.

أما الإتجاه الثاني فيعرف "بالبديل الأخضر" و أحيانا يعرف بإتجاه "العدالة البيئية"، و بالنسبة لهذا الإتجاه فإن إستمرار عملية التحديث الرأسمالية تحت دعوى حفز النمو الإقتصادي كطريقة لعلاج كل من مشاكل البيئة و الفقر سوف يفضي بالعالم إلى وضع لا يمكن إستمراره بسبب نفاذ الموارد، و لذلك فهم يدعون إلى الإبتعاد عن الحداثة بالإنسحاب من الإقتصاد الرأسمالي العالمي و الشروع في تنفيذ المشروع التنموي الغير رأسمالي يستند إلى الأنماط الإنتاجية التقدمية السابقة للرأسمالية، بحيث تمثل الوحدة الإجتماعية فيه المجتمع المحلي بكل خصوصياته و

---

[54]د. عبدالله بن جمعان الغامدي، مرجع سابق ص 14.

[55]ستيفن شميد هايني. **تغيير المسار**. منظور عالمي للأعمال التجارية و الصناعية حول التنمية و البيئة ، ترجمة :د.علي حسين حجاج.
مراجعة : د.مهندس موفق الصقار. دار البشير- عمان –الأردن، 1996، ص 33.

منها الثقافية و القيمية و المؤسساتية. و يتسم النهج التنموي من خلاله بالإعتماد على الذات و العدالة الإجتماعية و التوازن الإيكولوجي. و يسعى أنصار هذا الإتجاه إلى إيجاد حلفاء لهم بين المؤمنين بالتقاليد في دول الجنوب و السكان المهمشين الذين يعانون من الفقر و الضياع في المجتمعات الرأسمالية و أعداء الثقافة المادية في هذه المجتمعات. و أبرز دعاة هذا الإتجاه هو فريبرغ و هتن. و يعتبر هذا الإتجاه بمثابة الدعوى إلى كسر مشروع العولمة و العودة إلى منطق الدولة الوطنية و المجتمع المحلي في التعاطي مع مشروع التنمية، ذلك أن حالات الإندماج المتزايدة أفضت إلى عدم التكافؤ بين المجتمعات الغنية و الفقيرة، و أن اللاعدالة بين المجتمعات هي ناتج للإرتباطات بين دول المحور المتقدم و دول المحيط المتخلف، مثلما ينعكس ذلك على المجتمع الواحد بين الأوساط الغنية و الأوساط الفقيرة .

ويزعم هؤلاء أن هناك ارتباطا وثيقا بين الجودة البيئية والمساواة الاجتماعية، فحيثما وجد التدهور البيئي يكون ذلك مرتبطا بقضايا العدالة الاجتماعية والمساواة، والحقوق ونوعية حياة الناس بشكل عام. ويرون أنه من الظلم تحميل ما ينجر عن حالات التردي و المخاطر البيئية على كاهل أطراف لم تكن مسئولة عن التسبب فيها وخاصة الفئات الهامشية في المجتمع كالفقراء[56].

وفي هذا السياق يزعم "آجاي مان" أن هناك ثلاثة أبعاد مرتبطة بهذه القضية.

البعد الأول: يلاحظ أن البلدان التي لديها توزيع أكثر عدالة للدخل، وقدر أكبر من الحريات المدنية والحقوق السياسية، ومستوى أعلى من التعليم تميل لأن تتمتع ببيئة ذات جودة أعلى مما عليه الحال في البلدان التي تسجل معدلات أقل في مجالات توزيع الدخل والحريات والتعليم. ولا يقتصر هذا الأمر على المستوى العالمي بل يتكرر أيضا على المستويات الإقليمية والمحلية[57].و هو نفس الرأي الذي يذهب إليه "فورست ميردن" في ربطه للفقر و الجوع و المرض و الأمية كأعراض بيئية ، ثم العالم الهندي الشهير"أمارتيا سن" الذي يرى أن هناك إرتباط و ثيق بين اللامساواة و التردي البيئي.

[56] Peter, Wenz **. Environmental Justice**. New York: State University of New York Press, 1988.

[57] د. عبدالله بن جمعان الغامدي، نفس المرجع ، ص 15

البعد الثاني: يتحمل الفقراء عبء و تبعات المشاكل البيئية من تلوث الهواء والماء بينما يستطيع الأغنياء ضمان الحصول على بيئة وصحة أفضل لهم ولأطفالهم.[58] و هذا رأي موافق للذي ذهب إليه الكلاسيكيون الجدد في مسألة إخفاق السوق و في عدم قدرتها على الإلتزام بحدود الملكية وفق المنظور البيئي ، مما ترتب عنه إنتهاك للسلعة العامة جراء النشاط الإقتصادي الرأسمالي و الذي يعود بالأرباح للرأسماليين ، و تداعيات التلوث للفقراء، و قد عبر الخبير الإقتصادي "جوزيف ستيغليتز" عن ذلك بالقول: "أصحاب البنوك و شركات الطاقة الذين يضعون إقتصادنا في مهب الخطر، قد يجنون مبالغ طائلة ، لكن الخسائر في النهاية ستقع حتما علينا نحن المجتمع ، و شأنهم في ذلك شأن المقامرين المجازفين".

البعد الثالث : يرتبط بالتنمية المستديمة التي تبنتها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية منذ قمة ريو 1992م والتي تركز بدرجة أكبر على ضمان الحصول على نوعية حياة أفضل بأسلوب عادل ومتساو مع العيش ضمن حدود النظم الإيكولوجية الداعمة. إلا أن هذه الاستدامة وبرغم أهميتها ليست كافية، فالمجتمع المستدام حقا هو ذلك الذي تكون فيه القضايا الأوسع مثل الاحتياجات الاجتماعية والرفاه الاجتماعي والفرص الاقتصادية مرتبطة بشكل تكاملي مع القيود البيئية المفروضة.[59]

ثانيا: الاستدامة القوية " strong sustainability"

يبدو أن رؤية التنمية المستديمة قد أخذت في الإنطلاء على الوازع الإديولوجي، و يمكن إدراك ذلك . من خلال الإنقسام الذي يعكس الإمتداد للفكر اليميني و الفكر اليساري في رسم الرؤية (التنمية المستديمة) و توجيه مسارها،

فالاستدامة الضعيفة لم تطرح مسألة انسجام التنمية المستديمة مع النمو الاقتصادي حيث ركزت بشكل أساسي على النمو الاقتصادي بناءا على أن تحقيق النمو كفيل بمعالجة المشاكل البيئية و تجاوزها، و هي بذلك قد ركزت على الفرضية القائمة على مجموع مخزون رأس المال بدلا من التركيز على نضوب الموارد الطبيعية . و منه فإن فكرة التعارض أو ما يصطلح عليه بجدلية النمو هو مجرد تخوف مبالغ

---

[58]Agyeman, Julian & Others**. Exploring the Nexus: Bringing Together Sustainability Environmental Justice and Equity**, *Space & Polity*, Vol. 6, No. 1, 2002, 77–90

[59]Agyeman, Julian & Others **. ibid,** 77–90

فيه ، كما أن حالة التردي البيئي ما هي إلا مجرد عارض قد ينتج عن الجهل و التخلف و الفقر ، و هي أعراض يمكن التصدي لها بالعلم و التكنولوجيا ، إلا أن الحقيقة تنذر بغير ذلك كون الحالة التي آلت إليها البيئة من خلال التراجع الرهيب في الموارد الطبيعية و تآكل مقومات البيئة الطبيعية ، و هنا يشير "باربير" و" بيرس" إلى أن بعض الأصول الطبيعية الأساسية ليست لها بدائل حقيقية و يجب الحفاظ عليها بعينها،و أن هذه الأصول ضرورية ليس لإنتاج السلع والخدمات فحسب، و إنما هي ضرورية لاستمرار الحياة ، و على كافة المجتمعات أن تسعى جاهدة للحفاظ على تدفق الخدمات من رأس المال الطبيعي على مر الزمن. و هو الطرح الذي يستند إليه أنصار الإستدامة القوية، و حجتهم في ذلك أن رأس المال المادي لا يمكنه الإحلال محل رأس المال الطبيعي كما لا يمكنه أن يعوض عن إرتفاع درجة الحرارة أو تآكل طبقة الأوزن و لا عن فقدان التنوع البيولوجي، فمحدودية الفضاء والموارد الطبيعية فضلا عن القدرة المحدودة للغلاف الجوي لاستيعاب وتخزين الغازات الدفئية يجعل التنمية المستديمة التي تتطلب نموا لا محدودا تبدو مستحيلة. ولذا ينظر أنصار الاستدامة القوية(المتمركزة حول البيئة) للأرض كمورد ناضب غير متجدد ومن ثم يزعمون أنه ليس هناك مستقبل بيئي ممكن إلا إذا تم تعديل جذري على جانب الطلب من المعادلة من خلال إعادة التفكير في موقفنا تجاه الطبيعة فضلا عن فكرتنا عن التقدم الاقتصادي والتنمية[60]. و لم ينفي أنصار الإستدامة القوية الكفاءة اللامتناهية في إستخدام الموارد ، إلا أنهم يؤكدون أن الماضي ليس بالضرورة دليلا صائبا على ما سوف يحدث في المستقبل ، ففي الماضي لم يكن هناك تعارض بين البيئة و الإقتصاد و منه النمو، نظرا لعدم تلاقي خطوط التماس بين الحدود البيئية و حدود الإقتصاد على محور القدرة و الإهتلاك ، و هذا ما يفسر بعدة أسباب نذكر منها :

. ظاهرة العولمة و تنامي الطلب العالمي في ظل الحواجز المرفوعة على السلع و الخدمات و رؤوس الأموال.

. حدة المنافسة في الأسواق العالمية مما أدى إلى توسيع حجمها كخيار إستراتيجي لدى بعض المتنافسين.

---

[60]Goldsmith, Edward, et al. ***The Future of Progress: Reflections on Environment and Development***. Dartington: Green Books, 1995.

. زيادة حجم الإنتاج العالمي لتغطية الطلب، مما أدى إلى زيادة الطلب على الطاقة و الموارد الطبيعية بشكل غير مسبوق.

. نفاذ مخزونات الموارد لدى الدول الكبرى المصنعة، مما جعلها تتنافس على بسط النفوذ على الدول المستضعفة و استنزاف ثرواتها.

. التطور التكنولوجي الذي ساهم في التوسيع في محتوى الحاجات، مما جعل فكرة تلبية الحاجة تتغير من مفهوم الحاجات الأساسية كالخبز و الحليب، إلى الفكرة التي تنبثق من مفهوم التمكين كالحاجة إلى التغطية بالشبكة العنكبوتية، و هي بوادر ضاعفت من وتيرة الإقتصاد العالمي تارة تحت ضغط الطلب و تارة أخرى في خلق الطلب.

. ظاهرة الأثقفة (الثقافة بالمنظور المعولم) و هي في الحقيقة عملية تكسير للحاجز الثقافي المحلي الذي يوجه الأنماط المحلية و يحافظ على مقوماتها ، و يعمل على تصويبها وفق تطلعات القوى الإمبريالية لخلق الطلب تحت تأثير الوازع الثقافي.

إن هذه الأسباب أدت بالإقتصاد العالمي إلى تحطيم حدود النسق البيئي، و منه برزت بعض القيود على رأس المال الطبيعي بشكل ملزم، و ما يدعم إفتراضات هذا التيار هو أن بعض أنواع رأس المال الطبيعي لا يمكن إحلاله برأس المال المادي، و دليلهم في ذلك هو إرتفاع درجة حرارة الأرض، مع وجود أدلة دامغة على أننا نبلغ أقصى حد لإنبعاثات غازات الإحتباس الحراري، و أن تجاوزه ينذر بعواقب وخيمة و يرى "هيرمان دالي" و هو أحد أنصار هذا الإتجاه، أننا ننتقل من إقتصاد "العالم الفارغ" الذي ينحصر فيه رأس المال المادي الذي أوجده البشر و يفيض فيه رأس المال الطبيعي، إلى إقتصاد "العالم المليئ" و الذي ينحصر فيه رأس المال الطبيعي و يفيض فيه رأس المال المادي الذي أوجده البشر[61] .و هو بذلك يشير إلى الإختلال الحاصل بين البيئة الطبيعية و البيئة المشيدة.

إن لب الإختلاف بين أنصار الإستدامة القوية و الإستدامة الضعيفة لا يتوقف عند محور الإحلال بين المدخرات المالية و الموارد الطبيعية الناضبة ، بل يمتد إلى مسألة أخرى لا تقل أهمية و هي عدم اليقين و التأكد، و السؤال الذي يتردد دوما حول هذه المسألة هو: كيف يمكن ضمان و إيجاد طرق كفيلة بتعويض الضرر

[61] Dally, H. **"Economics in a Full World**." Policy Issue Briefs: Economic Growth and Development. United States Society for Ecological Economics, Burlington, VT. 2005

الناجم عن الإنتاج و الإستهلاك حاضرا و مستقبلا؟ و الجواب في ذلك لا نستشفه من خلال الطرح الذي جاء به أنصار الإستدامة الضعيفة ، بل كل ما يمكن إستخلاصه هو نتيجة واحدة و هي "عدم اليقين" حول متطلبات المستقبل، و هذا ما يدعم إتجاه أنصار الإستدامة القوية، خاصة عندما نلتفت إلى التاريخ فإن عملية التطور التاريخي لمجموعة المطالب أو محتوى الحاجات فهي في تطور مستمر لا يمكن عزلها عن التطور العلمي و التكنولوجي الذي أفضى بدوره إلى التغيير في محتوى الوسائل و الأدوات ، بمعنى أن ثبات محتوى الحاجة يتوقف على ثبات الإكتشافات العلمية و التطور التكنولوجي و هذا وارد منطقيا، و عليه فليس بإمكان المراهنة على رأس المال المادي و المخاطرة برأس المال الطبيعي في ظل عدم الـتأكد من إمكانية إحلال الموارد من خلال النمو الإقتصادي و عدم تهديد حياة البشر.

إنه لا يمكن إخفاء فوائد وأهمية التنوع البيولوجي بالنسبة لإستدامة الحياة على وجه الأرض و هو بالنسبة للنظم الإيكولوجية بمثابة الغدد بالنسبة لجسم الإنسان، فهل يمكن للإنسان العيش دونها ؟

إن زيادة فرص علاجات الأمراض و زيادة إنتاجية الأرض و تطوير المحاصيل عالية الإنتاج، و الحفاظ على السلع و الخدمات هي في أصولها مدعمة من النظم الإيكولوجية التي تستند أساسا إلى أرصدة التنوع البيولوجي، فكيف يمكن لنا إحلال هذه الأرصدة ؟ خاصة و هي في أعظم جزء لها غير مدركة لا من حيث عدد الكائنات و لا من حيث الأدوار التي تقوم بها إتجاه الأنساق الطبيعية.

و يرى "بيرينغس" و "بيرس" أن قدرة النظم الإيكولوجية على الصمود و التعافي لن تستمر إلى ما لا نهاية ، غير أن تحديد زمن نفاذ هذه القدرة يبدو صعب، فقد يتحمل النظام الإيكولوجي دمارا تدريجيا فترة من الزمن حتى يصل إلى درجة الإجهاد فينهار النظام بأكمله.[62] و إذا كانت نتيجة تعظيم رأس المال المادي تأتي بنهاية الكوكب فما الفائدة منه ؟ و في هذا السياق يقول "أمارتيا سن" "إن عاشت

[62] Perrings, C., and D. W. Pearce. 1994. **"Threshold Effects and Incentives for the Conservation of Biodiversity**." Environment and Resource Economics 4 (1): 13–28.

أجيال المستقبل في بيئة ملوثة ، محرومين من الهواء النقي ...فحتى لو كانت هذه الأجيال ثرية ، فثراؤها لن يعوض عنها"[63].

و يندرج تحت حركة الاستدامة القوية عدة فروع للفلسفة البيئية ومنها الفلسفة الإيكولوجية العميقة "deep ecology" أو المذهب الإيكولوجي.ecologism "المتمركز حول البيئة" "ecocentric" والذي تعود جذوره الى الفيلسوف النرويجي "آرني نايس" Arne Naess الذي يعارض بشدة فكرة الاستدامة المتمحورة حول البشر أو فكرة إخضاع البيئة إلى مطالب البشر و التي أفضت إلى تدهور البيئة و المستويات العالية للتلوث و استنزاف الموارد.

وتؤكد هذه الفلسفة على اعتبار البشر جزءا لا يتجزء من البيئة و هو مكملا للنسق البيئي الذي يعتبر أعلى وأكبر من أي من أجزائه ومن ضمنهم البشر، ومن ثم تضفي قيمة أكبر على الكائنات الحية والأنساق والعمليات البيئية في الطبيعة. وأنه لابد من حدوث ثورة في النموذج الإرشادي المهيمن إذا ما أريد إنقاذ كوكب الأرض من الفساد البيئي[64]. وتبعا لذلك فإن الإنسان عليه أن يتكيف مع البيئة بإعتبارها نسق يتضمن الإنسان كعنصر من عناصرها و ليس العكس. و عليه فالنظرة الصائبة هي التي ترى أنه لابد أن نعمل على تكييف أنفسنا للحفاظ على الطبيعة المهددة بالفناء بدلا من تكييف الأرض لتناسب احتياجاتنا. وقد تسبب إصرار أنصار هذا الاتجاه على إحداث تغير بنائي وثقافي في إثارة مخاوف كل من قطاع الأعمال والساسة وأولئك الناس الذين كانوا يرغبون في حلول جزئية للمشاكل البيئية. وقد مثل هذا التوجه حركة الرفض ضد سياسات وممارسات الشركات والحكومات المتعلقة بالبيئة في الدول المتقدمة.

ونتيجة لذلك يركز أنصار هذا الإتجاه و الذي ينضوي تحت مظلة الإستدامة القوية على إعادة صياغة المطالب إتجاه الطبيعة من أجل إعادة الصياغة للفهم إتجاه التنمية المستديمة ، و مبدئهم في ذلك أن التنمية المستديمة لا يمكن أن تترتب إلا على إستدامة الجانب البيولوجي الإحيائي و التوازن الإيكولوجي كشروط أولية للتنمية ،بدلا من الإفراط في التركيز على تأثير النشاط الإنساني على استراتيجيات

---

[63]"**Continuing the Conversation** : 2003 Amartya Sen Talks with Bina Agarwal, Jane Humphries, and
Ingrid Robeyns." Feminist Economist 9 (2–3): 319–32.

*و هو المذهب الذي يهتم بدراسة العلاقة بين الكائن الحي والبيئة التي يعيش فيها.

[64]الغامدي، مرجع سابق . ص 37

التنمية، ومن ثم ينظر للتنمية المستديمة كوسيلة لتحسين نوعية حياة البشر بالتوافق مع حدود القدرة الاحتمالية للأنساق الحيوية للأرض[65] .

ويعتبر مبدأ نايس للمساواة Naess's doctrine of biospheric egalitarianism أن كل الكائنات لها مطالب إتجاه الطبيعة و المجال الحيوي، و هو المبدأ الأساسي للإيكولوجيا العميقة ، ويرتكز هذا المبدأ من ثمان عناصر هي:

1- إن سلامة واستمرارية الحياة للكائنات بما فيها البشرية على الأرض تمثل قيمة بحد ذاتها مستقلة عن نفع العالم غير البشري للاستهلاك البشري.بما يعني أن التفاعل بين عناصر البيئة بما فيها الكائنات البشرية و الغير بشرية قيمتها نابعة من التوازن الذي تحدثه و تدعم من خلاله الإستدامة للبيئة، و ليس القيمة المحصلة كمنفعة للبشر.

2- أن ثراء وتنوع أشكال الحياة يسهمان في تحقيق هذه القيم، ولهما قيمة في حد ذاتهما أيضا.و ذلك ما نلمحه في الأوساط التي تتنوع فيها أساليب و أنماط الحياة ما يؤدي إلى عدم الإرتكاز على عناصر محدودة ما ينتج في الأخير عملية إجهاد للبيئة.

3- لا يحق للبشر إنقاص هذا التنوع إلا من خلال تلبية الحاجات الحيوية الأساسية.

4- يتوافق استمرار الحياة البشرية وثقافاتها، وكذلك الحياة غير البشرية، مع عدد أصغر من السكان على الأرض.

5- أن الاستغلال البشري للطبيعة هو إستغلال جائر و مفرط ويزيد من الوضع سوءا.

6- يجب أن تتغير تلك السياسات لأنها تؤثر في البنى الأساسية الاقتصادية والتقنية والإيديولوجية.

---

[65]UNEP, "**Caring for the Earth: a Strategy for Sustainable Living**"..1990

7- لابد أن يكون التغيير الأيديولوجي مسايرا لتثمين نوعية الحياة أكثر من مشايعته لنمط العيش الاستهلاكي القائم و المتزايد باطراد.

8- و في الأخير على الذين يؤيدون النقاط السابقة أولئك الإتزام المباشر بمحاولة إنجاز التغييرات اللازمة و ما هو مطلوب[66].

وتبعا لذلك يتبنى أنصار هذا الاقتراب وجهة نظر مختلفة جدا فيما يتعلق بالعلاقة بين الناس والطبيعة و يذهبون إلى أن هدف الاستدامة هو حماية الأنساق الطبيعية و البيئية ليس لخدمة البشر فحسب، كما هو الحال بالنسبة لرؤية الإستدامة الضعيفة من خلال النموذج المتمحور حول البشر، ولكن للتأكيد على أن للبيئة مطالب حيوية مشابهة لمطالب البشر بل و أكثر منها حجما ، و لا تحتاج إلى أن تبرر بمعايير المنفعة التي تعود منها إلى البشر .

وانطلاقا من هذه الخلفية الهادفة إلى إعادة تأهيل البيئة يستمر اقتراب الاستدامة القوية في تطوير نقده للتنمية الاقتصادية والتقدم. حيث يرى أنصار هذا الاقتراب أن المجتمع الإنساني- في سعيه اللا متناهي وراء المادية- يسير في الاتجاه الخطأ مع تحول وسائل تحقيق الغايات فيه إلى غايات في حد ذاتها. فالحصول على السلع المادية، مثلا، كان في الأساس وسيلة لتحقيق غاية السعادة إلا أن مثل تلك الوسيلة قد أصبحت اليوم غاية في ذاتها. أو بصورة أدق فالإنسان كان يسعى إلى تطوير التكنولوجيا للقدرة على سد الحاجات و تلبيتها، و الآن أصبح يسعى إلى خلق الحاجات و توسيع نطاقها بالسلع المادية بذريعة التطور التكنولوجي . ولذا دعوا إلى تغيير جذري يأخذ في الاعتبار إعادة تعريف "الثروة" على أنها "سعادة وخير" عوضا عن أن تكون مجرد الحصول على السلع المادية.

ولذلك يؤكد اتجاه العدالة البيئية على قدرة النمو الاقتصادي على الاستمرار ولكن مع التأكيد على إعادة توزيع المنافع والتكاليف بطريقة أكثر عدالة مما يجعله وسيلة للتوفيق بين أجندة التنمية المستديمة والعدالة الاجتماعية. ويرتبط هذا بضرورة توفر قدر أكبر من العدالة كهدف اجتماعي مرغوب وعادل جوهريا ، مع الإدراك التام على أنه و بدون نضال المجتمع من أجل قدر أكبر من المساواة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الواحد و بين الدول ، فإنه من غير المحتمل ضمان تحقيق

[66]Zimmerman, M. E. Ibid, pp 270.271.

هدف الوصول إلى مجتمع عالمي أكثر استدامة. وينتقد أنصاره النماذج الأقوى من الاستدامة لتجاهلها الآثار السلبية الناتجة عن حركة استدامة رأس المال البيئي على المساواة الاجتماعية، فضلا عن فشل الحركات البيئية والباحثين في مجالها عن إدراك المظالم في الأنماط الحالية للحصول على السلع البيئية من جهة والتعرض للمخاطر البيئية من جهة أخرى. ولذا ينظر للعدالة البيئية كوسيلة لتجاوز تلك المشاكل من خلال إعادة صياغة العلاقة بين المجتمع والطبيعة لكي لا تكون مبنية فقط على معايير اقتصادية، ولتسليط الضوء على الأبعاد الاجتماعية الهامة للأطر والمشكلات البيئية. ويعترف أنصار هذا الموقف بالروابط المباشرة وغير المباشرة بين حماية الموارد الطبيعية وصحة أفراد المجتمع، حيث يدركون أن للبيئة النظيفة أثرا ايجابيا على الصحة العامة للسكان، كما يدركون أيضا أن توزيع خدمات الموارد الطبيعية بين الشعوب لم يكن عادلا. ولذا يزعمون أن الحكومة مسئولة عن حماية الموارد الطبيعية بطريقة تستوعب وجهات نظر واحتياجات الأفراد والحيوانات الأكثر عرضة للضرر حتى يستطيع كل فرد الاستمتاع بمنافع الموارد الصحية والخدمات البيئية. كذلك يعمل أنصار هذا الموقف على إعادة تشكيل الثقافة السياسية العالمية ما بعد الحرب الباردة في علاقتها بالعولمة الاقتصادية. حيث يركز خطابهم على دور الشركات العابرة للقوميات وسياسات الدولة "النيوليبرالية" في علاقتها بقضايا مثل الاحترار العالمي، وقطع الغابات، وفقدان التنوع البيولوجي، وانقراض الكائنات الحية، وتلوث الهواء والماء. ويؤكد هذا الخطاب على وجود علاقة وثيقة بين العولمة النيوليبرالية وحالة عدم المساواة وبين الخطر البيئي والعدالة الاجتماعية وذلك لأن العولمة وسياسات تحرير التجارة المنبثقة عنها تعمل على تسريع وتفاقم الخطر البيئي الذي تتحول معظم آثاره وبطريقة ظالمة على الفئات الهشة الأقل استعدادا للتحمل. ولذلك أعلن أنصار هذا الاتجاه عداءهم للعولمة النيوليبرالية الموجهة من قبل الأقوياء لصالح القلة واتهموها بتهديد البيئة وتحطيم المجتمعات واستغلال موارد العالم الثالث، والتسبب في الحروب وإضعاف الديموقراطية.

و لذلك فإن مشلكلة الإستدامة البيئية تشكل إختلافا بين التيارين يرتكز أساسا على محورية النمو و الطبيعة كمنطلق فكري.

الجزء الثاني: مكافحة الفساد

نظرا لأهمية موضوع التنمية المستديمة من خلال تركيزها على إحداث التوازن بين نطاقات ثلاث تتمحور في الجانب البيئي و الاقتصادي و الاجتماعي، فإن هذه النطاقات بدورها تعتبر مسرحا لتصادم الارادات و القوى...، و منها قوى الإصلاح و قوى الفساد، كعاكس لقوى الخير و قوى الشر، و عليه فإن الفساد يعتبر إخلالا لعملية التوازن المنشودة بين كل الأبعاد الرئيسية و الفرعية التي يتم من خلالها بسط و إرساء مشروع التنمية بشكل مستديم قائم على التحكم في إدارة التوازن بين كل المكونات و الفواعل، على المستوى السياسي، و الاقتصادي، و الاجتماعي، والإداري، و الثقافي، و القيمي، كما يتعبر الإخلال بهذه المقومات عمل يدخل في صميم عملية الفساد و يجب محاربته بشتى الطرق و الأليات...، و عليه نتساءل: ما هو الفساد؟ و ما هي مظاهره؟ و ما هي آليات مكافحة الفساد ؟

المحور الأول: تعريف الفساد

التعريف اللغوي

وردت كلمة الفساد في معاجم اللغة العربية بمعان متعددة منها، أن الفساد نقيض الصلاح، فسد، يفسد، فسادا، و فسودا فهو فاسد.[67]ومنها أن الفساد :أخذ المال ظلماً، والمفسدة ضد المصلحة . واستفسد: ضد .استصلح .[68]وقال الراغب : الفساد، خروج الشيء عن الاعتدال .ويضاده الصلاح، ويستعمل ذلك في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة.[69] و يعني الفساد أيضا البطلان فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل، و الفساد في الشريعة الإسلامية يستمد معانيه من القرآن الكريم التي تناولته في أكثر من الخمسين آية، والتي استخدمت لوصف أي سلوك منحرف و محرم وغير صالح، فكلمة فساد في اللغة العربية استعملت تارة بمعنى الابطال، ومرة بمعنى إصابة الشئ بالعطب،ومرة بمعنى الاضطراب والخلل ومرة بمعنى الحاق الضرر.

وفي اللغة الإنجليزية، فكلمة الفساد Corruptionأصلها لاتيني مشتقة من الفعل. Rumpereأي كسر شيء ما.

التعريف الاصطلاحي للفساد:تجدر الإشارة الى أنه لا يوجد تعريف جامع للفساد، إذ يختلف تعريفه حسب زمان ومكان استخدامه، و حسب التوجهات الفكرية والمعرفيه، و يمكن أن نعرض بعض التعريفات المقدمة للفساد التي نوردها فيما يلي:

التعريف المؤسساتي: نأخذ على سبيل المثال لا الحصر:

تعريف البنك الدولي :الفساد هو "الاستغلال السيئ للوظيفة العامة الرسمية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة"، ويندرج تحت الاستغلال السيئ ما يلي: العمولات، الرشاوى، تحويل الأموال، الوساطة، المحسوبية في تقلد الوظائف العامة، التهرب الضريبي، تضخيم الفواتير، الغش الجمركي، إفشاء أسرار العقود والصفقات.

---

[67] لسان العرب لابن منظور (محمد بن علي الشهير بابن منظور)، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، جـ3 ،ص 335

[68]القاموس المحيط للفيروز ابادي (مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر -1980م، ج _1 ص320.

[69]المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني (أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (تحقيق مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز، جـ - 2ص491

تعريف هيئة الأمم المتحدة: اختارت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للعام 2003 ألا تعرف الفساد تعريفاً أو وصفيا انصرفت إلى تعريفه من خلال الإشارة إلى الحالات التي يترجم فيها الفساد إلى ممارسات فعلية على أرض الواقع ومن ثم القيام بتجريم هذه الممارسات وهي الرشوة بجميع وجوهها وفي القطاعين العام والخاص والاختلاس بجميع أوجهه والمتاجرة بالنقود و استغلال الوظيفة وتبييض الأموال والثراء غير المشروع وغيرها .

تعريف منظمة الشفافية الدولية وفقا لمفهوم "منظمة الشفافية الدولية"، فالفساد هو سوء استغلال السلطة من أجل تحقيق المكاسب والمنافع الشخصية علي حساب المصلحة والمنافع العامة، ونجد من هذا المفهوم أن الفساد ظاهرة مركبة ومعقدة تشمل جميع الأختلالات التي تمس الجانب الاقتصادي والسياسي والأخلاقي والاجتماعي.

المحور الثاني: التعريف المعياري

-**الفساد الاقتصادي**، يتمثل في جرائم الشركات الوطنية أو الأجنبية التي تستغل تفشي البطالة في العالم العربي من خلال الاستغلال البشع لليد العاملة وخاصة من الخريجي الجدد لسوق العمل و ايضا الجرائم الاقتصادية التي ترتكبها مافيا الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل علي تحقيق المكاسب الخاصة علي حساب اقتصاديات الدول النامية.

الفساد السياسي، في أدبيات علم السياسة :تعود بدايات الإشارة الى مفهوم الفساد في الفكر والفلسفة السياسية الى "أرسطو" من خلال تصنيفاته للنظم السياسية، إذ أشار أنماط الحكم الفاسدة التي تتسم بالسيطرة والاستبداد وحكم الأقلية الاوليغارشية ، كما ربط "ميكيافيلي" استشراء الفساد بفكرة الحرية المطلقة للفرد، فهو ينطلق من فكرة أن الانسان أناني بطبعه وفي سعيه لإشباع حاجاته سيتعدى على حقوق وحريات الاخرين ما يخلق نوع من الفوضى المجتمعية التي يطغى فيها القوي على الضعيف، وهي نفس الفكرة التي انطلق منها "مونتسكيو" الذي يرى أن الانسان أناني وليس دائما خير وهو ما قد يؤدي في اطار سعيه لتلبية حاجاته إلى التعدي على حقوق الآخرين والتمرد على قيم المجتمع ولهذا طرح "فكرة الفصل بين السلطات" التي يقر فيها أن حرية الفرد تنتهي عندما تبدأ حرية الاخر في اطار شكل من التعاون والتكامل وهو ما يوافقه عليه "هارولد لازويل."

ويعرف "صامويل هانتنغتون" الفساد بأنه "سلوك يشمل انحراف المسؤولين العامين وانتهاكاتهم للأسس التي يقوم عليها النظام السياسي بغية تحقيق مصالحهم"، فالفساد وفق أصحاب هذا الاتجاه يتمحور حول جملة النقاط التالية:

-غياب المأسسة السياسية الفعالة؛

-يعبر عن علاقات مصالح بين النخب الحاكمة؛

-يعكس احتيالا في أنشطة اتخاذ القرار؛

-يعبر عن انحراف في سلوكات صانع القرار؛

الفساد الإداري، هو سلوك بيروقراطي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطرق غير شرعية وينتشر ذلك في الرشاوي التي تقدم في المصالح الحكومية، ويقسم الشميمري الفساد الإداري إلى أربع مجموعات , وهي:

1. **الانحرافات التنظيمية** , ويقصد بها تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف أثناء تأديته لمهمات وظيفته والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل , ومن أهمها :

- **عدم احترام العمل** , ومن صور ذلك :
- التأخر في الحضور صباحا
- الخروج في وقت مبكر عن وقت الدوام الرسمي
- النظر إلى الزمن المتبقي من العمل بدون النظر إلى مقدار إنتاجيته
- قراءة الجرائد واستقبال الزوار
-كثرة التنقل من مكتب إلى آخر.
- امتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه , ومن صور ذلك : رفض الموظف أداء العمل المكلف به–عدم القيام بالعمل على الوجه الصحيح
- التأخير في أداء العمل و غيرها من صور التسيب
- التراخي , ومن صور ذلك : الكسل – الرغبة في الحصول على أكبر اجر مقابل أقل جهد تنفيذ الحد الأدنى من العمل.
- عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء , ومن صور ذلك: العدوانية نحو الرئيس – عدم إطاعة أوامر الرئيس – البحث عن المنافذ والأعذار لعدم تنفيذ أوامر الرئيس.
- **السلبية** , ومن صور ذلك :اللامبالاة

- عدم إبداء الرأي
- عدم الميل إلى التجديد والتطوير والابتكار
- العزوف عن المشاركة في اتخاذ القرارات
- الانعزالية – عدم الرغبة في التعاون
- عدم تشجيع العمل الجماعي
- تجنب الاتصال بالأفراد.

•**عدم تحمل المسؤولية** , ومن صور ذلك :

- تحويل الأوراق من مستوى إداري إلى آخر
- التهرب من الإمضاءات والتوقيعات لعدم تحمل المسؤولية.

•**إفشاء أسرار العمل.**

.2**الانحرافات السلوكية** , ويقصد بها تلك المخالفات الإدارية التي يرتكبها الموظف وتتعلق بمسلكه الشخصي وتصرفه , ومن أهمها:

-**عدم المحافظة على كرامة الوظيفة** , ومن صور ذلك :

- ارتكاب الموظف لفعل مخل بالحياء في العمل كتعاطي المخدرات أو التورط في جرائم أخلاقية.
- **سوء استعمال السلطة** , ومن صور ذلك :تقديم الخدمات الشخصية وتسهيل الأمور وتجاوز اعتبارات العدالة الموضوعية في منح أقارب أو معارف المسئولين ما يطلب منهم.

-**المحسوبية** , ويترتب على انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يؤثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج.

- **الوساطة** , يستعمل بعض الموظفين الوساطة شكلا من أشكال تبادل المصالح.

.3**الانحرافات المالية** , ويقصد بها المخالفات المالية والإدارية التي تتصل بسير العمل المنوط بالموظف , وتتمثل هذه المخالفات فيما يلي:

- مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها داخل المنظمة.
- فرض المغارم , وتعني قيام الموظف بتسخير سلطة وظيفته للانتفاع من الأعمال الموكلة إليه في فرض الإتاوة على بعض الأشخاص أو استخدام القوة البشرية الحكومية من العمال والموظفين في الأمور الشخصية في غير الأعمال الرسمية المخصصة لهم.
- الإسراف في استخدام المال العام , ومن صوره : تبديد الأموال العامة في

الإنفاق على الأبنية والأثاث – المبالغة في استخدام المقتنيات العامة في الأمور الشخصية – إقامة الحفلات والدعايات ببذخ على الدعاية والإعلان والنشر في الصحف والمجلات في مناسبات التهاني والتعازي والتأييد والتوديع.

.4**الانحرافات الجنائية** , ومن أكثرها ما يلي:

-الرشوة. و هي صورة تعكس استعمال النفوذ بمقابل مادي، و هو ما يؤدي بالإخلال بسير المنظمة و تحقيق أهدافها، و قد تؤدي ظاهرة الرشوة إلى الفساد العام الذي يتخطى حدود التنظيم .
-اختلاس المال العام و هي صورة إما تتجسد عن طريق شخص فاسد أو مجموعة من الأشخاص يشغلون وظائف مختلفة في مستويات إداربة مختلفة و هو ما يعقد مستوى الفساد من الفساد الشخصي المعزول إلى الفساد الهيكلي
- التزوير. في المحررات و المقررات الإدراية.

الفساد المؤسساتي، ينشأ تبعا لضعف الرقابة الحكومية وضعف القانون وغياب التشريعات وعدم تطبيق مبدأ الثواب والعقاب من جانب الدولة تكون هنا المؤسسات هشة وضعيفة مما يصبح معه جهاز الدولة نفسه مؤسسة للفساد.

الفساد القانوني: في أدبيات القانون :الفساد من وجهة نظر قانونية هو الخروج عن القانون والنظام أي عدم الالتزام بهما، أو استغلال غيابهما من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية للفرد أو لجماعة معينة، بينما يعرفه آخرون بأنه قيام الموظف العام وبطرق غير سوية بارتكاب ما يعد إهدارا لواجبات وظيفته، فهو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعا إلى تحقيق مكاسب خاصة مادية أو معنوية، أو هو انحراف في الالتزام بالقواعد 2القانونية، ويوسع البعض مفهوم الفساد بحيث يشمل كل سلوك يجافي المصلحة العامة.

فالقانونيين ينظرون للفساد من العلاقة التعاقدية بين الفاسدCorrupteurوالمفسدCorrompuللاحتيال والتلاعب بالقواعد القانونية لتحقيق مصلحة الطرفين، ويوضح القانون الجنائي الفرنسي أن الفساد هو خيانة واغتصاب الواجبات الملقاة على عاتق الموظف، فهو يعبر عن سوء استغلال حقيقي للثقة التي وضعتها الدو لة في الموظف..

ومن الملاحظ أن مفهوم أرسطو للفساد يتعدى فكرة استغلال السلطة الحاكمة لتحقيق مصالح خاصة، فالفرد ليس سلطة، والعائلة لا تمثل سلطة عامة، ومن ثم فإنه وفقاً لتفسير أرسطو فإن الفساد قد يوجد عندما يتم إساءة استغلال السلطة سواء كانت سلطة الفرد على نفسه أو سلطة رب الأسرة على أفراد الأسرة وكذلك إذا ما أساءت الطبقة الحاكمة استخدام السلطة السياسية

وعلى خلاف مفهوم أرسطو نجد أن معظم التعريفات تحصر الفساد في مجال إساءة استخدام السلطة أو الوظيفة العامة ، ومن أمثلة هذه التعريفات ما ذكر في معجم اوكسفورد الإنكليزي الذي عرف الفساد Corruption بثلاثة تعريفات:[70]

أولها يشير إلي الفساد المادي والتحلل المادي للمواد الطبيعية.

وثانيها ينصرف إلى الفساد الأخلاقي - الانحلال الأخلاقي .

أما ثالثها فيدور حول ظاهرة الفساد الاجتماعي والاقتصادي

وينحو قاموس ويبستر نفس النحو فيفسر الفساد بالمعاني التالية :

1 الانحلال والتحلل

2ضعف التراهة والفضيلة أو ضعف المبدأ الأخلاقي

3 الحث إلى الخطأ او ربح رشوة

4 خروج عن الاصل او خروج عما هو صحيح

أما بعض المنظمات الدولية كالبنك الدولي، ومنظمة الشفافية الدولية، وفي تقرير صندوق النقد الدولي، و بعض علماء الاقتصاد، كباولو ماورو، ومايكل جونستون، فلم يخرج تعريفهم للفساد عن أنه : إساءة استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص ، يتحقق حينما يتقبل الموظف الرشوة أو يطلبها أو يستجديها أو يبتزها [71] .و بشكل عريض عرفه " :Johnston " بأنه سوء استخدام أطراف أو أفراد عموميين

[70] د هشام مصطفى محمد سالم الجمل ، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الاسلامي والوضعي، منشور جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية، 2014 ص،532

[71] البنك الدولي للإنشاء والتعمير: تقرير التنمية لعالم 1997م، بيتر آيغن: شبكات الفساد والإفساد العالمية، ترجمة: محمد جديد، مراجعة: زياد منى، الناشر:مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص112

للأدوار والموارد العمومية، أو استخدامهم لأشكال غير شرعية من النفوذ السياسي."[72]

بينما عرف فيتوتانزي " Tanzi Vito " بأنه "تعمد مخالفة مبدأ التحفظ الحرص على تطبيق قواعد العمل في التعامل مع كافة الأطراف بهدف الحصول على مزايا شخصية أو مزايا لذوى الصلة ، وهذا التعريف يحتوي على ثلاثة عناصر أساسية:[73]

العنصر الأول : عنصر التحفظ، وهذا العنصر يتطلب ألا يكون للعلاقات الشخصية أو غيرها أي دور في اتخاذ أي قرار اقتصادي يرتبط بمصالح عدة أطراف، فالتحيز إلى أي طرف يعد اختراقاً لمبدأ التحفظ ومن ثم يعد شرطاً ضرورياً لسيادة الفساد، وهناك عنصران اضافيان متلازمان يعتبران في- نفس الوقت - شرطين للحكم على مخالفة مبدأ التحفظ هما:

العنصر الثاني : أن يكون انتهاك مبدأ التحفظ قد تم بشكل مقصود، فانتهاك هذا المبدأ بصورة عرضية بسبب عدم توافر المعلومات الكافية مثلاً لا يعد من أبواب الفساد.

. العنصر الثالث : أن يحقق انتهاك مبدأ التحفظ مصلحة أو فائدة للفرد الذي قام بمخالفة المبدأ، وقد تكون تلك الفائدة مالاً كالرشوة أو هدايا غالية الثمن كالمجوهرات الثمينة أو تعيين الأقارب والأصدقاء في وظائف وإعطائهم مرتبات مرتفعة نسبياً .

بينما عرف احد الباحثين الفساد بأنه : قيام الموظف الرسمي بممارسة سلطاته التقديرية بطريقة غير مشروعة باستغلال المنصب الإداري أو سوء استخدام السلطة الرسمية وترجيح المصلحة الشخصية على المصلحة العامة[74].ويرى باحث آخر: أن الفساد يعد بمثابة معيار للدلالة على غياب المؤسسات الفعالة التي شهدها عصرنا الحالي، وعليه فإن الفساد ليس نتيجة لانحراف السلوك عن الأنماط السلوكية المقبولة فحسب، بل إنه نتيجة لانحراف الأعراف والقيم وأنماط السلوك

---

[72]مايكل جونستون: المسئولون العموميون، والمصالح الخاصة والديمقراطية المستدامة عندما تجتمع الأمور السياسية والفساد، بحث منشور ضمن كتاب الفساد والاقتصاد العالمي لمحرره كيمبرلي آن إليوت، ترجمة: محمد جمال إمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة، مصر، 2008م، ص 92.

[73]د هشام مصطفى محمد سالم الجمل، نفس المرجع ص533.

[74]أحمد ابراهيم ابو سن: استخدام وسائل الترغيب والترهيب لمكافحة الفساد الإداري، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد رقم 11 ،العدد ، 31، ص 91

القائمة المعهودة. أو هو تلك الأعمال التي يمارسها أفراد من خارج الجهاز الحكومي، تعود بالفائدة على الموظف العام، فيسمح لهم بالتهرب من القوانين والسياسات، سواء باستخدام قوانين جديدة أو بإلغاء قوانين قائمة، تمكنهم من تحقيق مكاسب مباشرة وفورية.[75]

وعلى صعيد الفساد الاقتصادي يرى أحد الباحثين بأن الفساد الاقتصادي يعني "سوء استخدام الوظيفة أو المنصب عموماً لتحقيق منفعة خاصة. ويرى آخر : أن الفساد الاقتصادي هو "جعل الجانب المادي الهدف الوحيد للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه الانسان المعاصر دون مراعاة للقيود الشرعية التي تنظم أحكام المال، أو التفاف للجوانب الأخرى التي يكتمل بها البناء الاقتصادي كالقيم والمبادئ الاخلاقية والروحية

من خلال التعريفات السابقة لمفهوم الفساد التي تعددت واختلفت وتباينت وجهات النظر فيها إلا أننا نستطيع أن نستنتج الملاحظات الآتية:

-1عدم اتفاق أغلب الباحثين على أي أنواع السلوك يجب إدراجه تحت مسمى أو مصطلح الفساد وأيها يجب استبعاده

-2اختلاف الثقافات والأعراف الاجتماعية من بلد لآخر جعلت الفساد قد يكون جائزاً في دولة ما ومجرم في دولة أخرى

-3 اتفاق أغلب التعريفات على أن الهدف من الفساد هو تحقيق منفعة شخصية أو كسب خاص أو منفعة سواء كانت مادية كالأموال والعقارات أو معنوية كالنياشين وشهادات التقدير وغيرها من وراء إساءة استغلال الوظيفة سواء كانت عامة أو خاصة

-4عدم اتفاق الباحثين على الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق هذا الهدف وإن كان يوجد في بعض التعريفات أمثلة على تلك الوسائل كالرشوة أو استغلال المنصب أو غيرها

-5عدم شمول هذه التعريفات التي- تيسر لي الاطلاع عليها- لبعض جرائم الفساد وأهمها جرائم غسيل الأموال، والتي ليس فيها إساءة لاستغلال أي سلطة سواء في

[75]مصطفى كامل السيد: الفساد والتنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999م، ص8.

القطاع العام أو الخاص خاصة عندما لا يكون هناك تعاون بين مرتكب الجريمة وأي مسئول آخر.

المحور الثالث: آثارالفساد كظاهرة مركبة

تعد ظاهرة الفساد ظاهرة مركبة تختلط فيها الأبعاد السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و القيمية ، وتعتبر ظاهرة الفساد من أكبر التحديات التي تواجه عالمنا الحديث ، فهو يقوض و يغير مسارات السياسة العامة، ويدفع إلى إساءة توزيع الموارد و ضرب العدالة في الصميم ، ويضر بالقطاع الخاص وتنميته، ويشوه ويلحق أكبر الضرر بالطبقات الفقيرة، بل و يصل إلى زعزعة استقرار الدول وتعريضها إلى هزات عنيفة، لذلك فإن من الأسباب المهمة التي تساهم في انتشاره هي ضعف الوازع الديني والأخلاقي تراجع العدالة في التوزيع وضعف ثقة أفراد المجتمع تجاه المؤسسات الوطنية وضعف الثقافة القانونية، باعتبارها انعكاس للنضج الاجتماعي والسياسي للمجتمع ويكون ذلك في الدول التي بلغت مرحلة متقدمة من تنمية القيم والمؤسسات الديمقراطية. و لعل أكبر تعقيد في ظاهرة الفساد هو مراحل تقدمها و استشرائها في المجتمع و منه ترسيخ قيم الفساد في السلوك الجمعي مع تراجع القيم الروحية و المعنوية.

إن العلم المبسط بمبادئ القوانين بما يحتويه من قيم وأهداف هو انعكاس لرقي المجتمع وتطوره، وفي المقابل فان الجهل بأهمية القانون وغياب ثقافته في غالب المجتمعات تعتبر من الموانع التي تحد من تطورها، كما إن تعزيز الانتماء الوطني يمثل أحد الجوانب الأساسية لها. هذا بالإضافة إلى عدم إنفاذ القانون في كثير من الأحيان وتورط فئات في هذه الجرائم تساعد في اتساع الهوة بين تطبيق القانون للحد من الفساد وبين معاقبة المجرمين المدانين بها مع ما تمثله سبل الحماية الغير قانونية التي يتحصن بها المفسدون، كما يعد الخلل الإداري في الأنظمة المؤسسية أحد المعوقات ومسببات انتشار الفساد ، فانعدام وجود أدبيات للسلوك الوظيفي في المؤسسات الخدمية إضافة إلى ضعف التطوير في هياكل المؤسسات الحكومية وتحديث أساليب العمل فيها ، وانعدام الشفافية والنزاهة في المعاملات الحكومية والخاصة وعدم الإفصاح عن المعلومات وسريتها يساهم في تفاقم الظاهرة وانتشارها ، كما يمثل عدم تشجيع مشاركة المجتمع المدني ووسائل الاعلام في التوعية بمفاهيم الفساد ومنعها مؤشرا خطيرا في استفحال هذه الظاهرة باعتبار هذه

القنوات أحد الركائز الهامة في دعم مؤسسات الدولة في حمايتها من الفساد خصوصا في المجتمعات الديمقراطية.

آثار الفساد ودراسته على المستوى الدولي لوضع معالجات جدياً لم يأخذ موضوع الفساد في السابق اهتمامات رامية للحد من انتشاره حتى بدأ التركيز على التنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة في العقود الأخيرة من القرن الماضي، حيث بدأت منظمات التنمية الدولية وعلى رأسها البنك الدولي في رصد المؤثرات المتزايدة للفساد وكانت من أبرز تلك المؤشرات ما يلي: [76]

- تضخم الكلفة الإجمالية للفساد حول العالم بنحو2.6 تريليون دولار سنويا بما يعادل 2 % من الناتج الاجمالي العالمي.
- ارتفاع نسبة الفقر إلى 22 % من سكان العالم الذين يعيشون على مدخول ما قيمته 1.25 دولار في اليوم أو أقل، أي أنه أكثر من خمس سكان العالم يعيشون تحت خط الفقر.
- زيادة الصراعات والخلافات في أجهزة الدول وترهل الأنظمة الإدارية وتفشي الواسطة و المحسوبية و التعدي على المال العام.

ونتيجة لتلك المؤشرات بدأت التأثيرات الخطيرة للفساد تنال من عدة مجالات في الدول والمجتمعات والتي جاءت نتائجها على النحو التالي[77]:

السياسية:

- تشويه الدور المطلوب من الحكومة بشأن تنفيذ السياسة العامة للدولة وتحقيق مستهدفات خطط التنمية.

- تراجع ثقة أفراد المجتمع بالقانون ومؤسسات الدولة .

- اضعاف كل جهود الإصلاح المعززة للديمقراطية بما يتزعزع معه الاستقرار السياسي.

- إقصاء الكفاءات الوظيفية الوطنية المستحقة من الوصول للمناصب القيادية بما يزيد من

---

[76] ثقافة مكافحة الفساد، كتاب صادر عن الهيئة العامة لمكافحة الفساد–نزاهة- الكويتية
https://www.nazaha.gov.kw/AR
[77] نفس المرجع.

حالة السخط بين الأفراد ونفورهم من التعاون مع مؤسسات الدولة.

-إعاقة وتقويض كافة الجهود الرقابية على أعمال الحكومة والقطاع الخاص

الاقتصادية:

يعتبر تقي الدين بن على المقريزي أول من حلل آثار الفساد الاقتصادية ،كان ذلك في مطلع القرن الخامس عشر الميلادي ، حيث اعتبر الفساد عاملاً من عوامل إحداث الأزمات الاقتصادية من خلال السياسات الاحتكارية التي تمارسها السلطة استناداً إلى ما لديها من مخزون للضرائب ونفوذ موظفيها على الأموال العامة[78]. و إن كان هناك إجماع حول الآثار السلبية للفساد على الجانب الاقتصادي فيما يلي:

- إعاقة النمو الاقتصادي مما يقوض كل مستهدفات خطط التنمية طويلة وقصيرة الأجل.

- إهدار موارد الدولة أو على أقل تقدير سوء استغلالها بما يعدم الفائدة المرجوة من الاستغلال الأمثل.

-هروب الاستثمارات الوطنية للخارج وعدم استقطاب الأجنبية للداخل وذلك لغياب الحوافز.

- الإخلال بالعدالة التوزيعية للدخول والموارد وإضعاف الفعالية الاقتصادية وازدياد الهوة بين الفئات الغنية والفقيرة.

-اضعاف الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهرب من دفع الجمارك والضرائب والرسوم باستخدام الوسائل الاحتيالية والالتفاف على القوانين النافذة.

- التأثير السلبي لسوء الإنفاق العام لموارد الدولة عن طريق اهدارها في المشاريع الكبرى بما يحرم قطاعات هامه مثل الصحة والتعليم والخدمات من الاستفادة من هذه الموارد.

- تدني كفاءة الاستثمارات العامة وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة بفعل الرشاوي التي تدفع للتغاضي عن المواصفات القياسية المطلوبة.

---

[78]نور أحمد، الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية، مكتبة الاسرة، القاهرة ،2004م، ص127.

فإن هناك رأي مخالف و الذي ينظر إلى الفساد بمعيار الإيجابية و يمكن إدراجه فيما ذهب إليه آن إليوتفي دراسة قام بها...، أن بعض المحللين والمراقبين يرون أنه لا يلزم أن يكون الفساد مناوئا للتنمية الاقتصادية، خصوصاً إذا كانت تلك الدول التي ينتشر فيها الفساد بها بيروقراطية أو مسئولون غير أكفاء، أو أن يكون حكم القانون فيها ضعيفا.[79] و يرى لوي فرانسيس أن من الآثار الإيجابية للفساد (استغلال الوقت)، فيرى أن قيمة الوقت تختلف من فرد لآخر، ومن ثم فإن الأفراد الذين تكون لديهم تكلفة الفرصة البديلة للوقت مرتفعة نسبياً سيقومون بتقديم الرشوة لموظفي الحكومة رغبة في قضاء مصالحهم أو الحصول على الموافقات والتراخيص في وقت أقل ويعني هذا أن الرشوة أدت إلي الكفاءة لأنها قامت بتوفير الوقت لمن ترتفع لديهم قيمة الوقت.[80]ويرىتيلوك أن الفساد يخفف العبء الضريبي على الوحدات الاقتصادية في المجتمع، وهو ما يساعد على تشجيع النمو الاقتصادي حسب رأيه، ففي ظل وجود الرشاوى لا تكون الحكومة في غير حاجة لفرض المزيد من الضرائب لتمويل زيادة وراتب موظفي الحكومة ، فهذه الرشاوى تمثل دخلاً إضافياً لموظفي الحكومة من ذوي الدخول المنخفضة ومن ثم تنتفي الحاجة لدى الحكومة لفرض المزيد من الضرائب .بل إن هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك أمثال غرازيانو إذ يرى أن الفساد قد يؤدي إلى تحقيق نوع من التماسك السياسي حيث يوفر للأحزاب والجماعات السياسية الموارد المالية التي تمكنها من البقاء والاستمرار، ومن ثم تتوافر الديناميكية السياسية والاجتماعية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي .ومن خلال هذا الرأي نستطيع أن نقول إن الفساد هو بمثابة آلة تساعد على تسريع عجلة النمو الاقتصادي[81]. غير أن هذه الآراء تنظر إلى الفساد بكل سطحية من حيث كونها تساهم في تفعيل دينامية النمو، لكن أهمل هؤلاء ظاهرة الفساد في كونها آلة لإنتاج القيم، و أن الإنجرار وراء القيم النفعية القائمة على المصلحة من شأنها أن تقضي على روح الإنتماء و المساس بسيادية الدول.

---

[79]كيمبرلي آن إليوت: الفساد كمشكلة من مشكلات السياسة الدولية، بحث منشور ضمن كتاب الفساد والاقتصاد العالمي لمحرره كيمبرلي آن إليوت، ترجمة محمد جمال إمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة، مصر، 2008 .م، ص251. 252.

[80]Lui ،Francis T.،"An Equilibrium Queuing Model of Bribery" ،Journal of Political Economy ، Vol 93,1980,pp.76-81.

[81]د هشام مصطفى محمد سالم الجمل ، مرجع سابق ، ص 556.

ورغم ما يبدو على هذا الرأي من "وجاهة" وما ينطوي عليه من "بريق" قد يبدو منطقياً عند البعض ، إلا أننا إذا تفحصنا هذا الرأي فسنجده لا يصمد كثيراً أمام الانتقادات التي وجهت إليه وذلك للأسباب التالية[82]:

- أن القول بأن الفساد يكون ايجابياً لأنه يساعد على التغلب على جمود القوانين واللوائح الحكومية أمر ينقصه الدقة، لأنه يتناول ظاهر المشكلة وليس جوهرها، إذ أن هذه القوانين واللوائح الجامدة ليست بمنأى عن التغيير والتعديل، لأنها إما وضعت عن جهل أو نقص في كفاءة واضعيها، أو عن قصد لتمكين بعض موظفي الحكومة الفاسدين من استغلال سلطاتهم لتحقيق منافعهم الخاصة، والواجب هو تعديل هذه القوانين واللوائح وجعلها تصب في خدمة التنمية وليست وسيلة لمساعدة الفساد.
- ليس من المسلمات أن مؤسسات الأعمال التي يكون عندها القدرة على دفع رشاوي أكبر هي الأكفأ اقتصادياً، بل على العكس من ذلك فيرى (شليفر و فيشني) أن انتشار الرشوة قد يدفع مؤسسات الأعمال إلى التحول من الأنشطة الانتاجية الحقيقية الأعلى عائداً اقصادياً واجتماعياً إلى ألنشطةالريعية الأقل عائداً اقتصادياً واجتماعياً مما يعوق النمو الاقتصادي.[83]

الاجتماعية:

- اضعاف النسيج الاجتماعي وإشاعة روح الكراهية بين طبقات وفئات المجتمع نتيجة عدم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

- التأثير على استقرار الاوضاع الامنية والسلم الاجتماعي.

- تراجع ثقة افراد المجتمع بدور مؤسسات الدولة في محاربة الفساد مما يؤثر على قيم المواطنة. وفي هذا الإطار ساهم البنك الدولي بوضع مجموعة من الاستراتيجيات بهدف مساعدة الدول على مواجهة الفساد والحد من أثاره السلبية على عملية التنمية الاقتصادية، كما قامت المنظمات الدولية باتخاذ اجراءات وبذل

---

[82]د هشام مصطفى محمد سالم الجمل، نفس المرجع، ص557.

[83]Shleifer Andrei and Robert Vishny: "Corruption" ،The Quarrterly Journal of Economics ,108,(August)1993,p.772.

جهود من شأنها الحد من انتشار الفساد وربط منح قروضها والقيام باستثماراتها عبر اتخاذ الدول إجراءات فعالة للحد من ظاهرة الفساد و تناميها.

المحور الرابع: انواع الفساد

الفساد العرضي أو المعزول :وهو يكون أحياناً حالة عرضية لبعض الأفراد السياسيين أو الموظفين العموميين، أو مؤقتاً وليس منتظماً، أو هو السلوك الذي يمارسه موظفي الخدمة العامة على شكل رشوة أو تصرفات غير قانونية بشكل استثنائي ومحدود حيث أن القاعدة العامة هي أن يؤدى الموظف واجبه في صدق ونزاهة، وبالتالي يصبح الفساد هنا حالة عرضية أو فردية.

الفساد المؤسساتي:وهذا النوع من الفساد قد يكون موجوداً في مؤسسة بعينها أو في قطاعات محددة للنشاط الاقتصادي دون غيرها من القطاعات الأخرى، وذلك كوجود بعض الموظفين الرسميين الفاسدين في بعض المصالح و الوزارات والقطاعات المختلفة، وعادة ما يكثر الفساد في القطاعات التي يسهل جني الريع منها، حيث يسود الضعف في النظام وتضعف الرقابة والتنظيم في هذه القطاعات، ويقصد به السلوك الذي تخلفه القنوات المؤدية إلى ارتكاب المخالفات وتصبح تلك القنوات جزءاً أساسياً في تركيبة النظام السياسي والاقتصادي والإداري والقانوني للدولة، وبالتالي يصبح الفساد هنا هو الحالة الطبيعية، وخلاف ذلك من السلوكيات هو الحالة الاستثنائية[84].

الفساد المنتظم: وهذا النوع قد يصبح ظاهرة يعاني منها المجتمع بكافة طبقاته ومختلف معاملاته، وهذا ما يقصده Johnston بالفساد المنتظم أو الممتد . وهو يؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد على كافة مستويات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وله ملامح تميزه عن غيره، ومن أهم هذه الملامح ما - يلي[85]:

أ- أنه متجسد في بيئات ثقافية واجتماعية معينة.

- ب-يميل إلى أن يكون احتكارياً .

- ت- أنه فساد منظم ويصعب تجنبه، كما أنه ديناميكي متصل بجميع البنى

[84]د هشام مصطفى محمد سالم الجمل ، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الاسلامي والوضعي، منشور جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية، 2014 ص537،

[85]د هشام مصطفى محمد سالم الجمل ، نفس المرجع ص538،

.-**الفساد الصغير:** ويقصد به ذلك السلوك الذي يمارسه موظفي الخدمة العامة بتقاضيهم مبالغ جانبية من خلال رشاوي صغيرة من الجمهور لتسهيل معاملا□م، ومن جهة أخرى لإعانة أنفسهم بزيادة مصادر دخلهم. وهذا النوع من الفساد يكون محدود التأثير على الاقتصاد.

-**الفساد الكبير** : يقصد به السلوك الذي يسلكه كبار المسئولين والسياسيين بحكم صلاحيتهم الواسعة في اتخاذ قرارات بشأن التعاقدات الكبيرة والمشاريع الممولة من الخارج، وبالتالي الحصول على أموال كبيرة للصالح الشخصي، وهذا النوع من الفساد أكثر خطورة من السابق وأكثر تأثيراً على الاقتصاد.

الفساد ذو الأثر الضئيل : يحدث من المسئولين الحكوميين غير المنتخبين، لاسيما البيروقراطيين الإداريين من المستويات الدنيا، ومن أهم المعاملات التي يحدث فيها الفساد في هذا النوع الضرائب واللوائح التنظيمية واشتراطات الترخيص والتخصيص الاستنسابي لمنافع حكومية من قبيل الإسكان المدعوم والمنح الدراسية والوظائف و بعض الإعانات البسيطة

الفساد ذو الأثر العظيم : فيحدث على مستويات الحكومة الأعلى، حيث يتفاعل القادة السياسيون والبيروقراطية والقطاع الخاص، ويتكون هذا الفساد من قرارات حكومية لا يمكن اتخاذها بدون مشاركة سياسية على مستوى عال، مثل توريد معدات عسكرية أو طائرات مدنية أو بنية أساسية أو الصفقات الكبرى مع الدول و الشركاء الأجانب

استغلال النفوذ: فيحدث نتيجة لتأثيرات اقتصادية مثل الرشاوى، أو بسبب ولاءات شخصية مثل الروابط الأسرية أو القبلية أو علاقات الصداقة

ومن وجهة نظر أخرى قسم أحد الباحثين الفساد إلى عدة أنواع تختلف باختلاف الزاوية التي نظر من خلالها إليه، أو من حيث المعيار المتخذ أساسا للتقسيم، وقد اختار معيارين للتفرقة.[86]

- أ المعيار الأول: ينظر إلى الفساد من حيث حجم المقابل والمكانة الوظيفية للقائم به أو من حيث الخطورة إلى فساد صغير وفساد كبير:

[86] حسين محمود حسن: دراسة تحليلية لأسباب الفساد في مصر قبل ثورة 25 يناير، بحث مقدم في المؤتمر السنوي بعنوان "نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، .2011، ص 38/37.

-1- فالفساد الصغير: هو الذي يقوم به صغار الموظفين والمسئولين، وغالباً ما يكون المقابل فيه ضعيفاً

-2- والفساد الكبير :ما يقوم به كبار الموظفين والمسئولين وغالباً ما يكون المقابل فيه كبيراً .

- ب المعيار الثاني : فينظر إلى الفساد من حيث طبيعة القطاع الذي يحدث فيه الفساد أو من حيث المظهر إلى الفساد الإداري والفساد السياسي والفساد الاقتصادي والمالي والأخلاقي

1-**الفساد الإداري** : و يقصد به الخروج على النظم الإدارية السائدة لتحقيق مكاسب خاصة للموظف كاستغلال معدات وأدوات العمل لغير المصلحة العامة

2- **الفساد السياسي**: فيقصد به استغلال النفوذ السياسي لشخص أو حزب لتحقيق مكاسب سياسية مثل تزوير الانتخابات للبقاء في السلطة، أو تفضيل البعض لانتماءات السياسية وتعيينهم في المناصب

3-**الفساد الاقتصادي**: فيحدث عندما يكون هناك تلاعب بالقوانين الحاكمة للنشاط الاقتصادي في الدولة لتحقيق مكاسب لشخص أو فئة معينة من الأشخاص مثل التلاعب في البورصة والاحتكارات الاقتصادية

4-**الفساد المالي** : فيقصد به التهرب من الضمانات التي تحكم القطاع المالي كمنح القروض بدون ضمانات، وتهريب الأموال خارج الدولة وغيرها

5- **الفساد الأخلاقي**: والذي يتمثل في الخروج على القيم الدينية والأخلاقية السائدة في المجتمع

6- **الفساد التشريعي:** فيحدث عندما تستغل السلطة التشريعية لإصدار قوانين تخدم مصالح معينة لأشخاص معينين أو فئات معينة على حساب الصالح العام.

ولكن يثور هنا تساؤل مهم أي من هذه الأنواع أكثر تأثيراً في الآخر؟ و هنا تذهبت بعض التحليلات إلى أن الفساد السياسي هو الذي يقود كل أنواع الفساد الأخرى، فعندما يكون هناك فساد بين السياسيين فإن هذا يفتح الباب للإداريين ليمارسوا الفساد الإداري بكل صوره خاصة أن المصالح أصبحت مشتركة بينهم جميعاً لإخفائه، وإذا اتفق السياسيون والإداريون على الفساد أصبحت الدولة وأموالها

وثرواتها ومقدراتها مصدراً للنهب والسلب خاصة في ظل النظم غير الديمقراطية التي تغيب فيها الشفافية وتنعدم فيها الرقابة المؤسسية والشعبية . وهذا التحليل يقودنا إلى نتيجة في غاية الأهمية وهي أن نزاهة القيادات السياسية مطلب مهم جداً وضروري في مكافحة الفساد، بمعنى أنه إذا صلحت القمة صلحت القاعدة، أي أن انتشار الفساد يبدأ من القمة ثم ينتشر في القاع وليس العكس . والواقع أن الأنواع المختلفة من الفساد -التي سبق ذكرها-متداخلة بشكل كبير، ويصعب التفرقة بينها بشكل واضح ولكن الهدف من ذكر هذه الأنواع وتصنيفها هو معرفة واكتشاف والتوصل إلى أفضل الحلول المناسبة لمعالجة هذه الأنواع المتعددة والمتنوعة من أنواع الفساد والحد من آثارها المختلفة على الاقتصاد القومي .

و من جانب أخر يمكن النظر إلى ظاهرة الفساد في شقها المادي و المعنوي، ففي الشق المادي و ما يتصل بالفساد المالي و الممتلكات المادية العينية تبدوا ظاهرة الفساد أقل صعوبة من حيث الإدراك و التفسير و طرق المعالجة إذا توفرت النية في ذلك، أما ما يتصل بالشق المعنوي الغير مادي كفساد القيم و الأخلاق و الثقافات و المعتقدات، فهو فساد أعمق و أكثر تعقيد من حيث فهمه و إدراكه و كذلك من حيث ابتكار طرق العلاج، و هذا الطرح يناقض الطرح القائل بأن الفساد السياسي هو أعلى درجات الفساد، بحكم أن أخلقة السياسة هي في جوهرها طريقة لمكافحة الفساد

المحور الخامس: الفساد من حيث الانتشار

أما أنواع الفساد من ناحية الانتشار فهناك فساد دولي و فساد محلي:

الفساد الدولي :وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعاً عالميا يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليها (بالعولمة) بفتح الحدود والمعابر بين البلاد وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر. ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتمرير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينهما لهذا يكون هذا الفساد أخطبوطاً يلف كيانات واقتصاديات على مدى واسع ويعتبر الأخطر نوعاً .

الفساد المحلي: وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشأته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود (مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية.و لا يزال هذا الفساد الأكثر انتشارا في المجتمعات و يتمثل أساسا في استغلال الوظيفة لأغراض شخصية والرشـــوة و المحسوبية.

المحور السادس: أسباب و مظاهر الفساد

اختلفت وجهات النظر حول تفسير ظاهرة الفساد من حيث الأسباب المؤدية إليها، وهنا نفرق بين اتجاهين، بحيث يذهب الإتجاه الأول إلى أن أسباب الفساد تعود إلى عوامل أخلاقية وأيديولوجية ودينية وشخصية ناتجة عن انحلال النخبة وضعف إيمانها الديني أو العقائدي أو السياسي، أما الاتجاه الثاني : فيذهب إلى أن الفساد ينسب إلى النظام السائد وخصائصه سواء أكان شمولياً أو ديمقراطياً . وقد استند أحد الباحثين في تفسيره إلى[87] وجهة نظر المدرسة الليبرالية الجديدة التي ترى أن الفساد هو : أحد الآثار التي ترتبت على وجود السوق السوداء ، التي نشأت بسبب اتباع سياسة التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية وتدخل التشريعات التي تصدر عنها مما يؤدي إلى زيادة فرص الممارسات البيروقراطية وبالتالي زيادة المخاطر التي يقوم بها الأفراد بإقدامهم على اتخاذ إجراءات سوق موازية أو خفية، وعلى سلوكيات غير قانونية للتغلب على هذه البيروقراطية ويبدو أن الفساد يشبه كرة الثلج الضخمة لا يظهر منها الق إلا مة، ما أي يكتشف، ما أما خفي فأعظم بكثير، وتشير إحدى الدراسات لاستطلاع الرأي العام في من كل إيطاليا وفرنسا واليابان أن غالبية الناخبين مقتنعون بفساد جميع السياسيين[88].

بينما يرى باحث آخر[89]أن الأسباب الحقيقية للفساد طبقاً للنظرية الاقتصادية تكمن في البحث عن الريع، وهذا ما يراه أنصار نظرية الاختيار العام، والتي يرجئ أنصارها أسباب الفساد إلى التفاعل بين الزبائن، العملاء 'سواء كانوا قطاعاً عائلياً أو مواطنين عامين أو سياسيين أو رسميين عموميين، وأفراد آخرين يتصفون بالفساد.

كما تعتبرالعوامل الدولية كذلك من أهم أسباب الفساد الاقتصادي حيث تعد هذه العوامل سبباً آخر من أسباب الفساد. و مهما اختلفت الآراء حول مسببات الفساد إلى أنه يمكن حصرها فيما يلي:

---

[87]أنور حامد: اللعب مع الفساد، مقال منشور بمجلة الكتب وجهات نظر في الثقافة والسياسة والفكر، مجلة شهرية تصدر عن الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، القاهرة، مصر، العدد141 ،السنة الثانية عشر، أكتوبر .2010 ص 28

[88]د هشام مصطفى محمد سالم الجمل ، مرجع سابق، ص542

[89] د عبد الله بن حاسن الجابري، الفساد الاقتصادي (أنواعه-أسبابه - آثاره وعلاجه) من بحوث المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية . ص 11

الأسباب السياسية

1- والمتمثلة في مركزية الادارات الحكومية، وانتشار البيروقراطية وجمود الأنظمة والتشريعات، في مقابلة ضعف شديد لأداء السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، و في هذا الصدد تعتبر الأنظمة السياسية الشمولية أكثر عرضة لظاهرة الفساد بحكم أنها أنظمة تلغي كل التفاعلات العكسية بين المجتمع السياسي و المجتمع المدني إضافة إلى عدم إخضاع الطبقة السياسية للمساءلة و المتابعات القضائية، و هي أسباب تبرز اعطاء هذا النوع من الأنظمة أولوية قصوى لاستقرار النظام و السلطة السياسية على حساب التعاطي مع المسألة الإقتصادية و المطالب الاجتماعية، و هو السبب المحوري الذي يؤدي إلى الاستبداد السياسي و الذي يعتبر كظاهرة اجتماعية سياسية ناتج عن مجموعة من المقدمات المركبة تحركها دوافع مختلفة على مستويات متلازمة لخارطة توزيع السلطة سياسيا و إداريا، و ذات آثار متباينة، مثلما تعتبر ظاهرة هيكلية في مراحلها المتقدمة تمس جميع مستويات الإدارة مما يزيدها تعقيدا عند معالجتها كظاهرة عند مستوى معين من دون أن ترافقه معالجة لمستويات أخرى في ذات الوقت، و الاستبداد السياسي هو وصف النسق الفاسد من الحكم الذي يحتكر فيها فرد أو جماعة السلطة دون إشراك من لهم الحق فيها، فهو إكراه تمارسه سلطة ليس لها الحق في استعمال القوة، أو سلطة شرعية تتجاوز في استعمالها للقوة جميع القيود والحدود الموضوعة، فيكون الفرد وحريته الضحية الأولى لهذا الإكراه ، وهو ما يفرض ممارسة وحيدة المصدر، تلغي الحوار ومناقشة القرار، وتمنع المراقبة على ممارسات السلطة التي تنفرد بإصدار القوانين والتحكم في مجرياتها، فالحاكم بأمره يعتلي عرش جبروته بتأييد مجموعة من المنتفعين المتواطئين، يستمد منها القدرة المطلقة على قمع المعارضين، وهو ما ينجم عنه ممارسات تسلطية تعود بالفائدة على أصحابها وتغييب المصلحة ، ويعد الاستبداد السياسي النواة الأولى لانتشار الفساد بل هو أكبر أشكال الفساد وأخطرها و هو ما عبر عنه "روبرت كليتغارد" في معادلته حول الفساد:

الفساد= درجة احتكار القرار+حرية التصرف -المساءلة.

2- إن تمتع المسئولين الحكوميين (العموميين) بحرية واسعة في التصرف يجعلهم يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية عن طريق قبول الرشاوى من الشركات (القطاع الخاص) أو المواطنين نظير حصولهم على امتيازات واستثناءات . كذلك احتفاظ الدولة بثروة هائلة – منشآت وممتلكات وموارد طبيعية – وإضفاء المشروعية على سلطتها على مشروعات الأعمال، حتى ولو كانت خاصة، يعطي المسئولين الحكوميين سلطات استثنائية، وفرصاً كثيرة لالتماس الرشوة، ونطاقاً واسعاً لنهب الثروات العامة مما يؤدي إلى ضعف المجتمع المدني وتهميش دور مؤسساته في كثير من الدول النامية – الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والتنظيمات الاجتماعية المختلفة – إلى غياب قوة الموازنة المهمة في هذه المجتمعات، مما يساعد على تفشي ظاهرة الفساد واستمرار نموه[90]

3- أن الفساد السياسي يحدث خلال العملية الانتخابية عندما يحاول المرشحين استقطاب المؤيدين وكسب تأييدهم بالوسائل التي تلاءم كل شريحة في ا□تمع، بداية بتقديم الوعود من قبل المرشحين و□اية بشراء الأصوات من الناخبين بمبالغ مالية نقدية أو عينية، وبعدما يفوز المرشح لا يجد أمامه من سبيل إلا أن يبذل كل الجهود والسبل الممكنة وغير الممكنة لاستعادة المبالغ التي أنفقها حتى وصل إلى هذا المنصب ولضمان ترشحه مرة أخرى . وهكذا يصبح أعضاء السلطة التشريعية المنتخبون وغيرهم منفذاً للفساد ويصبح التصويت على مشروعات القوانين والآليات التي تمر من خلالها وسائل وأساليب لعقد الصفقات وتبادل المنافع الشخصية[91].

4- ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وعدم اتخاذ إجراءات ردعية ضد من ثبت في حقهم الفساد بسبب انغماسها في الفساد أو انغماس بعض عناصرها، ما يعطي الأمان للمفسدين ويشجعهم على ذلك.

5- التحول السريع وغير المخطط في المنظومة الاقتصادية والسياسية للدول وعدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني التي توفر بيئة مناسبة

---

[90]قدور القدور: الفساد- اسباب الفساد ودوافعه-طرق مكافحة الفساد والحد من تناميه، بحث منشور على الشبكة العنكبوتية(الانترنت) تحت رابط- .

http /www.tunisia-cafe.com/vb/showthread.php?p=52520

[91]د هشام مصطفى محمد سالم الجمل ، مرجع سابق، ص 548

للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الر قابي على الوظائف العامة في هذه المراحل.

6- ضعف ثقافة المساءلة والمحاسبة و ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة على الأداء الحكومي سواء بسبب ضعف ثقافتها أو وسائلها أو تبعيتها و عدم تمتعها بالحيادية و الاستقلالية في عملها.

الأسباب الاقتصادية[92]

1- تدني مستوى المعيشة ووجود الفقر والبطالة، فقد أثبتت الدراسات والأبحاث على وجود علاقة قوية بين الفقر وجرائم الفساد، فعدم توفير الأمن الاقتصادي وسوء الغذاء والرعاية الاجتماعية وارتفاع تكلفة المعيشة يساعد على الفساد.

2- كما يعد من الأسباب الاقتصادية السياسة النقدية والمالية غير العادلة والمتمثلة في سياسة التوسع في الإصدار النقدي إلى درجة الإفراط المؤدي إلى التضخم، ومن ثم زيادة الأسعار وارتفاعها وانخفاض الدخول الحقيقية، وتدهور القوة الشرائية للنقود وانعدام دورها في تسوية المدفوعات الآجلة وتأثير ذلك على المعاملات والديون وعلى أصحاب الدخول الثابتة، مما دفع العاملين بأجهزة الدولة لمواجهة متطلبات المعيشة إلى تقوية الدافع لارتكاب صور الفساد كالرشوة والاختلاس والسرقة، نظراً لصعوبة سد تلك الفجوة بأساليب مشروعة وصاحب ذلك التوسع المصرفي مع عدم الرقابة الجيدة لتزايد حالات السرقة والاختلاس في قطاع المصارف والمماطلة في سداد القروض.

3- عدم مراعاة السياسات الاقتصادية، كمراعاة وجوب تحقيق التوازن أو العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية على السكان، مما يؤدي إلى اختلال توزيع الدخل بين فئات وشرائح المجتمع، مما يمكن الأغنياء من استغلال الفقراء وذوي الدخل المحدود من الموظفين لمضاعفة أرباحهم ومكاسبهم غير المشروعة.

---

[92] شيبوط سليمان، سبخاوي محمد : مكافحة الفساد من منظور إسلامي، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بعنوان الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل – 23،24 فيفري2011م، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، ص -1112

4- تكليف أجهزة الدولة الحكومية أو القطاع العام بأعباء ومهام تتطلبها برامج التنمية وما يستلزمه ذلك من منحها صلاحيات واسعة ومدها بموازنات واعتمادات مالية كبيرة، دون تمكينها من بناء مؤسساتها وتطوير قدراتها وتأهيل كوادرها وتحسين قياداتها ضد احتمالات الانحراف والاستغلال أو إخضاعها للمتابعة والرقابة والمسائلة فتتصرف في المال العام دون رقابة مالية أو محاسبية وهذا يعد ملائماً لانتشار الفساد والرشوة.

5- التحول السريع نحو القطاع الخاص وبيع المؤسسات والمرافق الحكومية للشركات الخاصة الوطنية أو الأجنبية – وهو ما يعرف بنظام الخصخصة- مما يسمح للوسطاء والسماسرة والوكلاء بعقد الصفقات ودفع العمولات لشراء الشركات الحكومية بأقل من قيمتها.

6- تؤدي الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها المجتمعات بسبب الحروب والكوارث إلى قلة المعروض من السلع والخدمات ومن ثم يزداد الطلب عليها مما يستتبع ذلك إلى ظهور السوق السوداء، بالإضافة إلى التحايل والرشوة لتجاوز القوانين والإجراءات التعسفية التي يتم فرضها في الظروف الاستثنائية.

7- حصول عدد من الفئات في بعض الوظائف على دخول إضافية دون وجود معيار واضح يحكمها، أو مقابل عمل حقيقي لها وذلك تحت مسميات مختلفة وبدرجات متفاوتة من الشرعية، كل ذلك أدى إلى تمتع تلك الفئات بالدخول الإضافية مع حرمان فئات واسعة أخرى منها، مما دعا تلك الفئات إلى الفساد وتقبل الرشوة او على الأقل تبريرها أمام أنفسهم.

الأسباب الاجتماعية

1- وجود بعض المتغيرات الاجتماعية التي تسهم في توفير أجواء الفساد وتحفز البعض على ممارسته ومنها على سبيل المثال[93]:

[93] د. عادل عبد العزيز السن: مكافحة أعمال الرشوة، ورقة عمل مقدمة في ندوة "المال العام ومكافحة الفساد الإداري والمالي"، المنعقدة في تونس في الفترة من 14الى18 ماي2007م، منشور في مؤتمر الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر ،2008، ص 118، 119

أ. توظيف الانتماءات الإقليمية والطائفية والعلاقات الأسرية في التعامل الرسمي وفي الضغط على القيادات لتحقيق مكاسب ومزايا بغير وجه حق، ويتضح ذلك في عمليات التعيين ومنح الوكالات والرخص وغير ذلك، ذلك أن أغلب المؤسسات الإدارية والوزارات مثقلة بعدد كبير من القوى العاملة التي تفوق احتياجاتها (البطالة المقنعة) والتي تزيد من أعبائها المالية ومسئولياتها الاجتماعية.

ب. شيوع الوساطة وتمرس أصحاب النفوذ الاجتماعي في استغلال علاقاتهم الشخصية وغير الرسمية بإنجاز بعض الأعمال التي تتعارض مع القوانين أو تمس المصلحة العامة ظناً منها أن ذلك سوف يساهم في خدمة الآخرين مستبعدين الأضرار التي تنجم عن تصرفاتهم طالما لم يستفيدوا مادياً أو مباشرة من هذا السلوك.

ت. التمسك الخاطئ من قبل المواطنين والإداريين بعض الأمثلة الشعبية التي تخيل للعامة وكأنها مبادئ أو قيم ملزمة للسلوك مع أنها تتنافى مع القيم الدينية وتتسبب في التستر على المقصرين والمخالفين والتغاضي عن الانحرافات والتجاوزات وتتساهل مع حالات التزوير والاستغلال فتحول الإدارات والمصالح الحكومية إلى بؤر فساد.

2- الأثر السلبي لبعض العادات الاجتماعية السائدة في سلوك بعض المسئولين والعاملين بالجهاز الإداري بالدولة مثل ضعف الوعي بأهمية الوقت وعدم الالتزام بالمواعيد وعدم الاهتمام بالملكية العامة والمبالغة في تزيين المكاتب الحكومية وتأسيسها وإساءة استخدام سيارات الدولة وأجهزتها أو استخدامها للأغراض الشخصية، فهذه الممارسات فضلاً عما تسببه من أضرار للمصلحة العامة فإنها تثير استياء بعض الفئات ويضعف أمالها في التطوير والإصلاح ويدفعها في النهاية إلى الفساد[94].

3- ضعف الوازع الديني لدى الأفراد وغياب الضمير مما تسبب في انتشار الفساد في المجتمع إذ أن ذلك جعل الفرد يسرف في إشباع رغباته

[94] نفس المرجع ،ص 119

وشهواته فيحاول بكل الوسائل تحقيق ذلك سواء بطريق مشروع أو غير مشروع مما يؤدي إلى الرشوة وغيرها من مظاهر الفساد.[95]

4- الجهل و انشار الأمية و هو ما يحول بين المواطن و معرفة حقوقه الفردية و المدنية و السياسية و سبل تحقيقها مع تدني مستوى التربية للأسرة والمدرسة اللذين يعدان النواة الأولى لتنشئة من حيث عدم الاهتمام بالطفل وإغفال الدور التوعوي والتربوي من المنزل الى المدرسة.

الأسباب القانونية والقضائية: وتتمثل في الآتي[96]:

1- عدم وضوح القوانين وعدم صياغتها بدقة ووضوح إضافة إلى انعدام الشفافية فيها مما يجعلها قابلة للتفسير بشكل خاطئ، إضافة إلى ذلك أن تلك القوانين قد تمنح بعض المسئولين صلاحيات واسعة وكبيرة مما يجعل المجال أمامهم مفتوحاً للفساد، ويتضح هذا بوضوح في أن الموظف الفاسد الذي يجد أمامه قدراً كبيراً من حرية التصرف سوف يستغل هذا القدر للحصول على أكبر منفعة ممكنة من منصبه. ويترتب على عدم وضوح القوانين هدر للموارد الاقتصادية مثل الفساد في قانون الموازنة العامة للدولة يؤدي إلى هدر في التخصيصات، كذلك التهرب الضريبي يؤدي إلى شح الموارد، والتهرب الجمركي يؤدي إلى انخفاض الموارد وغيرها[97].

2- الأصل في التشريعات أن صدورها يكون لتحقيق المصلحة العامة وأن المهمة الأساسية للقضاة هي تحقيق وإرساء العدالة وفقاً لمبدأ سيادة القانون، غير أن هذه التشريعات قد تصبح منفذاً للفساد من خلال بعض الأدوات التي تتولد عن الثغرات القانونية، إضافة إلى إساءة بعض العاملين في مجال التقاضي لممارسة صلاحيتهم واستغلال نفوذهم لتحقيق أغراض شخصية غير مشروعة، مثل الثنائية في تطبيق القانون وتفسيره تبعاً للأطراف والجهات.

---

[95] د هشام مصطفى محمد سالم الجمل ، مرجع سابق، ص 545

[96] د. عاطف وليم أندرواس: الاقتصاد الظلي "المفاهيم-المكونات-الأسباب" الأثر على الموازنة العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2005م، ص201.

[97] د هشام مصطفى محمد سالم الجمل ، مرجع سابق، ص 548

3- قيام بعض المتورطين في عمليات الفساد بتجنيد بعض القضاة ليتولوا عن قصد حمايتهم مقابل ما يقدم لهم من مبالغ نقدية كبيرة وهدايا عينية يتعذر الحصول عليها بالطرق المشروعة.

4- قيام بعض المحامين بتولي الدفاع عن قضايا الفساد والرشوة مقابل مبالغ كبيرة متعهدين سلفاً ببراءة المتهمين فيها من خلال التواطؤ مع بعض القضاة الذين يمارسون سلطاتهم من خلال الأحكام التي يصدرونها، أو من خلال الأساليب غير القانونية التي يتبعونها.

الأسباب الإدارية والمؤسسية[98]

1- تكليف المنظمات الإدارية بأعباء ووظائف تفوق قدرتها وإمكاناتها البشرية والمادية، الأمر الذي يجعل العاملين عاجزين عن إنجاز الأعمال أو تأخيرها مما يضطرهم إلى الأساليب الملتوية لإنجازها، ومن هذه الأساليب الرشوة التي تعد من أبرز مظاهر الفساد.

2- منح بعض المنظمات الناشئة والنائية صلاحيات واسعة تعطيها الحق في إدارة شئونها بصيغ لا مركزية دون إخضاعها للرقابة أو متابعتها بصفة مستمرة مما يشجع بعض القائمين إلى إساءة استغلال سلطاتهم لتحقيق مصالحهم الخاصة أو لخدمة فئة على حساب فئات أخرى.

3- التوسع في إقامة المؤسسات والهيئات العامة التي تتمتع بالاستقلال المالي والإداري ووضع الموارد والإمكانيات الكبيرة تحت تصرفها والتساهل في اختيار القيادات الإدارية غير المؤهلة لإدارتها وعدم الاهتمام ببرامج التدريب والإعداد والتقويم التي تجنبهم الانحراف وسوء التصرف وتحذرهم من التورط في قضايا الفساد.

4- وجود فجوة كبيرة بين سياسات الأجور والمرتبات والأوضاع الاقتصادية والمعيشية للموظفين مما يجعلهم عاجزين عن توفير الحد الأدنى من احتياجات الضرورية بالوسائل والأساليب

---

[98] نفس المرجع، ص 549، 550

المشروعة، مما يضطر البعض إلى توفيرها بأساليب غير مشروعة كقبول الهدايا والرشاوى وغيرها.

5- وجود بعض الثغرات في القوانين والأنظمة واللوائح وعدم المبادرة إلى إصلاحها ومعالجتها مما يعطي الفرصة لبعض المسئولين للنفاذ من خلالها ومخالفة القوانين أو محاباة البعض على حساب البعض الآخر مما يفتح مجالاً كبيراً للفساد

6- غياب آليات المسائلة والشفافية والتي تنقسم إلى نوعين هما : آليات المسائلة الخارجية وآليات المسائلة الداخلية ،وتشير آليات المسائلة الخارجية إلى القنوات الديمقراطية التي تتيح للشعب فرصة مساءلة حكوماته عبر الانتخابات العامة والمحلية ووسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني ،هذا من جانب ،ومن جانب آخر ،فتشير آليات المساءلة الداخلية إلى الفصل بين السلطات وإقامة أجهزة رقابية فعالة ومستقلة بحيث تقوم أجهزة الدولة المختلفة بمراقبة بعضها البعض مما يخلق توازناً بين السلطات ويحول دون تمركز السلطة بشكل مفرط في أي منها.

المحور السابع: مؤشرات قياس الفساد

توجد عدة طرق غير مباشرة لقياس مظاهر الفساد ومدى تفشيه في المجتمعات والمؤسسات، وتعتمد طرق الكشف عن الفساد على مصادر متعددة منها الأجهزة الرقابية بالدولة وتسليط وسائل الإعلام الضوء على عدد من مظاهر الفساد وتفشيه في الأجهزة والمؤسسات المختلفة وكشف مظاهر الفساد من خلال الحملات الإعلامية المركزة . هذا إضافة إلى دراسة التقارير الفنية والرقابية للحالات الصادرة من بعض الأجهزة الرقابية في الدولة نحو بعض الجهات والإدارات التي يحتمل انتشار الفساد فيها ، وتقوم منظمة الشفافية الدولية وهي منظمة غير حكومية بقياس مستوى الفساد في الدول عبر مؤشر مدركات الفساد Corruption Perceptions Index حيث أن المؤشر هو عبارة عن مصطلح دولي أصدرته المنظمة عام 1955 ويقوم على ترتيب الدول حول العالم بناءا على مدركات الفساد لدى مؤسسات القطاع العام في هذه الدول ويعتمد في نتائجه على مصادر مستقلة، ويرمز له اختصارا CPI ويتدرج المقياس من (صفر) الى (100) و تعتبر الدرجة

صفر أعلى درجات الفساد. بينما تمثل الدرجة ال100 أدنى درجات الفساد المدرك.[99]

المحور الثامن:الآليات الوقائية لمحاربة الفساد

تمثل برامج الوقاية أحد أهم الآليات التي تساهم في الحد من الفساد ومنع أسبابه، إذا استطعنا أن نضع سبل وقائية تمنع وقوع جرائم الفساد فهذا يعد خطوة استباقية تعزز مكافحة الفساد وخصوصا على المدى الطويل، ومن هذا المنطلق خصصت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التدابير الوقائية لمكافحة الفساد لأهميته الكبيرة. و تمثل التدابير الوقائية أحد الأدوات الهامة في التصدي للفساد ومن أسبابه ، بحيث تكون تلك التدابير على هيئة سياسات تمارس لمكافحة الفساد عبر إنشاء هيئات مكافحة الفساد أو الأجهزة الرقابية الأخرى بشكل مستقل لضمان تعزيز النزاهة والشفافية. وتحفيز جميع أفراد المجتمع بالمساهمة نحو منع الفساد عبر تعزيز مشاركة المجتمع المدني ورفع الوعي العام بالفساد وسبل الوقاية منه ومنع أسبابه.[100]

انفاذ القانون

تعد ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد وحرمانهم من الاستفادة من عائد جرائمهم ومن العودة إلى ارتكابها، من أهم الرسائل الواجب إيصالها للجميع وأن الجريمة لابد من ملاحقتها و معاقبة مرتكبها ، ويتم تحقيق هذه الغاية عن طريق المراجعة الدائمة للتشريعات التي تضمن ذلك وتبسيط الإجراءات الخاصة بحجز ومصادرة الأموال واسترداد العائدات الناتجة عن الفساد والتوسع في استخدام أساليب التحقيق المتطورة في قضايا الفساد.

تعزيز سبل النزاهة والشفافية

تعتبر النزاهة قيمة أخلاقية سلوكية وثقافة تهدف إلى محاربة الفساد بأنواعه وعدم الاعتداء على المال العام أو الممتلكات العامة وتتمثل في القيم المرتبطة بقيام الموظف بأداء مهامه مثل الأمانة والصدق والعناية والإتقان والحفاظ على المال العام وصونه كما تعتبر الشفافية مبدأ تنموي استثماري واقتصادي مهم يعني

---

[99]ثقافة مكافحة الفساد، مرجع سابق، ص 25.
https://www.nazaha.gov.kw/AR
[100]ثقافة مكافحة الفساد، المرجع السابق ص،27
https://www.nazaha.gov.kw/AR

ضرورة الإعلان والإعلام عن الأنشطة والبرامج التي تنفذها المنظمة، بمعنى أن مصادر الدخل واضحة وأوجه الإنفاق واضحة. كما أنها تعد من أهم أسس الحوكمة التي من شأنها أن تكافح الفساد في المؤسسات الحكومية والخاصة.

لذلك فإن النزاهة والشفافية من القيم الفعالة في مكافحة الفساد، وتتطلب العمل على تأسيس مفهوم النزاهة عبر برامج إصلاح شاملة تحظى بدعم سياسي وإعلامي قوي، يقوم على تشخيص المشكلة ومعالجة أسبابها وتعاون الأجهزة الحكومية مع الخاصة والمجتمع على حد سواء، للعمل على إرساء المبادئ والقيم الأخلاقية للمجتمع وتعزيز مفهوم النزاهة والشفافية على قاعدة الشراكة في محاربة الفساد، ويؤدي ترسيخ قيم النزاهة والشفافية في المجتمعات إلى تحقيق تنمية مستدامة وتحسين نوعية الحياة للمواطنين وسيادة القانون من جهة، ومن جهة أخرى جعل الفساد عالي التكلفة ومنخفض الربحية.

التعاون مع المؤسسات الحكومية

يقوم جوهر عمل السلطة التنفيذية على تقديم الخدمات العامة للجمهور وفق الإمكانيات المتاحة لها، ولضمان مكافحة الفساد والوقاية منه في أعمال المؤسسات الرسمية الحكومية يجب التأكد من أن اجراءات وآليات اتخاذ القرار تتم بطريقة شفافة وواضحة بعيدا عن أي اعتبارات إلا بما يقتضيه القانون، الأمر الذي يقتضي التعرض لمفهوم الشفافية ومؤشراتها فيما يخص إجراءات تقديم الخدمات، والإفصاح للجمهور عن السياسات العامة المتبعة ، و وبخاصة السياسات المالية و حسابات القطاع العام ، وكيفية إدارة الدولة من قبل القائمين عليها بمختلف مستوياتهم، وتساهم كذلك في الحد من السياسات والاجراءات غير المعلنة أو السرية التي تتسم بالغموض وعدم مساهمة الجمهور فيها بشكل واضح. لهذا تعتبر الشفافية هي الإفصاح عن نشاطات القطاعات الحكومية المختلفة والمؤسسات الخاصة التي يتضمن عملها تأثيرا على المصلحة العامة و يمكن رصد عدد من المؤشرات الضرورية لضمان شفافية المؤسسة التي تعنى بالشأن العام

- توافر وثائق واضحة حول أهداف المؤسسة، وفلسفة عملها، وبرامجها، وإتاحتها للجمهور

- توفير معلومات للجمهور حول النظام الأساسي والهيكل التنظيمي للمؤسسة، وكذلك نظام الموظفين، وميزانية المؤسسة وتمويلها وعلاقتها

من خلال ذلك نستطيع القول بأن جوهر الشفافية يستند إلى التدفق الحر للمعلومات، وإنها تتيح للمعنيين بمصالح معينة أن يطلعوا مباشرة على العمليات والإجراءات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح، وتوفر لهم معلومات كافية تساعدهم على فهمها ومراقبتها. ولكي تكون المؤسسات المستجيبة لحاجات الناس ومشاكلهم منصفة يجب عليها أن تكون شفافة، وأن تعمل وفقا لسيادة القانون، فإصلاح مؤسسات الدولة وجعلها أكثر كفاءة ومساءلة وشفافية يعد ركنا أساسيا من أركان الحكم الصالح.

تشجيع دور منظمات المجتمع المدني:

إن اتخاذ التدابير الوقائية الكفيلة بمشاركة منظمات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر الفساد وآثاره على المجتمع وتوسيع دورها في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته تعتبر من الاليات التي أشارت لها الاتفاقية لتشجيع الدول الأعضاء في مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية ، وتتميز منظمات المجتمع المدني بدورها الفعال في المجتمع انطلاقا من أهدافها في توعية المجتمع وتثقيفه وبناء تغيير اجتماعي ايجابي وفق رؤية ثقافية ومبادئ وطنية، ويمكن تصنيف منظمات المجتمع المدني لما يلي:

المنظمات الأهلية

يشير مفهوم المنظمات الأهلية غير الحكومية المعروفة اختصارا NGOS. إلى جملة المبادرات الاجتماعية التطوعية التي تنشط في مجالات مختلفة مثل الخدمات الاجتماعية، المساعدات الخيرية خدمات التعليم، الصحة والثقافة.

ويتحدد موقع هذه التنظيمات بين الدولة من جهة، والقطاع الخاص الهادف للربح من جهة أخرى، وتتكون بناء على اهتمام عام مشترك لتحقيق منافع جمعية. و تلعب المنظمات الأهلية دورا مهما في بناء ثقافة مجتمعية وقيم وممارسات، أساسها احترام مبدأً المواطنة، ، الحفاظ على المال العام، المشاركة الواسعة في الشأن العام، مكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين، وذلك من خلال حرية العمل الأهلي واستقلاله بحيث يؤدي ذلك إلى رفع مستوى الوعي العام بمكافحة الفساد، مكافحة الفساد داخل العمل الأهلي والضغط والتعبئة والتأثير للإصلاح ومكافحة الفساد.

القطاع الخاص

القطاع الخاص هو كل ما يملكه المواطنون متفرقين، ويديرونه بمعرفتهم ووسائلهم، تحت مظلة من القطاعات الصناعية أو التجارية أوّسلطة الدولة ورقابتها. وعليه فإن كل مؤسسة تعمل في أي من القطاعات الصناعية أو التجارية أو الخدمية، يمكن القول بأنها تنتمي إلى القطاع الخاص، بحيث لا يتقاضى أفرادها دخلا من خزينة الدولة، لذلك فإن القطاع الخاص بات اليوم جزءا من المجتمع المدني، أكثر مما كان عليه في الماضي، وأصبحت بذلك بعض شركات القطاع الخاص واعية لهذه المسؤولية وتتصرف وفق قواعدها، بعيدا عن الفكرة التقليدية بأن رأس المال الخاص يسعى لتعظيم الثروة والمنفعة الذاتية من خلال تشجيع بعض العاملين فيه إلى المبادرة لتقديم الرشوة أو الاغراءات لإفساد الموظف العام، لذلك سعت بلدان كثيرة إلى بناء هياكل قانونية وتنظيمية ومؤسسية، تساعد على تحقيق العدالة في توزيع الثروة بين فئات المجتمع المختلفة، وتعمل على حماية حقوق المواطنين العاديين من استغلال ذوي النفوذ والسطوة.

توعية وتثقيف المجتمع

للتوعية والتثقيف بمخاطر الفساد وسبل مكافحته دورا هاما في تحصين المجتمع ووقايته من آثاره وسبل منعه إضافة إلى تعزيز السلوك الأخلاقي بمفاهيم النزاهة والشفافية وتنظيم المسئولية المشتركة بين أفراد المجتمع ومؤسسات الدولة للمساهمة في الحد من آفة الفساد، ولتحقيق تلك المقاصد يشجع استخدام ما يلي:

- **دورالإعلام:**

للوسائل الإعلامية دور مؤثر في مكافحة الفساد وتوعية وتثقيف المجتمع عن طريق تسليط الضوء على ظواهر الفساد وتنظيم حملات توعية للرأي العام تجاه مخاطر الفساد وأنواعه وآثاره ونشر الدراسات التخصصية ذات الصلة بالفساد وطرق العلاج الوقائية والحلول العملية للحد منه بالإضافة إلى المتابعة الدورية للبرامج المتخصصة وتغطية الندوات والمؤتمرات والأخبار مما يعزز من دورها الرقابي والتثقيفي للجمهور باعتبارها أحد أهم مصادر تلقي ونشر المعلومات.

- **دورالمؤسسات الدينية:**

لدور العبادة الدينية أهميتها البالغة في تثقيف المجتمع وتوعيته تجاه مخاطر الفساد والوقاية منه ونشر ثقافة الشفافية والنزاهة انطلاقا من المفاهيم والقيم ومبادئ الدين الحنيف والذي يشجع على تنمية الوازع الديني لدى الإنسان والحد من الفساد ومظاهره والمستمدة من النصوص الشرعية والسيرة النبوية الشريفة ولها في سبيل ذلك توظيف قنواتها التوعوية كخطب الجمعة والدروس الشرعية والمعاهد الدينية والبحوث والدراسات الشرعية.

- **دورالتعليم :**

تمثل البرامج التعليمية أحد الأدوات الهامة لمكافحة الفساد باعتبارها المعنية بالتوجيه والتثقيف لكافة أجيال المجتمع بمختلف مراحله العمرية إضافة للدور الاجتماعي الذي تقوم به المدارس والجامعات في خلق بيئة إيجابية تنعكس آثارها على الطلاب وتوظف برامج التعليم لأجل مكافحة الفساد من خلال المحاضرات والدروس التعليمية والمناهج الدراسية وما تتضمنه الرسائل التعليمية الموجهة للطلبة.

- **المواطنة**

يعد مفهوم المواطنة في الوقت الراهن من المفاهيم الأكثر أهمية، فهو متجدد ومتغير بشكل مستمر لأنه نتاج البيئة الثقافية والوطنية التي ينشأ فيها الفرد، فالمواطنة ليست مجموعة من الحقوق والواجبات كما يرغب البعض في تحديدها، كما أنها ليست ذات طابع سياسي قانوني، بل هي أساس العلاقات الاجتماعية بين المواطنين والجماعات في الدولة، وهي ترسيخ للعيش المشترك بين الأفراد تحت تنظيم سياسي واحد ..، وتمثل مكافحة الفساد جزءا هاما في عملية تعزيز مفهوم المواطنة، حيث أنها لم تعد محصورة في مكان أو زمان أو ممارسات من فئة معينة من الناس دون غيرها أو هيئة أو مؤسسة، بل أصبح ظاهرة مجتمعية ومؤسسية تنذر بالكثير من الكوارث على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو التعليمي

- غرس مفاهيم النزاهة والشفافية في المجتمع وتطوير مناهج التعليم من أجل ترسيخ وإحياء روح المواطنة لاسيما في الوسط الشبابي وتنمية روح الانتماء، ونشر الوعي والأخلاق الفاضلة بين مكونات المجتمع

- محاربة الفساد المالي والاداري عبر إنشاء جهاز مختص بذلك كهيئات مكافحة الفساد .
- تعزيز روح المواطنة الكاملة من خلال المشاركة السياسية في صناعة القرار وتفعيل الرقابة من قبل المواطن ومؤسسات المجتمع المدني
- تنمية الحس الوظيفي وتعزيزه لدى المجتمع والحفاظ على المال العام

المحور التاسع: النتائج المترتبة على مكافحة الفساد

قام الباحثين على وضع وتأسيس إطار عمل مؤسسي لتطويق المشكلة وعلاجها من خلال خطوات جدية محددة ، لمكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره والعمل على تعجيل عملية التنمية الاقتصادية من خلال إعداد الدراسات والبحوث اللازمة متابعة ومعالجة الفساد المالي والإداري وعلى إنشاء جهاز لمكافحة الفساد حماية للمجتمع من الآثار المترتبة عليه. ويمكن قياس مدى فاعلية عمليات مكافحة الفساد عبر تحقيقها للعديد من النتائج وهي:

الحفاظ على حقوق المواطنين: إنسجاما مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث تهدف إلى مكافحة الفساد الإداري والمالي وتعزيز قيم النزاهة والشفافية مما يحقق مصلحة المجتمع بشكل عام والمواطن بشكل خاص.

الحفاظ على الأمن والاستقرار: يأتي تحقيق الأمن الداخلي في المجتمع من أولويات الواجبات الملقاة على السلطات العامة، وأن تفشي الفساد يخلق بيئة عدم الاستقرار في المجتمع على كافة النواحي السياسية أو الاقتصادية.

الحفاظ على قيمة العمل الوظيفية: الكشف عن جرائم الفساد في الدوائر الرسمية وغير الرسمية واحالة مرتكبيها إلى السلطات المختصة يساهم في الحفاظ على استمرارية الوظيفة سواء العامة أو الخاصة مما يحقق الاستقرار الوظيفي ويعود بذلك إلى تعزيز الاستقرار الأسري للموظف.

توفير البيئة السليمة والمناسبة للاستثمار: إن توفير البيئة السليمة يساهم في تعزيز الاستثمار داخل الدولة مما يدفع القطاع العام أو القطاع الخاص إلى

الاستثمار، كما سيؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي داخل الدولة مما يحقق النهوض الاقتصادي.

تطوير التشريعات القانونية: الكشف عن مواقع الفساد أو أسبابها يؤدي إلى معرفة الفراغ أو الخلل في بعض النصوص القانونية، فهناك جرائم ترتكب بسبب الفراغ التشريعي لبعض القوانين، حيث أنه لابد من إيجاد أو تعديل نصوص قانونية تتناسب وتتلاءم مع التطور العلمي والتكنولوجي والاقتصادي

المحور العاشر:تأثير الفساد على التنمية المستديمة

يعتبر الفساد عاملا من العوامل المعرقلة للتنمية داخل الدول وقد صرحت منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد أن الفساد لازال مستشريا في العالم حيث تعيش أكثر من 6 مليارات نسمة في دول يسود فيها الفساد بشكل أو بآخر خاصة الدول التي تنتشر فيها النزاعات والأنظمة الغير ديمقراطية

وقد تطور الفساد ليصبح مؤسسات منظمة تشكل تهديدا على التنمية في العالم بل هو أبرز معوقات تجسيد أهداف التنمية المستديمة طالما أنها حق من حقوق الإنسان الأساسية المعترف بها في المواثيق الوطنية والدولية ، فالفساد يساهم في ضياع هذا الحق ويحرم الأفراد من التمتع بالحريات والعدالة وضمان مستقبل الأجيال القادمة كما يقصيها من صياغة السياسات ومختلف الخطط التنموية والمشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بمستقبلهم.

فكما سبق و أن تطرقنا إليه في شرح أدبيات الفساد نستخلص أنه ظاهرة تستوطن في النطاقات التي تعول عليها التنمية و التي تتخذ منها أبعادا أساسية من أجل إرسائها كمشروع قائم بالأساس على التوازن بين هذه الأبعاد، و أن مجرد الإخلال بهذا التوازن قد يرهن التنمية و يمنع إرساءها، فالفساد البيئي..قد يؤدي إلى استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية مما يرهن مستقبل الأجيال القادمة وبالتالي الفشل في تحقيق إستمرارية التنمية المستديمة التي تركز على الإنتاج والإستهلاك المسؤلين القائمين على الوعي التام و عدم ملامسة النطاقات التي تؤدي الى الاخلال..، مثلما يؤدي الفساد على الصعيد الاقتصادي الى التأثيرعلى فرص الإستثمار وعلى الإنفاق العام ويؤدي إلى هدر الأموال وانخفاض في الدخل وسوء توزيع الثروة ، فالتنمية المستدامة تعتمد على موارد أولية وطاقة وزيادة الإنتاج وتطوير مهارات الإنسان وهذا يتحقق بنمو اقتصادي وتشجيع الصناعة والإبتكار

والإستثمارات وتحسين المعيشة والرفاه..، و**على المستوى السياسي** تؤشر التنمية المستديمة على ضرورة ارساء بيئة ديمقراطية وحكما راشدا يتميز بالشفافية والمساءلة و بناء مؤسسات قوية للدولة بحيث تكون قادرة على ضبط السلوك و توجيهه نحو أهداف التنمية، أما على الصعيد الإجتماعي..،يؤثر الفساد على الإستقرار الإجتماعي ويؤدي إلى إنهيار القيم الأخلاقية وانتشار البطالة والفقر وبروز طبقية وبالتالي عدم المساواة وهذا يتنافى مع أهداف التنمية المستدامة فقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الفساد يشكل عائقا أمام التنمية ويحول الموارد بعيدا عن الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وضمان التنمية المستدامة فهو جريمة تستلزم التعاون الدولي لمحاربتها ، فالفساد يؤدي إلى تردي مستوى الخدمات الإجتماعية ، ويزيد من معدلات الجريمة ويؤثر على تفعيل دور العدالة واستقلالية القضاء في محاسبة الفاسدين ، كما أنه يزيد من تكلفة الخدمات العامة ويقلل جودتها

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية

- *القاموس المحيط للفيروز ابادي (مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر -1980م.*
- *لسان العرب لابن منظور (محمد بن علي الشهير بابن منظور)، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، جـ3 ،ص 335.*
- *أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني المفردات في غريب القرآن. تحقيق مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز، جـ - 2*
- *أحمد زيطوط، تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، نقود و مالية، 2014*
- *أنور حامد: اللعب مع الفساد، مقال منشور بمجلة الكتب وجهات نظر في الثقافة والسياسة والفكر، مجلة شهرية تصدر عن الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، القاهرة، مصر، العدد 141 ،السنة الثانية عشر، أكتوبر .2010*
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: تقرير التنمية لعالم 1997م، بيتر آيغن: شبكات الفساد والإفساد العالمية، ترجمة: :محمد جديد، مراجعة: زياد منى، الناشر: مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، .1998
- *أحمد ابراهيم ابو سن: **استخدام وسائل الترغيب والترهيب لمكافحة الفساد الإداري**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد رقم 11 ،العدد 31 ،1996.*
- *د. أيوب عيسى أبو دية، **علم البيئة و فلسفتها**، عمان ، 2008*
- د. جميل طاهر، النفط و التنمية المستديمة في الأقطار العربية: الفرص و التحديات، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 1997.
- ستيفن شميد هايني. **تغيير المسار**. منظور عالمي للأعمال التجارية و الصناعية حول التنمية و البيئة ، ترجمة :د.علي حسين حجاج. مراجعة : د.مهندس موفق الصقار. دار البشير- عمان – الأردن، 1996
- د. نصر عارف ، **في مفاهيم التنمية و مصطلحاتها**، مجلة ديوان العرب – القاهرة- عدد حزيران 2008
- محمد كامل عارف ، مراجعة . علي حسين حجاج، **مستقبلنا المشترك**، اللجنة العالمية للبيئة و التنمية، عالم المعرفة، الكويت، العدد 142، أكتوبر 1989
- *محمد فائز بوشدوب، **التنمية المستديمة في ضوء القانون الدولي للبيئة**، رسالة ماجيستير في القانون الولي والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 2002*
- *معتصم محمد اسماعيل،دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2015*
- *محمدالامام،**مستقبلالتنميةالعربيةوالعملالاقتصاديالعربيالمشترك**،المعهدالعربيللتخطيط،الكويت ،1993.*

- حسين محمود حسن: دراسة تحليلية لأسباب الفساد في مصر قبل ثورة 25 يناير، بحث مقدم في المؤتمر السنوي بعنوان "نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، .2011.
- نور أحمد، الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية، مكتبة الاسرة، القاهرة ،2004م
- شيبوط سليمان، سبخاوي محمد : مكافحة الفساد من منظور إسلامي، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بعنوان الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل – 23،24 فيفري 2011م، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011
- عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط. **إشكالية التنمية المستديمة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة** .دراسات في العلوم الإدارية، منشورات كلية دائرة الأعمال جامعة البلقاء التطبيقية الأردن 2008
- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستدامة : فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها**، دار صفاء، عمان ، الأردن. 2006.
- د. عبد الله بن جمعان الغامدي، **التنمية المستدامة بين الحق في إستغلال الموارد الطبيعية و المسؤولية عن حماية البيئة**. جامعة الملك سعود، الرياض 2007.
- عزاممحجوب، " **الاهتماماتوالتوجهاتالحديثةوأثرهاعلىمستقبلالتخطيطفيالأقطارالعربية** " المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997.
- د. عادل عبد العزيز السن: **مكافحة أعمال الرشوة**، ورقة عمل مقدمة في ندوة "المال العام ومكافحة الفساد الإداري والمالي"، المنعقدة في تونس في الفترة من 14الى18 ماي2007م، منشور في مؤتمر الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر ،2008.
- د. عاطف وليم أندرواس: **الاقتصاد الظلي "المفاهيم-المكونات-الأسباب"** الأثر على الموازنة العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2005م.
- عليتوفيقصادق، " **أثرالتغيراتالخارجيةعلىمستقبلالتخطيطوالسوقفيالأقطارالعربية** " مستقبلالتخطيطفيالأقطارالعربية،المعهدالعربيللتخطيطبالكويت، 1994 .
- د عبد الله بن حاسن الجابري، الفساد الاقتصادي (أنواعه-أسبابه - آثاره وعلاجه) من بحوث المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية
- مايكل جونستون: المسئولون العموميون، والمصالح الخاصة والديمقراطية المستدامة عندما تجتمع الأمور السياسية والفساد، بحث منشور ضمن كتاب الفساد والاقتصاد العالمي لمحرره كيمبرلي آن إليوت، ترجمة: محمد جمال إمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة، مصر، 2008م.
- مصطفى كامل السيد: الفساد والتنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999م.
- د هشام مصطفى محمد سالم الجمل ، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الاسلامي والوضعي، منشور جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية، 2014.

- كيمبرلي آن إليوت: الفساد كمشكلة من مشكلات السياسة الدولية، بحث منشور ضمن كتاب الفساد والاقتصاد العالمي لمحرره كيمبرلي آن إليوت، ترجمة مجمد جمال إمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة، مصر، 2008 م.

مقالات على الشبكة العنكبوتية

- عمار ديوب، **قراءة في التنمية المستدامة**،الحوار المتمدن، العدد: 1824 - 2007 / 2 / 12، ammardaub@aemail4u.com
- **التنمية المستديمة في ظل القانون الدولي الراهن:**
- أديب عبد السلام،**أبعاد التنمية المستديمة**، www.maroc-ecologie.net ، س 10/02
- باتر محمد علي وردم , مقال حول التنميةالمستديمة-http://www.maroc-ecologie.net/article.php3?id_article=186
- ثقافة مكافحة الفساد، كتاب صادر عن الهيئة العامة لمكافحة الفساد –نزاهة- الكويتية
- https://www.nazaha.gov.kw/AR

مراجع باللغة الأجنبية

- Agyeman, Julian & Others. Exploring the Nexus: Bringing Together Sustainability Environmental Justice and Equity, Space & Polity, Vol. 6, No. 1, 2002, 77–90

- Amil markandesa, natural environments and social rate of discount, project apprasisal,1988,

- Ciegis, R., & Ciegis, R. (2008). Laws of Thermodynamics and Sustainability of Economics, Engineering Economics(2), p17

- UNEP, "Caring for the Earth: a Strategy for Sustainable Living".1990

- Dryzek, J. S. The Politics of the Earth: Environmental Discourses. Oxford: University Press, 1997.

- Dally, H. "Economics in a Full World." Policy Issue Briefs: Economic Growth and Development. United States Society for Ecological Economics, Burlington, VT. 2005

-Goldsmith, Edward, et al. The Future of Progress: Reflections on Environment and Development. Dartington: Green Books, 1995.

-Lui, Francis T.,"An Equilibrium Queuing Model of Bribery", Journal of Polilitical Economy,vol 93,1980.

-James Gustare, the environment, the greening of technology,development,1989,

-Paul de Backer, Les Indicateurs financiers du développement durable: Coûts, tableau de bord, rentabilité (Paris: Editions d'organisation, 2005

-Peter, Wenz . Environmental Justice. New York: State University of New York Press, 1988.

-Perrings, C., and D. W. Pearce. 1994. "Threshold Effects and Incentives for the Conservation of Biodiversity." Environment and Resource Economics 4 (1):

-Roberts, P. W. Wealth from Waste: Local and Regional Economic Development and the Environment. Geographical Journal 170, Issue 2, 2000

-Rebert Goodland, neoclassical economic and principles of sustainable development, ecological modeling,1987.

-Zimmerman, M. E. Feminism, Deep Ecology and Environmental Ethics. Environmental Ethics. 9, 1987